

وزارة الاعلام
الهيئة العامة للاستعلامات

دراسات دولية

الشراكة الأوروبية - الأفريقية

٣٧

الهيئة العامة للإستعلامات
البحوث والدراسات
سلسلة دراسات دولية
(٣٧)

الشراكة الأوروبية - الأفريقية

يونيو ٢٠٠٢

فهرس

رقم الصفحة

مقدمة :

١ الفصل الأول : الواقع الأفريقى ومفهوم الشراكة .

٥ المبحث الأول : الواقع الأفريقى وأهمية شراكة التنمية.

١٣ المبحث الثانى : مفهوم شراكة التنمية .

١٧ الفصل الثانى : التعاون الأوروبى - الأفريقى التقليدى والتجمعات الأفريقية :

المبحث الأول : صور التعاون الأوروبى - الأفريقى التقليدى .

١ - الكومنولث .

٢ - المنظمة الدولية للفرانكفونية .

٣ - التجمعات الأفريقية .

٢٧ المبحث الثانى : الجهود الأفريقية الجماعية من أجل التنمية .

الفصل الثالث : الشراكة الأوروبية - الأفريقية وردود الفعل الدولية :

٣٣ المبحث الأول : الشراكة الأوروبية - الأفريقية .

٤٧ المبحث الثانى : ردود الفعل الدولية للشراكة الأوروبية - الأفريقية .

١ - الشراكة الأمريكية - الأفريقية .

٢ - الصين وإفريقيا .

٦١ خاتمة

٦٧ الملاحق

ملحق (١) : خطة عمل القاهرة

٨٧ ملحق (٢) : كلمة السيد الرئيس محمد حسنى مبارك فى الجلسة الافتتاحية لقمة أفريقيا -

أوروبا

٩٣ المراجع

المقدمة

الى الشراكة ، وقد أصبحت كلمة شراكة رائجة فى البيانات الدولية كالشراكة الإستراتيجية وشراكة التنمية .

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول ، يتعامل الفصل الأول مع الوضع القائم فى أفريقيا وأهمية شراكة التنمية كوسيلة لتغيير هذا الوضع القائم ، ويعرض لمفهوم شراكة التنمية كما جاء فى « الوثيقة الإطارية بشأن الشراكة الجديدة للتنمية فى أفريقيا » (NEPAD)

يتعرض الفصل الثانى لصور التعاون بين أوروبا وأفريقيا عقب خروج الدول الاستعمارية من القارة وخاصة مجموعة الكومنولث البريطانى والمنظمة الفرنكفونية الفرنسية وذلك فى المبحث الأول . ويتطرق المبحث الثانى من هذا الفصل إلى دراسة موجزة للتجمعات الاقتصادية الأفريقية ، والتي ترجع أيضا إلى الفترة المبكرة من الاستقلال فى الستينات من القرن الماضى .

تنتقل الدراسة فى الفصل الثالث إلى تتبع الشراكة الأوروبية - الأفريقية فى

تتناول دراسة « الشراكة الأوروبية - الأفريقية » بالدراسة السبل أو المسارات فوق القومية التى إتبعها البلدان الأفريقية من أجل تحقيق التنمية وهى تنحصر فى :
(١) سبيل التكامل الإقتصادى بإقامة تكتلات أو تجمعات إقتصادية بين البلدان الأفريقية سواء على المستوى القارى أو على المستوى الإقليمى والإقليمى الفرعى .
(٢) سبيل شراكة التنمية الذى يتراوح بين التعاون الأوروبى - الأفريقى التقليدى (فى إطار الكومنولث البريطانى والفرانكفونية الفرنسية) وشراكة التنمية بين الإتحاد الأوروبى والبلدان الأفريقية وردود الفعل الدولية التى تتخذ شكل الشراكة الأمريكية - الأفريقية والصلات الصينية .

يعتبر موضوع شراكة التنمية إتجاها جديداً تتخذه العلاقات بين أوروبا وبلدان افريقيا ، وهو إتجاه عالمى جاء بعد إنتهاء عصر النظام الدولى ثنائى الأقطاب بسقوط الإتحاد السوفيتى منذ مايزيد على عقد من السنين ويعنى التحول عن مساعدات التنمية

تطوراتها المتتابة بدءاً من اتفاقية لومى إلى اتفاق بروكسل الذى يضم دول الاتحاد الأوروبى والمجموعة الأفريقية الكاربية الباسيفيكية وهو الاتفاق الذى يضع إطاراً للشراكة بين الاتحاد الأوروبى وأفريقيا .

ثم تناقش الدراسة مؤتمر قمة أفريقيا أوروبا الذى عقد فى القاهرة فى إبريل عام ٢٠٠٠ باعتباره أول مؤتمر قمة بين أوروبا وأفريقيا وما صدر عنه من إعلان القاهرة الذى أكد على تعزيز الشراكة بين أفريقيا وأوروبا عن طريق دعم التعاون بينهما فى جميع المجالات .

وتعرض الدراسة أيضاً القمة الفرنسية الأفريقية التى تعقد بصفه دورية كل عام باعتبارها قمة تشمل جميع دول القارة وتحاول فى اجتماعاتها حل مشاكل القارة السوداء مقابل تأمين مصالح فرنسا هناك ومواجهة النفوذ الأمريكى المتزايد فى القارة .

وتتابع الدراسة قمة باريس وشراكة التنمية الأفريقية التى عقدت فى فبراير

٢٠٠٢ لبحث مبادرة المشاركة الجديدة للتنمية فى أفريقيا وتبرز أهمية قمة باريس فى أنها تعتبر أول لقاء عمل بين قادة القارة الأفريقية ومجموعة الدول الثمانى الصناعية الكبرى .. وقمة باريس التى شارك فيها الرئيس حسنى مبارك باعتبار مصر من الدول الأعضاء الخمسة المؤسسة للمبادرة .

بعد ذلك يتناول البحث ردود الفعل الدوليه للشراكة الأوروبية الأفريقية حيث سعت ادارة الرئيس الأمريكى السابق كلينتون الى تأسيس شراكة أمريكية أفريقية جديدة هدفها حماية المصالح الأمريكية الحيوية فى القارة ودخول الشراكة الأمريكية الى مجالات أفريقية عديدة مثل المجال الاقتصادى والمجال الأمنى والمجال السياسى .

ثم كان رد الفعل الدولى الآخر فى التحرك الصينى تجاه أفريقيا وتقديم المساعدات ثم القروض للدول الأفريقية وانشاء المشروعات الصينية الكبرى فى القارة مثل خط التان زام الحديدى الموصل

بين زامبيا وتنزانيا . وتنامي التعاون
الصيني الأفريقي كذلك التقارب الصيني
الأفريقي في المحافل الدولية .

وتوضح خاتمة الدراسة ما تركز عليه كل
من البلدان الأفريقية من ناحية وبلدان الاتحاد
الأوروبي من ناحية أخرى في تصورها
للشراكة بين الطرفين . ولا شك أن مستقبل
الشراكة الأوروبية - الأفريقية وغيرها من

أنواع شراكات التنمية كالشراكة الأمريكية
أو الصينية يعتمد إلى حد كبير على تمكن
الدول الأفريقية من الاستفادة من الفرص
التي تتيحها الشراكة كمسار لدفع جهود
التنمية الوطنية بالأساس إلى جانب مسار
التكتلات الاقتصادية الأفريقية والجهود
الدولية في إطار الأمم المتحدة .

* * *

الفصل الاول

الواقع الافريقى ومفهوم الشراكة

المبحث الأول : الواقع الافريقى وأهمية شراكة التنمية

لاقتصاديات معظم البلدان الأفريقية لجؤوها الى الديون الخارجية التى تحولت بمرور الوقت الى أعباء باهظة التكاليف على اقتصاديات الغالبية العظمى من دول القارة (*) .

مع بدايه عقد الثمانينات وذلك نتيجة لسوء الاداره الاقتصاديه وانخفاض معدلات الادخار ، سوء اداره الدين الخارجى ، انخفاض المعونات المقدمة من الدول الصناعيه ، تزايد نسبة القروض التجارية وتزايد القروض ذات الفوائد المتغيرة .. وقد أدى تفاقم أزمة المديونية الى اعتماد اقتصاد العديد من البلدان الافريقيه على المساعدات والمعونات الخارجية وقد كانت السمة المميزه لهذه المساعدات أنها ذات صبغة سياسيه وذات شروط مجحفة مثل الالتزام بالتوجهات الغربيه بشأن احداث التحول الديمقراطى التعددى والاصلاح الهيكلى والتحرر الاقتصادى . وقد قدر حجم الديون الافريقية بحوالى ٣٥٠ مليار دولار وهو ما يوازي ثلاثة ارباع اجمالى الناتج القومى

عندما استقلت الدول الأفريقية فى ستينات القرن العشرين كان استقلالها سياسيا فى المرتبة الأولى ، أما من الناحية الإقتصادية ، فقد انضمت معظم تلك الدول إلى تكتلات قادتها الدول الاستعمارية السابقة مثل الكومنولث البريطانى ومنطقة الفرنك الفرنسى .

وقد تميزت اقتصاديات الدول الأفريقية بقسمات معينة : فهى تعتمد على عوائد تصدير عدد محدد من المنتجات الأولية وهو ما جعلها عرضة لهزات عنيفة تواكب التغيرات الكبيرة فى الأسعار العالمية لتلك المنتجات .. وتشكل الصادرات نسبة كبيرة من الدخل القومى .. كما تشكل السلع الصناعيه نسبة كبيرة من واردات الدول الأفريقية .. وتستأثر دول أجنبية قليلة العدد بنسبة كبيرة من صادرات دول القارة .. وتسيطر بعض الشركات متعددة الجنسية على اقتصاديات بلدان أفريقية عديدة .. يكمل هذه القسمات المميزه

(*) حسن زيادى : « افريقيا كشف حساب متقل بالمشاكل » ، جون افريك ، جريدة الجرائد ، عدد ٢٠٠٢/٢/٢٦

للقاره وما يقرب من أربعة اضعاف صادراتها السنوية ويسدد ما يقرب من نصف حكومات القارة نصيب كل فرد من فوائد الديون بما يوازي ما تنفقه تلك الحكومات على الخدمات الصحية والتعليمية معا .

ان كشف الحساب الذى وضعه خبراء مركز التنمية التابع لمنظمه التعاون الاقتصادى والتنمية بالتعاون مع البنك الافريقى للتنمية جاء مشيرا للقلق ، ويرجع مصدر القلق الذى أثاره هذا التقرير ، والذى نشر فى باريس فى الخامس من شهر فبراير ٢٠٠٢ إلى انه كنتيجة دراسه تحليليه متقدمة وعميقة للتطورات التى جرت فى اثنتين وعشرين دولة فى الفترة بين عام ١٩٥٠ و ٢٠٠٠ وهى عينه لها دلالاتها حيث أن هذه الدول تضم ما يقرب من ثلاثة أرباع الثروة المنتجة فى أفريقيا .

جدير بالإشارة انه فى الوقت الحاضر ، حيث لا يتحدثون سوى عن العولة والنتائج الايجابيه المتوقعه منها فإن تهميش القاره

يبدو واضحا ، فإذا كان نصيبها من اجمالى ناتج الدخل العالمى لم ينخفض سوى الثلث خلال النصف الثانى من القرن العشرين فإن نصيبها من الصادرات البترولية قد انخفض الى الثلث .

ان عزله افريقيا قد وصلت الى حد انها لم تعان كثيرا من آثار حوادث ١١ من سبتمبر .. حيث ان تراجع اجمالى الناتج الداخلى لمجموع الدول الممثله فى العينه ، خلال الثلاثه شهور الاخيريه من عام ٢٠٠١ لم يتجاوز ٠.٦ ٪ ثلاث دول فقط هى الجابون ونيجيريا وغينيا الاستوائية والتى تعتمد بشدة على الصادرات البترولية عانت من تدهور سعر البترول ، بينما لم تمس ازمه السياحه العالميه سوى المغرب ومصر . ويذكر أن آثار تراجع المواد الاساسيه المصدرة لن تظهر بوضوح إلا فى عام ٢٠٠٢ .

على عكس التكامل بين الدول البازغة فى جنوب شرق آسيا ، لاحظنا تغيبا تدريجيا لأفريقيا عن الاقتصاد العالمى يتسم بتراجع شديد فى الاستثمارات الاجنبيه

المباشرة ، سواء من حيث النوع أو الكمية .
ويشير التقرير إلى أن اوساط الأعمال
الدولية لا تهتم سوى بالدول الأفريقية
المنتجة للمواد الأولية . ولم تستفد هذه
الدول من الانتشار المتزايد للمنشآت
الصناعية التي اقيمت في دول نامية
أخرى.

ومن حيث الحجم كان الانخفاض في
الاستثمارات كبيرا .. ففي خلال
السبعينيات والثمانينيات انخفض نصيب
القارة من تلك الاستثمارات الدولية الى
النصف والذي انخفض بدوره الى النصف
خلال عقد التسعينيات . وهي الفترة التي
اتجهت فيها الاستثمارات الحقيقية - فيما
عدا الدول البترولية - إلى أفريقيا الشمالية
والجنوبية .

وجاء تأثير هذا التدهور على النمو
كبيرا .. فبمتوسط يبلغ ٣.٢٪ بين الأعوام
١٩٩٥ و ٢٠٠٠ كانت التنمية الاقتصادية
أكبر من الزيادة السكانية التي بلغت ٢.٣٪
إلا ان التطور على مستوى المناطق الخمسة

الكبرى كان متباينا . في المقدمة نجد شمال
وشرق افريقيا التي سجلت معدلا متوسطا
من التقدم يتراوح بين ٤.٢٪ ، تليها غرب
افريقيا ٣.٨٪ ثم يأتى جنوب ووسط
افريقيا فى المؤخرة بمعدل متوسط ٢.٧٪
بمعنى شبه ركود فى الدخول الحقيقية
للسعوب المعنية بل فى حالات كثيرة تفاقم
للفقر اما وسط افريقيا فلا أمل فى تحقيق
طفرة سريعة بسبب الوضع فى جمهورية
الكونغو الديمقراطية والجابون اللتين من
المتوقع أن تعانيان هذا العام من ركود جديد
وكذلك جمهورية أفريقيا الوسطى .. وفى
شمال أفريقيا نلمس تباطؤا نتج عن تراجع
فى أسعار البترول وصعوبات فى قطاع
السياحة .

فى غرب افريقيا سوف نلاحظ أن كوت
ديشوار ستسجل نموا هذا العام يبلغ ٢.٤٪
بعد تراجع قدره ٣.٣٪ لعام ٢٠٠١ بينما
تفوقت مالي بنسبة (+ ٨.٢٪) وبوركينا
(+ ٦.٢٪) .

إلا أن هذه التطورات مازالت متوقفة على

الجهود التي ستتحقق في مجال الإدارة السياسية والاقتصادية وتسوية عدد من النزاعات وبصوره عامه عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي .

ويرى أصحاب الدراسة ان هناك ثلاثة أمور مجهولة تؤثر على المستقبل القريب لدول عديدة : احتمال تصاعد التوترات الدينية بعد حوادث ١١ سبتمبر والمواعيد الاستراتيجية للانتخابات في العديد من الدول ومستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي من شأنه أن يحدد إلى حد كبير الوضع السياسي في وسط أفريقيا بأسره . فيما يتعلق بالانتخابات فإن عام ٢٠٠٢ سوف يكون عاما مثقلا بصفه خاصه بثمانى دول من العينة وهى بوركينا فاسو (انتخابات تشريعية) والكاميرون (تشريعيه) وكنيا (تشريعيه ورئاسيه) ومالى (رئاسيه) والمغرب (تشريعيه) وموريشيوس (رئاسيه وتشاد (تشريعيه) وزيمبابوى (رئاسيه) ، وعلى الرغم من التقدم الذى تحقق خلال الأعوام الأخيرة فإن

هذه الانتخابات هى دائما مصدر للقلق بالنسبه للمستثمرين خاصه الاجانب منهم ، الذى يعد دورهم اساسيا فى دعم التنمية . ولمواجهة كل هذا يفضل واضعو الدراسة بدلا من الاستغراق فى التشاؤم الافريقي مواصلة سياسات الاصلاح ، وهناك فى هذا المجال تجارب متنوعه عديدة من بينها تجارب ايجابية حققت نجاحات يمكن ان تحققها افريقيا شريطة ألا تطبق الصفات الجاهزة المقترحة من قبل الدول المانحة للاموال حيث أن بعض الدول لم تحقق نتائج طيبة من هذه الصفات العلاجية وهو الحال فيما يتعلق بتطهير النواحي المالية للدولة بالنسبه لكل من الكاميرون وكنيا والسنغال وتنزانيا وأوغندا . وفى المقابل تشير الدراسة إلى أن العجز العام لا يزال مرتفعا بل إنه تفاقم فى كل من بوركينا وغانا واثيوبيا والمغرب وتشاد وزيمبابوى .

بصورة عامة فإن اقامة المنطقة الحرة تؤدي إلى التخفيف من حدة الازمات ويذكر ان النتائج المتعلقة ببرامج الخصخصة جاءت

متباينة باستثناء مجال الاتصالات ومن ثم فهناك دول كثيرة منها السنغال ومالي ونيجيريا وبوركينا وتشاد تواجه في الوقت الحالي صعوبات كثيرة في اصلاح قطاع الطاقة أما الكوت ديفوار والكاميرون فتواجهان من جانبهما صعوبات في مواصلة برامجها الخاصة بتحرير القطاعات الزراعية - ولدعم قواعد تنمية دائمة استعرض الخبراء المجالات التي يتعين أن تكون موضع اهتمام متزايد من جانب السلطات العامة وهي : التعليم والصحة والتكامل الاقليمي ومكافحه الفقر .. وهي مجالات تعاني من التأخر الشديد .

هذا ويشدد التقرير على ضرورة التخلص من اعتقاد راسخ وهو أن القطاعات الاجتماعية لا تستفيد كثيرا من خفض الدين وأن دعم النفقات المالية المخصصة لمكافحة الفقر يجب أن يأتي أساسا نتيجة للنمو ومن ثم زيادة موارد الميزانية بدلا من خفض أعباء الدين ، وهي التوصية التي تم توجيهها إلى متخذي القرارات الأفارقة .

إن الزعماء الأفارقة ملتزمون بإحداث تغييرات كثيرة لمساعدة القارة الأفريقية على الهروب من دائرة الفقر الملغومة وأن يكون لها نصيب من الرفاهية التي يتمتع بها الكثير في أماكن أخرى خلال العقدين الماضيين .

وتدرك أفريقيا أنه ستكون هناك حاجة إلى إعادة السلام إلى البلاد التي شملها الصراع ومعالجة أزمة الايدز ووقف انتشار الملاريا والدرن وسوف يتعين على الحكومات أن تضي قدما في السياسات الاقتصادية والاجتماعية الفعالة وفي استثمار الطاقة البشرية والمادية (*) .

إن الحاجة إلى القيام بتحريك حاسم لا يمكن أن تكون أكثر إلحاحا مما هي عليه اليوم. فنصف الافارقة تقريبا يعيشون على دخل أقل من دولار يوميا وأدى انتشار مرض الايدز الى خفض متوسط الأعمار في بعض الدول بدرجة كبيرة ، وفي نفس الوقت انخفض معدل مساعدات التنمية من ٣٢ دولار لكل شخص في عام ١٩٩٠ إلى ١٩ دولار في عام ١٩٩٨ .

(*) هورست كولر وچيمس دولفنش : « الافارقة مستعدون لحركة تغيير جريئة بمساعدة المجتمع الدولي » ، جريدة الجرائد ، ١٠٠١/٣/٢٧ .

على الرغم من وجود دلائل تشير إلى فعالية تلك المساعدات في بلاد ذات سياسات اقتصادية واجتماعية سليمة .

وينبغي ان يكون المجتمع الدولي على مستوى التحدي فيما يختص بمساعدة افريقيا فالأمر ببساطة انه ليس من المقبول انه بينما يتمتع العالم المتقدم برفاهيه لا مثيل لها يموت طفل من بين كل سبعة اطفال في افريقيا قبل بلوغه سن الخامسة . وقد حان الوقت لان يدرك السياسيون والناخبون في الدول الغنية انه بدون تحقيق مستقبل مشرق للفقراء ، لا يمكن ان تعيش باقى دول العالم مستقبلا مشرقا .

ويدرك الزعماء الافارقة ان السلام ينبغي أن يأتي من الافارقة انفسهم وان التوجيه الجيد وتمهيد الساحة لقيام كل شخص بدوره يعد من الأشياء الأساسية لوضع افريقيا على طريق الرفاهيه وكذلك رفع معدل النمو الاقتصادي وتيسير سبل التعليم والخدمات الصحيه واحتواء الاثار المدمرة لمرض الايدز للحد من مشكله الفقر ، وهناك تأكيد جديد

على دعم الاستثمارات والصادرات الخاصة من خلال السياسات التي يرسمها الأفارقة أنفسهم والتوجيه الجيد والاستغلال الامثل للتكنولوجيا للبنية الأساسية التي تنقصها الكفاءة لكن التحديات تثبط الهمم ، حيث أنه بدون مساعدة حقيقيه لهؤلاء الزعماء الافارقة بشأن جهودهم للإصلاح وتقديم المزيد من الاعفاءات من الديون والتمويل الخارجى فلن يحققوا تقدما سريعا بالدرجة الكافية لإحداث فرق حقيقى .

فالدعم بالنسبة لإفريقيا مهم ، فبالنسبة للتجارة مثلا نجد ان دول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى تمثل تجارتها ٢٪ فقط من التجارة العالمية .

لكن البنك الدولي وجهات اخرى اعدت بحثا اوضحت فيه ان فتح منافذ حرة لأسواق الدول الصناعية امام تلك الدول الافريقية - وخاصة للمنتجات الزراعية والمنسوجات سوف يؤدي الى زيادة معدل النمو في افريقيا بما يعادل مليارات الدولارات كل عام.

ويعتبر قرار الاتحاد الأوروبي بإزالة الحواجز التجارية خطوه هامه فى الاتجاه الصحيح .. ويمكن للدول المتقدمه ان تسهم فى هذا بتخفيض الدعم الخاص بالزراعة حيث انفقت الدول الصناعيه الاعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية اكثر من ٣٠٠ مليار دولار فى العام على تلك الاعانات ، وهذا يعادل تقريبا إجمالى الناتج القومى لدول جنوب الصحراء الكبرى بإفريقيا .

وينبغى ان تحترم حكومات الدول الغنيه التزاماتها بالمساعدات فالمساعدات لا تعتبر احسانا بل تعتبر استثمارة حيوية للأمن والسلام العالمى وعلى الدول الصناعيه التحرك نحو الهدف الذى ظل لفترة طويله امام الامم المتحده لزياده المساعدات الرسميه لتصل الى ٧٪ من اجمالى الناتج القومى خلال عشر سنوات .. وتقل نسبة المساعدات الخارجيه الحاليه كثيرا عن تلك النسبة الرسميه لتصل الى حوالى ٢٤٪ من اجمالى الناتج القومى .. فالفارق بين كلتا النسبتين يساوى مائه مليار دولار فى العام

ويرى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ان عمليه الإعفاء من الديون شئ أساسى فى مهمته للحد من الفقر خاصه بالنسبه للدول الاكثر فقرا وقد التزم البنك الدولى بنصف مليار دولار لمحاربه الايدز ، وسوف يلتزم بأكثر من هذا بمجرد اتفاق هذا المبلغ .

وتتطلب محاربه الفقر الشجاعه والالتزام والجهد المتواصل كما تتطلب شركاء جددا وروحا للتعاون وسوف تنجح تلك العمليه فقط اذا ما تم بناؤها على استراتيجيه تقوم بتصميمها نفس الدولة التى تعاني المشكله فينبغى على الحكومات بالتعاون مع شعوبها ان تقوم بدور قيادى .. ومع اصرار الافارقة انفسهم على اختيار زعماء يحكمون البلاد لصالح الشعوب وليس لمصلحتهم الخاصه قد تصبح بالتالى الاربعين سنه الماضيه الميره شيئا من الماضى .

وسوف تتضاعف امكانيه تحقيق ذلك بدرجة اكبر اذا ما وقف المجتمع الدولى بأسره مع الدول الافريقيه التى ترغب فى العمل من اجل مصلحه شعوبها .

التنمية البشرية المستدامة والقضاء على الفقر علاوة على شراكة عالمية جديدة تقوم على أساس مسئولية مقترسمه واهتمام متبادل .

يطالب الافريقيون بإقامة علاقة جديدة من الشراكة بين أفريقيا والمجتمع الدولي وبصفة خاصة البلدان المصنعة بدرجة عالية من أجل تخطى فجوة التنمية التي اتسعت عبر قرون من العلاقات غير المتكافئة .

فقد ظلت أفريقيا مدمجة فى الاقتصاد العالمى لقرون بصورة رئيسية كمورد للعمالة الرخيصة والمواد الخام .. وبالضرورة فقد كان هذا يعنى استنزاف موارد أفريقيا بدلا من الاستفادة منها لتنمية القارة ولذلك فإن افريقيا تظل أفقر قارة على الرغم من أنها أكثر المناطق الزاخرة بالشراء فى العالم .

لقد خرب الاستعمار الهياكل والمؤسسات والقيم التقليدية أو جعلها خاضعة للاحتياجات الاقتصادية والسياسية للقوى الامبريالية .. كما أنه أعاق تنمية طبقة من المقاولين بالإضافة إلى طبقة متوسطة تتوفر لديها المهارات والمقدرة الادارية .

وعند الاستقلال كانت جميع الدول الجديدة تتميز من الناحية العملية بالنقص فى عدد المهنيين المهرة وطبقة رأسمالية ضعيفة ما نتج عنه ضعف فى عملية التراكم وقد ورثت أفريقيا مابعد الاستعمار دولا ضعيفة واقتصاديات تتسم بالإختلال الوظيفى زادت من تفاقمها القيادة الضعيفة والفساد والحكم الردىء فى العديد من البلدان إلى جانب الانقسامات التى سببتها الحرب الباردة مما أعاق تطوير الحكومات المسؤولة عبر القارة .

والواقع أن تجربة أفريقيا توضح أن معدل التراكم فى فترة مابعد الإستعمار لم يكن كافيا لإعادة بناء المجتمعات فى أعقاب التخلف الاستعماري أو لدعم التحسن فى مستوى المعيشة . وقد كان لهذا عواقب وخيمة على العملية السياسية وأدى الى المحسورية والفساد المستمرين .

ظل أثر هذه العمليات هو استمرار حلقة مفرغة يعزز فيها الهبوط الاقتصادى والمقدرة المنخفضة والحكم الردىء بعضها البعض مما يؤكد بالتالى الدور السطحي

المبحث الثانى

مفهوم شراكة التنمية الافريقية

دون الخامسة من السن هو ١٤٠ فى الألف وان متوسط العمر المتوقع هو ٥٤ عاما فقط ، وتتوفر لدى ٥٨٪ من السكان طرق الحصول على المياه النقية وبلغ معدل الأمية بالنسبة للأشخاص فوق سن ١٥ ما يعادل ٤١٪ . وهناك ١٨ خط هاتف رئيسى فقط لكل ألف شخص فى أفريقيا بالمقارنة مع ١٤٦ بالنسبة للعالم ككل و٥٦٧ للبلدان ذات الدخل العالى تدعو الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا الى عكس هذا الوضع الشاذ عن طريق تغيير العلاقة التى تعززه . وان الأفريقيين لا يطلبون استمرار المزيد من التبعية عن طريق المعونات ولا الحصول على الامتيازات الهامشية (*).

فالموارد بما فيها رأس المال والتكنولوجيا والمهارات البشرية المطلوبة لشن حرب شاملة على الفقر والتخلف موجودة بوفرة والمطلوب من أجل حشد هذه الموارد واستخدامها بصورة سليمة هو قيادة جريئة وواسعة التصور وملتزمة التزاما حقيقيا ببذل الجهود

الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا هى تعهد من القادة الأفريقيين على تخليص بلدانهم من الفقر والمشاركة بصورة فعالة فى الاقتصاد العالمى والمؤسسة السياسية فعلية التهميش المستمر لإفريقيا فى عملية العولمة والإقصاء الاجتماعى للغالبية الساحقة من شعوبها يشكلان تهديدا للاستقرار العالمى . ومن الناحية التاريخية فقد ظلت القروض والمساعدات هى أساس منطق التنمية الإفريقية فقد أدى القرض الى ورطه الديون التى لاتزال موجوده بدءا من الأقساط وإعادة الجدولة بحيث تمثل عائقا أمام نمو البلدان الافريقية أما المساعدات فيمكننا ملاحظة الانخفاض فى المعونة الخاصة والحد الأعلى فى المساعدة العامة مما يعتبر أقل من الهدف الذى تم تحديده فى التسعينات .

ويجب أن نقول ان هناك ٣٤٠ مليون شخص أو نصف السكان فى أفريقيا يعيشون على أقل من دولار أمريكى واحد فى اليوم . وان معدل الرفيات لدى الأطفال

* منظمه الوحدة الافريقية: «الوثيقة الاطارية بشأن الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا» ، ديسمبر ٢٠٠١ ص ٤-٧ .

التنمية البشرية المستدامة والقضاء على الفقر علاوة على شراكة عالمية جديدة تقوم على أساس مسئولية مقتسمه واهتمام متبادل .

يطالب الافريقيون بإقامة علاقة جديدة من الشراكة بين أفريقيا والمجتمع الدولي وبصفة خاصة البلدان المصنعة بدرجة عالية من أجل تخطي فجوة التنمية التي اتسعت عبر قرون من العلاقات غير المتكافئة .

فقد ظلت أفريقيا مدمجة في الاقتصاد العالمى لقرون بصورة رئيسية كمورد للعمالة الرخيصة والمواد الخام .. وبالضرورة فقد كان هذا يعنى استنزاف موارد أفريقيا بدلا من الاستفادة منها لتنمية القارة ولذلك فإن افريقيا تظل أفقر قارة على الرغم من أنها أكثر المناطق الزاخرة بالثراء فى العالم .

لقد خرب الاستعمار الهياكل والمؤسسات والقيم التقليدية أو جعلها خاضعة للاحتياجات الاقتصادية والسياسية للقوى الامبريالية .. كما أنه أعاق تنمية طبقة من المقاولين بالإضافة إلى طبقة متوسطة تتوفر لديها المهارات والمقدرة الادارية .

وعند الاستقلال كانت جميع الدول الجديدة تتميز من الناحية العملية بالنقص فى عدد المهنيين المهرة وطبقة رأسمالية ضعيفة ما نتج عنه ضعف فى عملية التراكم وقد ورثت أفريقيا مابعد الاستعمار دولا ضعيفة واقتصاديات تتسم بالإختلال الوظيفى زادت من تفاقمها القيادة الضعيفة والفساد والحكم الرديء فى العديد من البلدان إلى جانب الانقسامات التى سببتها الحرب الباردة مما أعاق تطوير الحكومات المسؤولة عبر القارة .

والواقع أن تجربة أفريقيا توضح أن معدل التراكم فى فترة مابعد الإستعمار لم يكن كافيا لإعادة بناء المجتمعات فى أعقاب التخلف الاستعماري أو لدعم التحسن فى مستوى المعيشة . وقد كان لهذا عواقب وخيمة على العملية السياسية وأدى الى المحسوبية والفساد المستمرين .

ظل أثر هذه العمليات هو استمرار حلقة مفرغة يعزز فيها الهبوط الاقتصادى والمقدرة المنخفضة والحكم الرديء بعضها البعض مما يؤكد بالتالى الدور السطحي

والتضائل لإفريقيا في الاقتصاد العالمي ومن ثم أصبحت أفريقيا عبر القرون هي القارة المهمشة . وتسعى الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا إلى الاعتماد على إنجازات الماضي والاحتفال بها بالإضافة الى عكس الدروس المستقاه من خلال التجربة الاليمة حتى يمكن اقامة شراكة ذات مصداقية وقابلة للتنفيذ وللقيام بذلك فإن التحدى المائل أمام شعوب وحكومات أفريقيا هو أن تفهم أن التنمية عملية تفويض للسلطة والاعتماد الذاتى وطبقا لذلك يجب على الأفارقة أن يكونوا هم المخططين للنهوض المستمر بأنفسهم .

إن إعلان الأمم المتحدة للألفية الذى تم اقراره فى سبتمبر ٢٠٠٠ يؤكد استعداد المجتمع العالمى لدعم جهود أفريقيا لمعالجة التخلف والتهميش فى القارة ويؤكد الاعلان مساندة عملية منع النزاعات وتهيئة الظروف للاستقرار والديمقراطية فى القارة علاوة على التحديات الرئيسية للقضاء على الفقر والمرض ، ويشير الإعلان أيضا إلى التزام المجتمع العالمى بتعزيز تدفقات الموارد إلى

أفريقيا عن طريق تحسين المعونات والتجارة وعلاقات الديون بين أفريقيا وبقية العالم وعن طريق زيادة تدفقات رأس المال الخاص على القارة . ومن المهم الآن ترجمة هذه الالتزامات إلى واقع لهذا فيإفريقيا تدعو شركائها فى التنمية الى المساعدة لتحقيق الأهداف طويلة المدى وهى :

* القضاء على الفقر فى أفريقيا ووضع البلدان الأفريقية منفردة وجماعية فى مسار من النمو المطرد والتنمية المستدامة ومن ثم وقف تهميش أفريقيا فى عملية العولة .

* تعزيز دور المرأة فى جميع الأنشطة .

* تحقيق ودعم معدل نمو يزيد على ٧٪ فى العام لمتوسط إجمالى الناتج المحلى بخصوص ال ١٥ سنة القادمة .

* ضمان تحقيق القارة لأهداف التنمية الدولية المتفق عليها والمتمثلة فى : تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون فى فقر مدقع إلى النصف فيما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥ .

الذين يحتاجون الى خدمات الصحة

الانجابية بحلول عام ٢٠١٥ .

* تنفيذ استراتيجيات وطنية لتنمية

مستدامة بحلول عام ٢٠٠٥ بغية عكس

الخسائر في الموارد البيئية بحلول عام

٢٠١٥ وتكون للاستراتيجية النتائج

المتوقعة التالية:

** نمو وتنمية اقتصادية وعمالة متزايدة.

** تخفيف حدة الفقر .

** تنوع الأنشطة الانتاجية وتعزيز

القدرة التنافسية الدولية وزيادة حجم

الصادرات .

** زيادة التكامل الأفريقي .

* تسجيل جميع الأطفال الذين هم في سن

الدراسة في المدارس الأولية بحلول عام

٢٠١٥ .

* احراز تقدم نحو تحقيق المساواة بين

الجنسين وتمكين المرأة عن طريق القضاء

على التفاوت بين الجنسين في التسجيل

للتعليم الأولي والثانوي بحلول عام

٢٠٠٥ .

* خفض نسب معدلات الوفيات لدى

الأطفال بنسبة الثلثين بين عام ١٩٩٠

وعام ٢٠١٥ .

* توفير سبل الوصول الى جميع أولئك

الفصل الثانى

المبحث الأول : التعاون الأوربي الافريقي التقليدي والتجمعات الافريقية

١ - الكومنولث :

الكومنولث ليس له حكومة مركزية وليس له دستور مكتوب وإنما هو رابطة تطوعية من دول مستقلة (٤٨ دولة) كل لها سياستها الخاصة بها .. وتجتمع للتشاور والتعاون بما يفيد الجميع وانما الفهم الدولى ويضم هذا التنظيم المملكة المتحدة ومعظم مستعمراتها السابقة فى قارات العالم المختلفة ومن ثم يضم مستويات اقتصادية وثقافية متباينة وسلالات بشرية متعددة ، ولا يمنع الانضمام إلى الكومنولث العضوية فى أية منظمات أخرى ويمكن القول بأن المملكة المتحدة أرادت بهذا أن تجمع مستعمراتها السابقة بعد أن نالت استقلالها وشبت عن الطوق فى رابطة تكون فيها بمثابة الأخ الأكبر ويجمع رؤساء دول الكومنولث سنويا فى إحدى عواصم هذه الدول كما يجتمع الوزراء المتخصصون والفنيون بانتظام للتشاور فيما بينهم .

الدول الأعضاء من أفريقيا فى الكومنولث هي : بتسوانا - جامبيا - غانا

- كينيا - ليسوتو - مالاوى - نيجيريا - موريشيوس - سيشل - سيراليون - سوازيلاند - تنزانيا - أوغندا - زامبيا - زيمبابوى (انسحب اتحاد جنوب أفريقيا من الكومنولث وأطلق عليه بعد ذلك جمهورية جنوب أفريقيا)

٢ - المنظمة الدولية للفرانكفونية :

ولدت فكرة الفرانكفونية فى الستينات على أيدى خمسة رؤساء لدول أجنبية من بينهم ثلاثة أفارقة وهم السنغالى ليوبولد سيدار سنجور والتونسى الحبيب لورقيبة ، والكمبودى نورودوم سيهانوك والنيجيرى ديورى هامانى واللبنانى شارل الحلو .

وقد نادى الرؤساء الخمس بضرورة إقامة منظمة دولية تجمع بين الدول التى تشترك فى اللغة والثقافة الفرنسية مع التأكيد على أنها ليست شكلا جديدا للاستعمار ، وكان أول المنضمين لهذه المنظمة دول الغرب الأفريقى والتى كانت خاضعة من قبل للاستعمار الفرنسى ، وكان هدف هذه الدول

حديثه العهد بالاستقلال أن تجعل من الانضمام لهذه المنظمة أو المجموعة الفرانكفونية والتي تتولى قيادتها فرنسا محاولة للاستفادة من فرنسا في خدمة مصالحها والتي تتمثل أساسا في نقل التكنولوجيا الحديثة من الشمال إلى الجنوب ومساعدة هذه الدول في وضع خطط للتنمية من خلال دولة عظمى ، وكذلك مساندتها لهم في التعامل مع القضايا الشائكة في مرحلة ما بعد الاستقلال . أما فرنسا فقد رأت في هذه المجموعة نواة لتأكيد روابطها مع مستعمراتها السابقة الناطقة بالفرنسية وتعزيزا لمكانتها الدولية .

ولدت الوكالة الفرانكفونية في مؤتمر فرنسا - أفريقيا بنيامي بالنيجر عام ١٩٦٩ كوكالة للتعاون الثقافي بين الأعضاء ، واقتصر أول مؤتمرين للوكالة عقدا عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٥ على الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية المعروفة بالفرانكفونية وكان عددها عشر دول ، وفي عام ١٩٧٦ انضمت مجموعة من الدول الأفريقية جنوب الصحراء من غير الناطقة بالفرنسية ثم

توالى بعد ذلك انضمام دول أخرى . تتكون المجموعة الفرانكفونية من ٥٢ دولة من بينها ٣٢ دولة أفريقية تغير اسم الجماعة الفرانكفونية إلى المنظمة الدولية الفرانكفونية ورغم أن هذه التسمية لا تغير من جوهر الفرانكفونية إلا أنها تغير من وضعها داخل منظومة العمل الدولي وتجعل لها مكانها داخل تلك المنظومة التي تقودها الأمم المتحدة وقد وافق على هذا المسمى الممثلون الرسميون لرؤساء الدول والحكومات خلال انعقاد المؤتمر الدوري للهيئة العليا للمنظمة في عام ١٩٩٨ .

الفرانكفونية والتنمية الأفريقية :

اهتمت المجموعة الفرانكفونية بالتعليم في الدول الأفريقية الأعضاء بها حيث ترتفع نسبة الأمية في هذه البلاد وذلك من خلال إنشاء المراكز الثقافية والحقاق الأطفال بالمدارس الفرنسية - وتتولى ذلك الوكالة الفرانكفونية للتعاون الثقافي والتقني ، وهناك تعاون بين الجامعات الأفريقية المستخدمة للغة الفرنسية والجامعات الفرنسية والكندية أو الجامعات الفرانكفونية

بعضها البعض من خلال تبادل الأساتذة لضمان الاتصال بين الباحثين وكذلك تقوم المنظمة بدعم الأبحاث الجامعية والتعليم العالي ومنح التكنولوجيا الحديثة للدول الأفريقية ويتأتى ذلك من خلال وكالة التعاون الجامعى .

وقد أعتبرت المنظمة أفريقيا سوقا استهلاكيا كبيرا يقدر بحوالى ٧٠٠ مليون نسمة تستطيع من خلاله الدول الأعضاء فى المنظمة تسويق منتجاتها ، كما أن افريقيا تعد أيضا موردا اقتصاديا طبيعيا لم يتم استغلاله بعد حيث أن كل دولة أفريقية لن تستطيع وحدها تحقيق النمو الاقتصادى اللازم لمعاناتها من عبء الديون الخارجية وهو الأمر الذى يدعو الدول الأفريقية إلى الاعتماد على كل من كندا وفرنسا أكبر دولتين مانحتين فى أن تتوسطا لهذه الدول لدى صندوق النقد الدولى والاتحاد الأوروبى لإسقاط جزء من الديون حتى تستطيع تلك الدول تنفيذ سياسة اصلاح اقتصادى تساعد على تحقيق التنمية المطلوبة .

وتتدخل المنظمة فى حل الخلافات بين

أعضائها عن طريق الحوار ولا تتدخل فى الشئون الداخلية لأى دولة وإنما يأتى تدخلها بناء على دعوة الأطراف المتنازعة .

وتمثل المنظمة الدولية الفرائكفونية إحدى أدوات فرنسا فى دعم علاقاتها بالدول الأفريقية التى سبق روضوها للاستعمار الفرنسى والتى مازالت تعاني من بعض آثار الإرث الاستعمارى التى تعوق التواجد الفرنسى فى تلك المستعمرات القديمة وبالتالي تراجعها أمام المد الأنجلو ساكسونى بقيادة الولايات المتحدة خاصة بعدما أعلنت الولايات المتحدة أن الحقبة التى كانت أفريقيا تقسم فيها الى دوائر نفوذ قد انتهت إلى غير رجعة وردت فرنسا على ذلك بأن طلبت إلى الدول الأفريقية التكتل لمواجهة الاختراق الأمريكى للمقارة خاصة بعدما أعلنت الولايات المتحدة عن مشروع الشراكة مع أفريقيا .

ويرى البعض أن السياسة الفرنسية التقليدية فى أفريقيا منذ الستينات تعتبر هى المسئول الأول عن عجز فرنسا فى مواجهة تزايد النفوذ الأمريكى الجديد فى

القارة الى جانب المتغيرات الدولية الأخرى . وتعتمد الاستراتيجية الأمريكية في أفريقيا على قادة أفارقة جدد من أمثال يوري موسيفيني في أوغندا وبول كاجالم في رواندا واسياسى افورقى في اريتريا وميليس زيناوى في اثيوبيا ، ودوس سانتوس في الكونغو برازافيل ولوران كابيللا في الكونغو الديمقراطية .

وقد وجد الأمريكيون ترحيبا أفريقيا على حساب الفرنسيين الذين ارتبطت سياساتهم بأسماء رموز الحكم السابقين من أمثال موبوتوسيسى سيكو فى زائير وليسوا فى الكونغو برازافيل وغيرهم .

وكانت فرنسا قد ساهمت بصورة غير مباشرة فى التعجيل بفشلها أمام السياسة الأمريكية الجديدة فى أفريقيا من خلال عمليات طرد اللاجئين الأفارقة الذين كانوا يقيمون بطرق غير شرعية فى فرنسا والتدخل العسكرى فى رواندا عام ١٩٩٤ . أضف الى هذا تخفيض قيمة الفرنك الفرنسى بنسبة ٥٠ ٪ الأمر الذى أحدث أزمات كبيرة فى اقتصاديات الدول الأفريقية

المرتبطة بالفرنك الفرنسى وكان من نتيجة ذلك رحيل مبكر لفرنسا عن بعض الأنشطة الاقتصادية فى أفريقيا فى الوقت الذى قدمت فيه الولايات المتحدة مشروعها للشراكة الاقتصادية مع أفريقيا .

يضاف الى ذلك سعى كثير من المستعمرات الفرنسية السابقة فى أفريقيا الى العالم الانجليو سكسونى ونحو المساعدات الأمريكية والبحث عن التعاون التكنولوجى . هذا وقد أصبح للولايات المتحدة تأثيرها الذى لا يستهان به فى مناطق النفوذ الفرنسى السابق باستخدام المساعدات وتقديم التكنولوجيا والتدريب . وفتحت الولايات المتحدة جامعاتها ومعاهدها العلمية أمام النخبة المثقفة من الدول الأفريقية والذين كانوا الى وقت قريب يفدون الى فرنسا .

جاء رد فرنسا بانتهاج سياسة جديدة لدعم وجودها فى افريقيا مثل : دعم التيار الفرانكفونى فى العالم والانتقال به من منتدى ثقافى إلى تجمع ثقافى سياسى عالمى يضم كل الدول الناطقة بالفرنسية ويفتح باب

عضويته للدول غير الناطقة بالفرنسية .
 ونتيجة لتحرك الفرنسي النشط تم الاعلان
 عن ميلاد هذا التجمع العالمى فى هانوى
 عاصمة فيتنام فى ١٦/١١/١٩٩٧ ،
 وانتخب بطرس غالى كأول أمين عام له .
 - توفير الدعم المالى اللازم الذى يساعد
 على تطوير دور المنظمة على الصعيدين
 السياسى والاقتصادى ويساعدها على
 تشكيل اللجان التى تشارك فى الإشراف
 على الانتخابات التشريعية والرئاسية فى
 الدول الأعضاء أو أى دول أخرى تطلب
 مشاركة المنظمة مما يعزز التواجد الفرنسى
 الدولى . وتنفق فرنسا مليار دولار أمريكى
 فى أكثر من ١٣٤ دولة عبر العالم لنشر
 اللغة الفرنسية وتقوية وضع الفرنكفونية
 عالميا كما تلعب دوراً رئيسياً فى تسوية
 النزاعات بين أعضاء المنظمة وإنشاء أكثر
 من ألف مركز ثقافى فرنسى عبر العالم
 وتسعى للتعاون مع المنظمات الدولية
 والإقليمية (*) .

وتجدر الإشارة الى أن د. بطرس غالى
 الأمين العام للمنظمة حدد مستقبل

الفرانكفونية فى عدة نقاط أهمها :
 * العمل على دعم قضية نزع السلاح .
 * قضية الديمقراطية يجب أن تكون فى
 مقدمة إهتمامات المنظمة فى المرحلة
 القادمة.

* دعم البحث العلمى والتنمية وتقديم
 العون لجامعة سنجور بالأسكندرية لتلبى
 إحتياجات حقيقية فى مجالات التنمية
 ونقل الخبرات للدول الأفريقية .

- سياسة فرنسا تجاه أفريقيا :

فى القمة التى عقدت فى بيارتيز
 (نوفمبر عام ١٩٩٤) عبر الرئيس الراحل
 فرانسوا ميتران عن أهمية القارة الإفريقية
 بالنسبة لفرنسا حيث أكد على الحاضرين أنه
 بدون افريقيا لن يكون لفرنسا تاريخ فى
 القرن الحادى والعشرين .

فأفريقيا كانت مجد لفرنسا ومنطقة
 نفوذها التاريخية لذا من الصعب تخيل قيام
 رئيس أو حكومة أيا كانت توجيهاتها
 بالتخلي عن أفريقيا . وقد سبق ميتران
 ديجول الذى أرسى تقليداً أصبح بموجب
 يشرف شخصياً بمعاونه مستشارين فى

(*) بدر حسن الشافعى : « القمة الفرنسية محاولة للتقييم » ، السياسية الدولية ، عدد ١٤٤/٢٠٠٠ ، ص ١٦٧ .

الإليزيه على ملف الشئون الأفريقية كما تم في منتصف التسعينات ربط وزارة التعاون الدولي مع افريقيا بوزارة الخارجية لضمان فاعلية التواصل مع قضايا القارة .

والإهتمام الفرنسي بإفريقيا يظهر من عدة مؤشرات ، فالجالية الفرنسية هي أكبر جالية أجنبية في أفريقيا .. ووفق إحصائيات عام ١٩٩٦ بلغت هذه الجالية ١١٤ ألف فرنسي . وتحصل أفريقيا على ٤٩٪ من إجمالي المساعدات الفرنسية الخارجية (تتراوح بين ٣ - ٥ مليارات دولار) كما يلاحظ أن صادرات فرنسا السنوية لإفريقيا بلغت ١٣,٥ مليار دولار متخطية قيمة الصادرات الأمريكية التي تقدر بـ ٦ مليار دولار فقط . وفي المقابل فإن فرنسا تستورد ما قيمته ١١ مليار دولار من إفريقيا (معظمها مواد خام) أي أن الميزان التجاري لصالح فرنسا (٢,٥ مليار دولار) ومن هنا فإن لفرنسا مصالح اقتصادية كبرى في أفريقيا تستلزم تأمينها والدفاع عنها ويتم ذلك عبر عدة وسائل (استراتيجية) ولاشك أن هذه الوسائل تغيرت بعد الحرب الباردة . فقبل الحرب

الباردة كانت سياسة فرنسا تقوم على فكرة مفادها أن نظام الحكم في دولة ما هو الأقدر على قمع معارضيه إذا حصل على الدعم العسكري والمادى اللازم ، وفي هذا السياق يمكن تفسير قيام الجنرال ديغول بإقامة عدة قواعد فرنسية في بعض الدول الأفريقية (السنغال - كوت ديفوار - الجابون - تشاد - جيبوتي - إفريقيا الوسطى) .

كما يمكن فهم التدخل العسكري المتكرر في بعض الدول الأفريقية (السنغال عام ١٩٦٢ (الجابون ١٩٦٤) - (أفريقيا الوسطى ٦٧ ، ١٩٧٠ ثم ٧٩ ، ١٩٩٠) (توجو ٨٦) جزر القمر (١٩٨٩) .

لكن فاعلية هذه السياسة تراجعت كثيراً عام ١٩٩١ بعد أحداث الجزائر وتأكد تراجعها مرة أخرى بعد ست سنوات في أزمة الكونغو الديمقراطية حيث فشل الدعم الفرنسي في الإبقاء على موبوتو سييسي سيكو الذي أطاح به الرئيس الراحل كابيلا وهنا ثار الرأي العام الأفريقي لمابدا من مساندة فرنسا للأنظمة الديكتاتورية على حساب الشعوب الأفريقية .

ولذلك كان لابد من البحث عن وسائل جديدة تهدف الى تحقيق الاستقرار الذى هو الركيزة الأساسية لتحقيق المصالح الفرنسية - وهنا صار الحديث عن ضرورة ارساء الديمقراطية فى الدول الأفريقية عن طريق التقريب بين الأنظمة من ناحية وجماعات المعارضة من ناحية ثانية .. فضلاً عن تدعيم أسس الحوار السياسى وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأفريقية .

كما عملت فرنسا على التركيز على الجانب الكيفى فى عملية التواجد العسكرى بدلاً من الجانب الكمى ، فالسياسة الفرنسية الجديدة فى أفريقيا لاتعنى الإنسحاب التدريجى من القارة وترك المجال مفتوحاً أمام القوى الأخرى وإنما تسعى الى الاعتماد على الجانب الكيفى مع توسيع عملية الإنتشار والتأثير بحيث تتجاوز مناطق نفوذها التقليدية وهو ما تسعى لتحقيقه من خلال القمة الأفريقية الفرنسية التى تضم دولا تابعة لرابطة الإنجلوفون وبعض الدول التابعة لواشنطن أيضا .

ومن هنا يمكن فهم قيام فرنسا بتخفيض

حجم قواتها المسلحة فى أفريقيا الوسطى واستبدال المعدات العسكرية القديمة بأخرى حديثة تلائم التدخل السريع لحفظ السلام كما قامت فرنسا مؤخراً بتخزين الأسلحة الحديثة فى قاعدة تبيسى السنغالية على بعد ٧٠ كم من العاصمة داكار وذلك لإمكانية استخدامها فى فض المنازعات العرقية والقبلية فى المنطقة ، وتقوم شبكة الدفاع الفرنسية الحديثة على اساس فكرة تقسيم القواعد العسكرية الفرنسية الى قسمين . الأول يعمل من داخل الأراضى الافريقية ، والثانى يعمل من داخل الحدود الفرنسية وبالتحديد فى الجنوب الغربى من البلاد ، فنلاحظ أن أهم قاعدة افريقية لفرنسا على الإطلاق هى تلك الموجودة فى جيبوتى والتى يعمل بها ٣٥٠٠ جندي وتستقبل هذه القاعدة نحو ٤٠٠ قطعة بحرية وهى قاعدة هامة فى شرق افريقيا تستخدم كهمزة وصل بين أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط .

كما توجد لفرنسا قواعد أخرى فى الجابون - أفريقيا الوسطى - كوت ديفوار -

السنغال - تشاد . وتعد هذه القواعد فى مناطق استراتيجية لأنها تغطى مناطق شرق ووسط وغرب منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

وتهتم فرنسا فى العقود الثلاث الأخيرة بتقوية علاقاتها مع ثلاث دول أفريقية هامة بإعتبارها دولاً مفصلية فى القارة وهى مصر فى الشرق - نيجيريا فى الغرب - جنوب أفريقيا فى الجنوب ، فضلاً عن سعيها لتحسين العلاقات مع ليبيا .

تتبع السياسة الفرنسية الحالية بشقيها السياسى والإقتصادى من المشروع الذى أعدته وزارة الخارجية الفرنسية عام ١٩٩٧ والذى عرف بمشروع أفريقيا وكانت اهم ملامحه :

* تأييد اقامة أنظمة سياسية جديدة فى الدول الأفريقية وفق المبادئ الديمقراطية (وبالطبع وفقاً لمعايير المصلحة الفرنسية).

* دعم العلاقات مع الحكومة المدنية والعمل على تقليص دور المؤسسات العسكرية فى أفريقيا .

* إعداد كوادر سياسية واعية بين الشباب وتثقيفهم وتدريبهم سياسياً وحزبياً لكى تكون النخبة السياسية الحاكمة فى المستقبل موالية لباريس .

* الإهتمام بالنقابات المهنية والتنظيمات العمالية (المجتمع المدنى)

* دعم برامج التنمية والإصلاح الإقتصادى مع التركيز على الدول التى تمتلك بنية أساسية معقولة .

* إعادة تنظيم التواجد العسكرى الفرنسى فى أفريقيا بحيث يضم الخبراء والمستشارين أكثرهما يضم وحدات عاملة (كما حدث فى أفريقيا الوسطى) .

أهداف السياسة الفرنسية فى أفريقيا :

١- تأكيد التواجد الفرنسى فى أفريقيا وهو ما اكده مستشار الرئيس السنغالى السابق دىالو حيث أكد أن لفرنسا قواعد عسكرية تفوق قوتها وقدراتها القتالية كفاءة الجيوش الافريقية الوطنية وأنها تمثل تهديداً لأمن وإستقرار المنطقة.

٢ - مواجهة النفوذ الأمريكي المتزايد في القارة خاصة بعد الحرب الباردة وتراجع مكان بريطانيا وهذا ما نلاحظه من تصريحات المسئولين في البلدين (واشنطن وباريس) ففي أثناء زيارة وليام ديلي وزير التجارة الأمريكي الأسبق للقارة في ديسمبر عام ١٩٩٨ أكد أن هناك دولاً عديدة أصبحت مؤهلة للخروج من دائرة نفوذ الأوروبيين (فرنسا تحديداً) المنافسين للولايات المتحدة وأن بلاده مصممة على الالتزام بشكل قاطع وعلى مدى طويل بعملية الإستثمارات التجارية في أفريقيا وفي المقابل نجد أن الرئيس شيراك ينتقد في القمة العشرين للفرانكفونية السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا والتي يعتبرها تقوم على مبدأ المصلحة فقط وليس مبدأ التكافؤ. كما انتقد شعار

كلينتون الذي رفعه وهو (شراكة لاتبعية مع أفريقيا) ويرى في المقابل أهمية تقديم المساعدات بجانب الإستثمارات. وقد ظهر هذا التنافس في عدة مجالات أهمها المناورات العسكرية التي أجرتها واشنطن مع كل من السنغال وكوت ديفوار عام ١٩٩٨ (دولتان فرانكفونيتان) .

* الإحتفاظ بمصالحها الإقتصادية مع أفريقيا (حجم الصادرات الفرنسية بلغ ١٣,٥ مليار دولار سنوياً) فضلاً عن المشاريع الإقتصادية الهائلة مع الدول الأفريقية (شراء شركات المياه والكهرباء والتليفونات في السنغال - استثمارات النفط في الكونغو برازافيل والتي تقوم بها شركة (O.L.F) اكسيتان والتي يتراوح حجم استثماراتها ما بين ٤٠ - ٦٠ مليار دولار خلال العقدين القادمين .

الفقر ورفع مستوى معيشة شعوب الجنوب
الأفريقي والدعم الإجتماعي للمتضررين من
الاندماج الإقليمي .

تطوير قيم ونظم ومؤسسات سياسية
مشتركة

دعم السلم والأمن والدفاع عنهما .
تشجيع التنمية الذاتية المستدامة علي
اساس من الإعتماد الذاتي الجماعي
والاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء .

التنسيق بين الإستراتيجيات والخطط
الوطنية والإقليمية .

دعم وتعظيم الإستخدام الدائم للموارد
الطبيعية مع الحماية الفعالة للبيئة .

تقوية ودعم الصلات والروابط التاريخية
والإجتماعية والثقافية بين شعوب المنطقة .

** ويضم السادك أربعة عشر دولة وهي:

انجولا - بوتسوانا - الكونغو

الديمقراطية - ليسوتو - مالاوي -

موريشيوس - موزمبيق - ناميبيا -

سيشل - جنوب افريقيا سوازيلاند -

تنزانيا - زامبيا - زيمبابوي .

* الغاء الرسوم الجمركية علي التجارة
البينية بين الدول الأعضاء

* ازالة جميع القيود الكمية والإدارية علي
التجارة البينية بين الدول الأعضاء .

* اصدار تعريفه جمركية موحدة ورسم
سياسة تجارية مشتركة للجماعة .

* ازالة جميع العقبات امام حرية انتقال
عناصر الإنتاج .

* التنسيق بين السياسات الزراعية
والصناعية للدول الأعضاء .

* انشاء صندوق يتولي تمويل برامج التعاون
المختلفة .

* التنسيق بين السياسات النقدية للدول
الأعضاء .

الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية
(السادك)

تضم دول الجنوب الأفريقي وتم التوقيع
علي إتفاقية وندهوك (ناميبيا) عام
١٩٩٢ التي اشتملت علي مبادي واهداف
تلك الجماعة .

تحقيق التنمية والنمو الإقتصادي تخفيف

(*) محمد عاشور مهدي الجماعة الانمائية لافريقيا الجنوبية - سادك (افاق افريقيه - العدد السابع ٢٠٠١)

المبحث الثاني

الجهود الأفريقية الجماعية من أجل التنمية

أقامت الدول الأفريقية منذ الستينات من القرن العشرين عدة تجمعات اقتصادية من أجل تكتيل جهودها لدفع التنمية وفيما يلي عرض موجز لهذه التجمعات :

مجموعة برازافيل :

هي مجموعة الدول التي كانت خاضعة للإستعمار الفرنسي واستقلت معظمها عام ١٩٦٠. واجتمعت في أكتوبر ١٩٦٠ كل من الكونغو (برازافيل) ، أفريقيا الوسطى ، السنغال ، الجابون ، موريتانيا ، داهومي ، النيجر ، الكاميرون ، ساحل العاج وقرروا عقد مؤتمر في برازافيل في ديسمبر ١٩٦٠. وانضمت دولتان للمؤتمر هما تشاد والكونغو ليبر لدفيل وصدر عن هذه المجموعة ميثاق اتحاد الدول الأفريقية والملجاشية في سبتمبر من نفس العام . (*)

مجموعة منروfia :

وتضم مجموعة دول برازافيل بالإضافة الى سيراليون ، والصومال وتوجو وليبيريا

المجموعة اجتماعاتها في مايو عام ١٩٦١ للعمل على تحقيق مزيد من الوحدة السياسية والاقتصادية إلا أنه ظهرت محاولات لتجميع دول القارة في مجموعة واحدة فكان مؤتمر اديس أبابا .

مؤتمر أديس أبابا ١٩٦٣ :

عقد في الفترة من ١٥ - ٢٣ مايو ١٩٦٣ مؤتمر وزراء خارجية الدول الأفريقية المستقلة واشتركت فيه ثلاثون دولة . . وشارك في المؤتمر أكثر من مائة ممثل للأحزاب والمنظمات التحريرية لبلاد القارة المستقلة وكان هذا المؤتمر هو المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الأفريقية .

منظمة الوحدة الأفريقية :

وقع رؤساء دول وحكومات أفريقيا ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا في ٢٥ مايو عام ١٩٦٣ وكان من أهم أهدافها تقوية الوحدة والتضامن بين دول أفريقيا وتحقيق وتنسيق وتقوية التعاون الدولي

(*) مجموعة الدول الأفريقية : تيسر للدول الأفريقية (مطبوعات الجمعية الأفريقية - القاهرة - ١٩٦١) من

والسياسية والاقتصادية والصحية والتربوية والدفاع عن سيادة الدول مع القضاء على الإستعمار بكافة صوره والعمل على تشجيع التعاون الدولي .

وأشار الميثاق الى أنه لتحقيق الاهداف فإنه يلزم الإلتزام بمجموعة من المبادئ وأهمها المساواة فى السيادة بين الدول ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية مع إحترام سيادة الدول وشجب كافة اعمال الإغتيال السياسى ومع تسوية المنازعات التى تنشأ بين الدول تسوية سلمية .

والى جانب إنجازات المنظمة ، فى مجالات التسوية السلمية للمنازعات الأفريقية ومحاولة إحتواء ازمتات الحروب الأهلية فى إطار افريقى فهناك إنجازات أخرى فى مجال التعاون الإقتصادى على سبيل المثال القرار الهام الذى إتخذته المنظمة فى أغسطس عام ١٩٧٠ الذى يتضمن برنامجاً كاملاً للتعاون الإقتصادى والإجتماعى - وقد استطاعت المنظمة أيضاً أن تضع لبنه هامة وعلامة بارزة على طريق

التعاون الإقتصادى وذلك بعقد مؤتمر القمة الإقتصادى فى لاجوس عام ١٩٨٠ الذى اتفق فيه على تعزيز المجموعات الإقتصادية الموجودة وإنشاء تكتلات إقتصادية فى باقى مناطق افريقيا بحيث تغطى افريقيا كلها .

تعزيز التكامل القطاعى فى مجالات الزراعة والتغذية والنقل والمواصلات والصناعة والطاقة .

تطوير التنسيق بين التكتلات الإقتصادية الموجودة والتى ستنشأ فى المستقبل وذلك بغية تأسيس سوق افريقية مشتركة .

الجماعة الإقتصادية لدول غرب افريقيا (الايكواس)

تضم الجماعة الإقتصادية لدول غرب افريقيا فى عضويتها ١٥ دولة افريقية هم بنين - ساحل العاج - غينيا - بوركينا فاسو - مالى - موريتانيا - النيجر - السنغال - توجو - نيجيريا - ليبيريا - سيراليون - غانا - جامبيا - غينيا بيساو - والرأس الأخضر ثم انسحبت موريتانيا من الجماعة وللجماعة سبعة

(*) رحاب عثمان محمد عثمان : « الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (الايكواس) » آفاق افريقية ، العدد ٢٠٠١/٧ ، ص ٤٧ - ٥٠

- أهداف رئيسية هي :
- * إلغاء الرسوم الجمركية على التجارة البينية بين الدول الأعضاء
 - * إزالة جميع القيود الكمية والإدارية على التجارة البينية بين الدول الأعضاء .
 - * إصدار تعريف جمركية موحدة ورسم سياسة تجارية مشتركة للجماعة .
 - * إزالة جميع العقبات أمام حرية انتقال عناصر الإنتاج .
 - * التنسيق بين السياسات الزراعية والصناعية للدول الأعضاء .
 - * إنشاء صندوق يتولى تمويل برامج التعاون المختلفة .
 - * التنسيق بين السياسات النقدية للدول الأعضاء .
 - الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية (السادك) : (*)
 - تضم دول الجنوب الأفريقي وتم التوقيع على إتفاقية وندهوك (ناميبيا) عام ١٩٩٢ التي اشتملت على مبادئ وأهداف تلك الجماعة .
 - * تحقيق التنمية والنمو الإقتصادي تخفيف الفقر ورفع مستوى معيشة شعوب الجنوب الأفريقي والدعم الإجتماعي للمتضررين من الاندماج الإقليمي .
 - * تطوير قيم ونظم ومؤسسات سياسية مشتركة
 - * دعم السلم والأمن والدفاع عنهما .
 - * تشجيع التنمية الذاتية المستدامة على اساس من الإعتماد الذاتى الجماعى والاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء .
 - * التنسيق بين الإستراتيجيات والخطط الوطنية والإقليمية .
 - * دعم وتعظيم الإستخدام الدائم للموارد الطبيعية مع الحماية الفعالة للبيئة .
 - * تقوية ودعم الصلات والروابط التاريخية والإجتماعية والثقافية بين شعوب المنطقة.
 - ويضم « السادك » أربعة عشر دولة وهي:
 - انجولا - بوتسوانا - الكونغو الديمقراطية - ليسوتو - مالاوى - موريشيوس - موزمبيق

(*) محمد عاشور مهدى : « الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية - سادك » ، (افاق افريقيه - العدد السابع ٢٠٠١)

- ناميبيا - سيشل - جنوب افريقيا
- سوازيلاند - تنزانيا - زامبيا - زيمبابوى .
**الكوميسا (السوق المشتركة للشرق
والجنوب الافريقى) :**

أنشأت السوق المشتركة للشرق والجنوب
الافريقى (الكوميسا) فى ٨ ديسمبر
١٩٩٤ وتضم فى عضويتها ٢٢ دولة هى :
انجولا - بوروندى - جزر القمر - جيبوتى -
اثيوبيا - كينيا - ليسوتو - مدغشقر -
مالاوى - موزمبيق - ناميبيا - راندا - سيشل -
الصومال - السودان - سوازيلاند -
تنزانيا - اوغندا - زامبيا - وزيمبابوى .

أهداف « الكوميسا » : (*)

* احراز النمو والتنمية المتواصلة للدول
الأعضاء عن طريق تحقيق المزيد من
التوازن والتجانس فى خطط تنمية
الإنتاج وهياكل التسويق .
* تعزيز التنمية المشتركة فى جميع مجالات
الانشطة الإقتصادية وتبنى سياسات
وبرامج مشتركة على مستوى الإقتصاد
الكلى لرفع مستوى معيشة الشعوب .

* التعاون لخلق بيئة ملائمة لتعبئة
الإستثمارات المحلية وجذب الإستثمارات
الأجنبية ويشمل ذلك تشجيع البحوث
المشتركة وتطوير العلم والتكنولوجيا
لخدمة التنمية .

* التعاون لدعم السلام والأمن والإستقرار
بين الدول الأعضاء من أجل تعزيز التنمية
الإقتصادية فى الإقليم .

* التعاون لتقوية العلاقات بين الكوميسا
وباقى دول العالم وتبنى مواقف مشتركة
على الصعيد الدولى .

* العمل على انشاء وتحقيق اهداف الجماعة
الإقتصادية الأفريقية .

* انشاء وتعزيز منطقة تجارة حرة كاملة
تسمح بحرية انتقال السلع والخدمات
المنتجة فى الكوميسا وازالة جميع حواجز
التعريفات الجمركية وغير الجمركية .

* إقامة اتحاد جمركى تتمتع فى ظله السلع
والخدمات المستوردة من الدول غير
الأعضاء فى الكوميسا بتعريفه واحدة
متفق عليها .

(*) جيرى تكومبو : « معوقات التكامل الإقتصادى فى افريقيا » (آفاق افريقية ، خريف ٢٠٠١) ص ٦٧ - ٦٨

* حرية انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات
يعززها تبني ممارسات استثمارية مشتركة
تهدف الى توفير مناخ أكثر ملائمة
للإستثمارات فى كل الأقاليم .

تجمع الساحل والصحراء : (*)

نشأ التجمع فى ليبيا فى ٤ فبراير عام
١٩٩٨ وقع على معاهدة تجمع دول الساحل
والصحراء ١٦ دولة هى : مصر - تونس -
المغرب - نيجيريا - الصومال - ليبيا -
بوركينافاسو - مالى - النيجر - تشاد -
السودان - أفريقيا الوسطى - اريتريا -
جيبوتى - جامبيا - السنغال .

ويهدف التجمع الى اقامة اتحاد اقتصادى
شامل يستند على استراتيجية تنفذ من خلال
مخطط تنموى متكامل مع مخططات
التنمية الوطنية وإزالة جميع العوائق التى
تحول دون وحدة الدول الأعضاء وذلك من
خلال تسهيل انتقال الأشخاص ورؤوس أموال
مواطنى الدول الأعضاء وحرية الإقامة
والعمل والتملك وحرية نقل البضائع والسلع
كما يهدف الى تشجيع التجارة الخارجية

ورسم وتنفيذ سياسات الإستثمار وزيادة
وسائل النقل والمواصلات البرية والجوية
والبحرية هذا الى جانب تنسيق النظم
التعليمية والتربوية والعمل على وضع ميثاق
للأمن من أجل ضمان السلام والإستقرار
وهما الشرطان الضروريان لتحقيق أهداف
التجمع (*) .

الجماعة الاقتصادية الأفريقية :

تم التوقيع على تأسيسها فى أبوجا
١٩٩١ من قبل رؤساء دول وحكومات
المنظمة الافريقية ومن اهدافها تدعيم التعاون
الإقتصادى فيما بين الدول الأعضاء .
والعمل على تكثيف جهود التجمعات
الإقتصادية وتدعيمها لتمتد فى النهاية
وتكون الجماعة الاقتصادية الأفريقية .

بنك التصدير والإستيراد الافريقى :

تأسس فى مايو ٩٣ ونفذ فى يوليو
١٩٩٤ وعضويته مفتوحة لجميع دول القارة.
منظمة الهيئة الحكومية لمكافحة الجفاف
والتنمية « الإيجاد » :

تأسست فى يناير ٨٦ وتضم فى

(*) ساميه بيبيرس : « تجمع دول الساحل والصحراء » (آفاق افريقية العدد السابع ٢٠٠١) ص ٨٤ .

عضويتها ٧ دول من القرن الأفريقى ومصر وليبيا بصفة مراقب ومن أهدافها التنسيق لمقاومة الجفاف والتسحر والنهوض بالتنمية فى دولها .

مجموعة افريقيا الشرقية :

تم التوقيع على اتفاقيتها فى نوفمبر ١٩٩٣ من قبل رؤساء كينيا وأوغندا وتنزانيا وتهدف الى التعاون فى كافة المجالات ومن أهم انجازاتها انهاء الإزدواج الضريبى فيما بين أعضائها وتم توقيع اتفاق للتعاون العسكرى بين دول المجموعة .

الأنلوجو:

طرح مصر فكرة تأسيسها عام ١٩٨٣ وخرجت الى حيز الوجود عام ١٩٨٣ .. من أهم اهدافها تعزيز التعاون بين دول حوض النيل بهدف الإستفادة القصوى من مياه حوض النيل وتضم ١٠ دول هى حوض النيل.

منظمة الإتحاد الإقتصادى والنقدى :

اسست فى يناير ١٩٩٤ ونفذت فى أغسطس ١٩٩٤ وتضم فى عضويتها ٨ دول فرانكفونية لتمويل سياسات التنمية الداخلية وتدعيم التكامل الإقليمى بها .

* * *

الفصل الثالث

الشراكة الأوروبية - الأفريقية وردود الفعل الدولية

المبحث الأول : الشراكة الأوروبية - الأفريقية

أولاً : اتفاقية لومى

كان أول اتفاق نافذ المفعول بين الجماعة الإقتصادية الأوروبية والمجموعة الأفريقية الكاريبية ، الباسيفيكية (ACP) فى الأول من أبريل ١٩٧٦ والذي حل محل اتفاقيات ياوندى وأروشا ليفتح أطارا جديداً للتعاون واضعاً محل الإهتمام تباين احتياجات الدول الأفريقية الباسيفيكية الكاريبية ، وكان اتفاق لومى الثانى عام ١٩٧٩ بين الجماعة الأوروبية ٥٨ دولة من المجموعة المذكورة ثم كان الإتفاق الثالث الذى وقع فى ديسمبر عام ١٩٨٤ وأصبح نافذ المفعول فى أول مايو ١٩٨٦ ويغضى ٦٦ دولة (*) .

والهدف من الاتفاقية هو تقديم الجماعة الإقتصادية الأوروبية المعونة للجماعة الأفريقية الكاريبية الباسيفيكية ولكن أساس هذه المعونة هو التجارة ، ويمقتضى

هذه الإتفاقية تسمح دول المجموعة الأوروبية بدخول سلع الجماعة الأفريقية الكاريبية الباسيفيكية أراضيها دون حواجز جمركية سواء كانت خامات أم محاصيل زراعية أو حتى مصنوعات وإن كانت هناك بعض سلع وضعت لها شروط خاصة .

وتقوم الجماعة الأوروبية وفق الإتفاقية بتقديم المساعدات وقت الأزمات وقد جددت اتفاقية لومى الرابعة عام ١٩٩٥ وإنتهت فى ٢٩ فبراير عام ٢٠٠٠ واعتبرت اتفاقية لومى اتفاقية متكاملة تشمل التجارة والتنمية والتعاون بين دول الإتحاد الأوروبى ودول المجموعة المشار إليها ، وهى تتضمن نظاماً للتجارة التفضيلية يتيح لمنتجات دول المجموعة الدخول الى السوق الأوروبى مع حزمة من المعونات المالية والفنية من الإتحاد لهذه الدول وقد جاء الإتفاق الجديد بعد عامين من التحضير كما جاء بعد متابعة وتقويم اتفاقات لومى المتلاحقة .

(*) عبد الرحمن محمد الصالحى : دليل الدول الافريقية (مطبوعات الجمعية الافريقية - القاهرة-١٩٩١) ص ٣٥

ثانياً: اتفاق بروكسل :

يحل اتفاق بروكسل محل اتفاقية لومى الرابعة وقد تم توقيع هذا الإتفاق فى بروكسل فى ٩ ديسمبر عام ١٩٩٩ بين دول الإتحاد الأوروبى (١٥ دولة) ودول المجموعة الإفريقية الكاريبية الباسيفيكية (A C P) التى تضم ٧١ دولة (منها ٤٧ دولة مضافاً إليها جنوب إفريقيا التى انضمت للمجموعة و ١٥ دولة من منطقة الكاريبي و ٥ دول من المحيط الهادى) وتضم المجموعة جميع الدول الإفريقية ماعدا دول شمال افريقيا التى يجرى الارتباط بينها وبين دول الإتحاد الأوروبى من خلال الجهود الرامية الى إقامة منطقة للتجارة الحرة لأوروبا والبحر الأبيض المتوسط . (*)

وإتفاق بروكسل يعد اتفاق شراكة بين الإتحاد الأوروبى ودول افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادى لإيجاد مناطق اقتصادية موحدة بين الجماعة الاقتصادية

الأوروبية وافريقيا تتناسب مع هدف تعزيز التكامل الإقتصادى فى إفريقيا وقد دعم اتفاق بروكسل وأعاد تخطيط الشراكة بين الإتحاد الأوروبى والمجموعة الثلاثية على أساس مبدأين متناقضين أولهما مبدأ عدم المساواة فى مستوى النمو الإقتصادى بين دول المجموعتين وقد تطلب ذلك التوجه نحو تحديد مصالح كل من الطرفين ، ومحاولة التوصل الى التوفيق بين هذه المصالح عن طريق دعم البعد السياسى للتعاون بينهما وتقديم مايمكن من مساعدات من الطرف القادر للنهوض الإقتصادى بالطرف الآخر . وقد تضمنت الإتفاقية تخصيص بليون يورو للبلدان الأكثر فقرا ووضع المبلغ السابق تخصيصه كتسهيلات للتعديلات الهيكلية من صندوق التنمية الأوروبى (٢٥٠ مليون يورو) كما تضمنت انقاص الديون المستحقة على هذه البلدان الى حوالى (١٠٢ بليون يورو) كما قدم الإتحاد الاوروبى لدول المجموعة عرضاً مالياً لفترة خمس سنوات

(*) احمد طه محمد : « الابعاد السياسيه للشراكة بين اوربوا وافريقيا » السياسيه الدوليه ، عدد ١٤١ ، يوليو ٢٠٠٠ ، ص ١٦٦-١٦٧

يتضمن اعتماد مبلغ ١٣,٥ بليون يورو من
تضمن اعتماد مبلغ ١٣,٥ بليون يورو من
الصندوق منها ١٠ بلايين تخصص لبرامج
التنمية طويلة الأجل و٣ بليون لتسهيل
الإستثمار يضاف الى ذلك ١,٧ بليون يورو
كقروض من بنك الإستثمار الأوروبي بحيث
يصل اجمالي التمويل الى ١٥,٢ بليون
يورو.

في إتفاق بروكسل ارتكز البعد السياسى
فى قيام المشاركة على أساس الدعم بفاعلية
لحقوق الإنسان وعمليات التطبيق
الديمقراطى وتعزيز سيادة القانون فضلاً عن
نزاهة الحكم وابرار أن السلام والأمن
والإستقرار والعدالة هى المتطلبات الأساسية
للتنمية الإجتماعية والإقتصادية كما تضمن
الإتفاق فصل للمبادئ السياسية تحت عنوان
الشراكة من أجل سياسة عالمية للسلام
والإستقرار عبر فيه عن الرغبة فى إجراء
حوار سياسى كما نص على آليات للتشاور
والتوفيق بين المصالح بالنسبة لمختلف
المشكلات السياسية بما فى ذلك حفظ السلام

ومنع النزاعات والمسائل الخاصة بالإدارة
العامة فى المجالات ذات الصلة بالتعاون
المشترك .

غير أنه تم التوصل فى اتفاق بروكسل
الى موقف مشترك بين الطرفين بحيث يتم
اتخاذ ترتيبات للتجارة الحرة الإقليمية عن
طريق رفع حواجز التجارة وتسريع التعاون
بينهما فى جميع المجالات الهامة للتجارة
ومن المقرر أن يبدأ الطرفان هذه الترتيبات
قبل عام ٢٠٠٢ بحيث تدخل النفاذ قبل عام
٢٠٠٨ مع السماح فى مجالات معينة بفترة
انتقالية تصل الى إثنتى عشر عاماً .

ثالثاً : مؤتمر قمة افريقيا - أوروبا :

عقد فى القاهرة يومى ٣ و ٤ أبريل عام
٢٠٠٠ أول مؤتمرقمة أفريقيى / أوروبى
حضرته دول الإتحاد الأوروبى (١٥ دولة)
والدول الأفريقية (٥٢ دولة) وقد إستغرق
للتحضير لهذا المؤتمر عدة شهور فى
إجتماعات بين الطرفين الأفريقى والأوروبى
وصدر عن القمة اعلان القاهرة (*) .

أهم ما أبرزه الإعلان أن قادة وزعماء

(*) انظر نص اعلان القاهرة فى ملحق (١)

الطرفين أحاطوا علماً بالجهود الرامية الى إنشاء منطقة التجارة الحرة المشار اليها فى إتفاق الشراكة الذى أبرم حديثاً بين الإتحاد الأوروبى ودول افريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهادى لإيجاد مناطق اقتصادية موحدة بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية وأفريقيا تتناسب مع هدف تعزيز التكامل الإقتصادى فى أفريقيا .

كما أبرز القادة علاوة على ذلك أنه سيتم تعزيز الأولويات التى إعتمدتها القمة من خلال المناقشات الوزارية التى تجرى بين الإتحاد الأوروبى والبلدان الأفريقية فى إطار الإتفاق الجديد للشراكة وعملية برشلونة ، وأن المناقشات سوف تحتفظ بصيغتها الحالية وإنظامها ... وقد تم الإتفاق بين الجانب الأوروبى والأفريقى سواء فى قمة أفريقيا - أوروبا أو فى اتفاق بروكسل على مجموعة من أهداف التعاون والشراكة من أبرزها مكافحة الفقر بل وإنهاؤه (بحلول عام ٢٠١٥) وتحقيق التنمية المستدامة ، والدمج التدريجى للدول الأفريقية فى الإقتصاد

العالمى ، فضلاً عن تنمية القطاع الخاص وزيادة التشغيل للعمالة وتوفير الموارد الإنتاجية مع تطبيق مبادئ الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والبيئية ودمجها فى مختلف مستويات الشراكة يضاف الى ذلك بالنسبة للتعاون المالى مراعاة المعاملة للبلدان الأقل نماء والدول المغلقة وكذلك الإهتمام باستيفاء حاجات البلدان فى فترة حدوث النزاع فيها .

وقد أشار اعلان القاهرة الى أن الإتحاد الأوروبى وأفريقيا قد ظلا شريكين هامين فى التجارة مع تأكيد الطرفين بتعزيز هذه الشراكة عن طريق إزالة الحواجز غير الجمركية ودعم التعاون فى جميع المجالات المتعلقة بالتجارة مع الإعتماد على مبادرات التكامل الإقليمية المتوافرة داخل افريقيا والتى تتمشى مع أهداف وغايات معاهدة ابوجا التى أقامت الجماعة الاقتصادية وذلك لضمان مزيد من تنمية الإمكانات الإقتصادية والصناعية لإفريقيا .. كما أبرز الإعلان فيما يتعلق بالبلدان الأقل نماء إدراك

الجانبين للحاجة لتعزيز طريقة الوصول الى الأسواق لجميع منتجاتها الضرورية على أساس الإعفاء من الضرائب والخصص . وأعلن في القمة تنازل فرنسا وألمانيا عن ديونها لدى الدول الأفريقية الفقيرة .. لكن القمة لم تستطع أن تخرج بحل حاسم لمشكلة المديونية الإفريقية واكتفت بأن تأخذ علماً بإعلان سرت الصادر في ٩ سبتمبر ١٩٩٩ والذي فوض رئيس الجزائر وجنوب إفريقيا بالشروع في المفاوضات مع دائني إفريقيا بهدف تحقيق الإلغاء التام لديون إفريقيا الجنوبية ، وأن تحيط علماً بالموقف الإفريقي حول مسألة هذه الديون والذي يسعى الى تخفيف عبء الديون على الدول الفقيرة التي تسعى لإنتهاج إصلاح اقتصادي ، وكذلك الترحيب بالقرار الخاص بإعتماد مليار من عملة اليورو من صندوق التنمية الأوروبي لتخفيف الديون وذلك في إطار المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإن كانت قد ربطت أي نجاح لأي مبادرات لتخفيف عبء الديون بمدى تنفيذ التدابير

الضرورية للإصلاح الإقتصادي في دول أفريقيا . كذلك تم الإتفاق على أن يقوم الإتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤ بتقييم الموقف بالنسبة للبلدان الأقل نماء على أساس أن ظروفها لا تسمح بالتفاوض حول اتفاقات شراكة ، بحيث يدرس الإتحاد البدائل الممكنة من اجل تمكين هذه البلدان من الحصول على إطار جديد للتجارة يتفق مع منظمة التجارة العالمية ومع الظروف الخاصة بها .. ومن المقرر أن يبدأ الإتحاد الأوروبي السماح بحرية دخول منتجات جميع الدول الأقل نماء بحلول عام ٢٠٠٥ على الأقل وقد عبرت قمة أفريقيا - أوروبا عن القلق الشديد من إستمرار وتعدد النزاعات في القارة الإفريقية خاصة وأن معظم هذه النزاعات تسبب خسارة في الأرواح وتدميراً للبنية الأساسية والممتلكات .. كما أنها تهدد السلام والإستقرار والأمن الإقليمي والدولي وتحول دون آمال الشعوب في السلام والرخاء والتنمية وأشارت القمة بصفة

خاصة الى عشرة نزاعات فى (أنجولا - بوروندى - جزر القمر - جمهورية الكونغو الديمقراطية - أثيوبيا - اريتريا - سيراليون - الصومال - السودان والصحراء الغربية) .

وأكدت القمة الحاجة لمزيد من التزام الأطراف المعنية بالمسئولية الأساسية عن منع النزاعات المسلحة الداخليه وإدارتها وتسويتها ولمزيد من الجهود لمنع النزاعات العنيفة فى مراحلها المبكرة بمعالجة أسبابها الجذرية .

كما إهتمت فى الوقت نفسه بالتنديد المطلق بالإرهاب فى شتى صورته وفى أى مكان أو زمان وبخطورته على الأمن والإستقرار فى دول الطرفين فضلاً عن تشكيله إنتهاك خطير لحقوق الإنسان وعرقلة للتنمية الإجتماعية والإقتصادية من خلال زعزعة الإستقرار مع الترحيب بالمبادرة المصرية لعقد قمة للأمم المتحدة لمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة .

هذا وقد تقرر عقد القمة الأوروبية

الإفريقية الثانية فى عام ٢٠٠٣ .

رابعاً : القمة الفرنسية - الإفريقية :

تعقد القمة الفرنسية الإفريقية بصفة دورية كل عام (مرة فى باريس ومرة بإحدى الدول الإفريقية) .

ولابد أن نفرق فى البداية بين هذه القمة والقمة الفرانكفونية .. إذ لا يشارك فى الأخيرة سوى الدول الناطقة بالفرنسية من مختلف دول العالم (حتى أمريكا الشمالية إذ يشارك فيها اقليم كيبيك من كندا) .. أى أنها ليست قاصرة على الدول الإفريقية بعكس القمة الإفريقية الفرنسية التى تشمل جميع دول القارة بغض النظر عن إعتبار اللغة .

وقد بدأت فكرة هذه القمة كنوع من تأكيد روابط فرنسا مع البلدان الإفريقية الناطقة بالفرنسية .. لكن يلاحظ أن أول مؤثرين للقمة واللذين عقدا عامى ٧٣ ، ٧٥ اقتصرنا فقط على الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية .. وفى عام ١٩٧٦ انضمت مجموعة من الدول الإفريقية جنوب الصحراء

من غير الناطقة بالفرنسية كأعضاء مراقبين وبعد عام ١٩٨١ ومع تداعى انضمام دول أخرى تقلص الفارق بين الدول الأعضاء والدول المراقبة حتى إختفى تماماً عام ١٩٩٧.. ونتيجة لهذا التشكيل فإن هذه القمة تتسم بالبعد غير الرسمي فى المناقشات . ولكن ماهى أهداف هذه القمة . ما يهم أفريقيا من العلاقة الفرنسية هو إسقاط الديون العالمية عامة والفرنسية خاصة المستحقة من خلال نادى باريس .

ثانياً : دعم العلاقات بحيث تكون قائمة على التعاون والمشاركة لا التبعية .

أما فرنسا فلها مصالح اقتصادية كبرى فى أفريقيا تستلزم تأمينها والدفاع عنها ، وهى تسعى للهيمنة على أفريقيا ومواجهة النفوذ الأمريكى المتزايد فى القارة خاصة بعد الحرب الباردة وتراجع مكانه بريطانيا .

وفى محاولة لتقييم قرارات القمة الفرنسية الإفريقية بصفة عامة نستطيع أن نستخلص :

١- استمرار سعى فرنسا للمحافظة على

نفوذها فى القارة وكان هذا واضحاً فى مشروع افريقيا الذى أعلنته باريس عام ١٩٩٧ .

٢- أن الدول الإفريقية مطالبة بتنوع علاقاتها الخارجية وعدم اقتصرها على دولة واحدة فقط ، وفى هذه الحالة يمكن الاستفادة من التنافس الفرنسى . الأمريكى والذى يتسع الآن ليشمل الصين واليابان ، ولا شك أن هذا التنافس إن تم استغلاله سيكون فى صالح الدول الإفريقية .

٣- تفعيل العلاقات الإفريقية - الإفريقية على إعتبار أنها السبيل الوحيد للنهوض الإفريقى - صحيح أن الأمر سيستغرق أعواماً طويلة بسبب استمرار نمط التبعية للدول الإستعمارية السابقة ، لكن لابد من البداية ولعل اعلان ميلاد الإتحاد الإفريقى فى قمة سرت الإستثنائية أوائل مارس ٢٠٠٠ يعد خطوة على الطريق الصحيح .

٤ - استمرار غلبة القضايا السياسية على القمم الإفريقية - الفرنسية حتى وإن اختلفت المسميات ، فالقمة العشرون كانت تحت عنوان (الأمن فى أفريقيا)

والقمة الحادية والعشرون عقدت تحت شعار أفريقيا والعولمة لمواجهة الآثار السلبية للعولمة على القارة لكن غلب عليها الطابع الأمنى أيضاً ودار النقاش فيها حول عدد من القضايا فرضت نفسها مثل فضيحة التجارة غير المشروعة ويقصد بها تجارة السلاح وتقديمها الى جماعات المعارضة خاصة أنجولا وحركة يونيتا - واغتيال الرئيس كابيلا وتأثير غيابه على ميزان القوى فى منطقة البحيرات العظمى حيث تتقاتل ست دول أفريقية - تأثير السياسة الليبية فى الشمال والغرب الأفريقى على موقف فرنسا خاصة وأن الرئيس القذافى أعلن نهاية عام ٩٩ أن عملية برشلونة للتعاون الأوروبى - المتوسطى انتهت ووصفها بأنها أداة هيمنة ثم رغم شكوى كوت ديفوار ضد بوركينا

فاسو ومالى ، حيث تتهمها بتسليح وقبول المحاولة الانقلابية التى تمت فى يناير ٢٠٠٠ وفى المقابل غينيا تتهم ليبيريا وبوركينا فاسو بدعم المتمردين ضد النظام الحاكم فى كوناكرى وهذه الشكاوى سببت حرجاً لدى فرنسا على إعتبار أن الدول الأربع أعضاء فى الفرانكفونية وفرنسا ملتزمة بالمعنى السياسى والأمنى بالدفاع والحفاظ على الأمن والإستقرار فى هذه الدول .

رابعاً : قمة باريس وشراكة التنمية الإفريقية : (*)

عقدت القمة الأوروبية فى باريس فى ٨ فبراير ٢٠٠٢ لبحث مبادرة المشاركة الجديدة للتنمية فى افريقيا .. وتبرز أهمية هذه القمة فى أنها تعتبر أول لقاء عمل بين قادة القارة الإفريقية ومجموعة الدول الثمانى الصناعية الكبرى (المملكة المتحدة - كندا - الولايات المتحدة - ألمانيا - اليابان - إيطاليا - فرنسا) وشارك فى إجتماع القمة التى دعا اليها الرئيس الفرنسى جاك شيراك (١٣) رئيس دولة أفريقية أعضاء مبادرة

(*) احمد طه محمد : « قمة باريس وشراكة التنمية الافريقية » (الاهرام - ٧ فبراير ٢٠٠٢)

مشاركة التنمية الجديدة فى أفريقيا لبحث
تصورات وسبل دعم الدول الصناعية الثمانى
الكبرى لعملية التنمية فى أفريقيا .

وجدير بالذكر أن المبادرة الإفريقية الجديدة
هى تصور جديد للتنمية الإفريقية يحقق حلم
النهضة أو الصحوة الجديدة وعلى الرغم من
إختلاف الرؤى بين التجمعات الفرانكفونية
والإنجلوفونية فإنه سرعان ماتم التغلب على
ذلك فى آخر قمة لمنظمة الوحدة الإفريقية
والتي عقدت فى لوزاكا العام الماضى عندما
تم إقرا مبادرة افريقية جديدة للتنمية تركز
على مكونات ثلاثة أساسية :

أولها : توفير المتطلبات الأساسية
للتنمية مثل السلام والأمن والحكم الصالح
والتكامل الإقليمى .

ثانياً : مايتعلق بالمناطق أو المجالات
ذات الأولوية مثل مشروعات البنية
الأساسية والصحة والمواصلات .. الخ .

ثالثاً : فى عملية تعبئة الموارد ...
على أن التحدى الأساسى الذى يواجه
تنفيذ هذه المبادرة يتمثل فى التمويل اللازم

للتنفيذ وعليه أصبح من الضرورى أن
تتحمل الدول الصناعية المتقدمة مسئوليتها
الأخلاقية لتحقيق التنمية المستدامة فى
القارة الإفريقية .. وتنفيذاً لذلك عرضت هذه
المبادرة فى مؤتمر جنوة العام الماضى
وأصبحت تعرف منذ ذلك الحين باسم المبادرة
الجديدة للشراكة من أجل التنمية الإفريقية أو
اختصاراً باسم « نيباد » شارك الرئيس
حسنى مبارك فى إجتماع القمة الفرنسية
الإفريقية (أو قمة باريس وشراكة التنمية
الإفريقية) وعرض على الإجتماع الرؤية
الخاصة بالتنمية فى قطاعات الزراعة
والتجارة الذى تتولى مصر مسئولية دراستها
بوصفها من الدول الأعضاء الخمس المؤسسة
للمبادرة الى جانب الجزائر والسنغال وجنوب
أفريقيا ونيجيريا .

والملف المصرى يمثل التصور الذى يجب
أن تبحثه وتهتم به الدول الإفريقية وعناصر
هذا الملف تتضمن دراسات حول سبل تنمية
الإنتاج والإرتقاء بالتنوع الزراعى ونفاذ
المنتجات الزراعية الإفريقية الى الأسواق

الخارجية وتنمية الموارد المائية ودعم الزراعة الأفقية الرأسية وإتخاذ الإجراءات الحمائية لتجنب حدوث الكوارث بحيث تستطيع الدول الإفريقية السيطرة على المنتج الزراعي حتى لا يتم تحديد سعره في العواصم العالمية. ويتضمن الملف المصري أيضاً تنمية التجارة البينية المحدودة حالياً بين الدول الإفريقية مشيراً الى أن دور الدول الإفريقية في هذا المجال هو التغلب على العقبات التي تواجه ذلك مثل النظم البنكية والمالية ووسائل النقل وعدم وجود اتصالات بين رجال الأعمال - وعدم المعرفة الحقيقية بأسواق كل دولة .. وقد طرح رؤساء الدول الأربعة الأخرى المؤسسة للمبادرة على قمة باريس (بوصف الدول الأربعة مع مصر أعضاء لجنة تسيير المبادرة) تصورات في الملف عن دراسته وهو ملف البنية الأساسية والبيئة ونقل التكنولوجيا والطاقة (السنغال) وملف الإدارة الاقتصادية وتنمية رؤوس الأموال (نيجيريا) وملف الإدارة السياسية - جنوب أفريقيا) وملف تنمية

الموارد البشرية (الجزائر) . وقدم كل رئيس في الملف المسئول عنه الجديد القادر على تنفيذه في أفريقيا بهدف تنمية القدرات في إطار بحث القمة كيفية مشاركة الدول الغنية في تحقيق ذلك . وقد ركزت مبادرة المشاركة الجديدة على مجموعة من المبادئ والأهداف من أهمها دعم الديمقراطية والشفافية وحسن الإدارة ودولة القانون وحقوق الانسان وتجنب وتخفيف الصراعات ببذل الجهود الفعالة من أجل تحقيق السلام والتنمية البشرية والاستثمار في مجالات الصحة والتعليم والقضاء على الأمراض خاصة الإيدز .. كما تضمنت المبادرة الإهتمام بتوفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلاً عن محاربة الجوع وتحسين الوضع الخاص بالأمن الغذائي.

وكان من الطبيعي أن تعمل لجنة التسيير على تأكيد أهداف المبادرة خاصة مايتعلق بتحقيق السلام والأمن وكفاءة الإدارة الاقتصادية والمؤسساتية والبنية الأساسية

والجوانب المالية ودعم دخول أفريقيا الى الأسواق الأجنبية وتحقيق التكامل الإقليمي فى القارة ، هذا وسيتم نقل توصيات قمة باريس الى إجتماع مجموعة الـ ٨ المقبل فى كندا .

هذا ويعتبر اهتمام الولايات المتحدة بالمبادرة علامة بارزة للموقف الأمريكى المتطور للقارة الأفريقية ، ذلك لما تردد فى أوقات سابقة من تهميش للقارة فى السياسة الأمريكية ، وقد سبق أن توجهت ادارة الرئيس السابق كلينتون الى ما أسمته بالمشاركة الإفريقية الأمريكية عام ١٩٩٤ وتم تأكيد هذه السياسة فى جولته الإفريقية التى شملت ست دول إفريقية عام ١٩٩٨ ، وعندما جاء الرئيس بوش لم يبرز أيام حملته الانتخابية سوى إهتمام محدود بالقارة لكن لوحظ بعد ذلك المزيد من الإهتمام خاصة عندما شجع بوش خطة المبادرة الإفريقية بعد ما أطلعه على تفاصيلها (ثابومبيكى) رئيس جنوب إفريقيا خلال زيارته للولايات المتحدة فى ٢٦ يونيو ٢٠٠١ حيث صرح

بوش بتشجيعه للقارة على تحقيق النمو والديمقراطية ثم لوحظ اهتمامه بالمشاركة الجديدة لتنمية افريقيا فى القمة الأخيرة للدول الثمانية الكبرى فى جنوة وأراد اثناء هذه القمة إبراز أن الجهد الأمريكى فى إطار التجارة مع الدول الفقيرة أكبر بكثير من المساعدات الفعلية التى تقدم لها ، حيث صرح بأن الولايات المتحدة تستورد من الدول النامية سنوياً سلعاً بقيمة ٥ بلايين دولار مما يمثل ٩ الى ١٠ مرات مستوى المساعدات الخارجية للدول الأخرى فى العالم ، كذلك لوحظ أن الولايات المتحدة زادت مساهمتها فى صندوق التضامن لمكافحة الأوبئة من ١٠٠ مليون دولار الى ٣٠٠ مليون دولار ، وخرجت قمة جنوة بمبلغ يصل الى ١٣٣ بليون دولار لمكافحة مرض الإيدز من خلال هذا الصندوق فى صورة المنح والتبرعات التى تقدمها الدول والشركات المتعددة الجنسيات والمقرر أن يدير الصندوق أحد أبناء القارة الإفريقية .

وأثير أيضاً الموقف الأمريكى الخاص

بتفضيل زيادة المنح المقدمة للدول الإفريقية بدلاً من القروض وذلك فى إطار مطالبة البنك الدولى بزيادة المبالغ المقدمة لوكالة التنمية الدولية بمقدار ١٢,٥ بليون دولار وتوجه الولايات المتحدة لزيادة نسبة ٥٠٪ للمبالغ التى تقدمها كمنح . ويعتمد هذا التوجه على تجنب اضطرار الدول المنكوبة بالفقر لسداد مدفوعات ضخمة نتيجة القروض وعلى أن المنح هى الأسلوب الأمثل الذى يعلم الدول المستقبلية لها إدارة شئونها، ذلك فى حين أن دولاً أخرى فى مجموعة الثمانى الكبار خاصة بريطانيا ترى أن القروض توفر حافزاً أفضل لإنجاح المشروعات ويمكن عند رد قيمتها تقديمها من جديد لدول أخرى كما تصم التوجه الأمريكى بالسخف والطيش وتهديد مستقبل برامج التمويل .

وتعليقاً على مؤتمر باريس وشراكة التنمية الإفريقية قال روبر فولر الممثل الشخصى لجان كريتيان رئيس وزراء كندا فى قمة رؤساء دول مجموعة الثمانية التى تعقد فى

يونيو فى كندا أن مجموعة الدول الثمانية سوف توفى بوعودها تجاه أفريقيا إلا انها لم تقترح وضع خطة كخطة مارشال التى كانت قد سمحت بإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية .. ويرى فولر أن الدول الإفريقية متعجلة فى عملية النهوض بالقارة وأن فكرة عمل خطة كخطة مارشال فكرة مستبعدة تماماً لأن الظروف الضرورية لنجاحها غير موجودة .. وفى قمة يونيو سوف يكشف قادة الدول الثمانية عن خطة عمل لإفريقيا استجابة لمبادرة الشراكة الجديدة للتنمية فى أفريقيا (نيباد) ويذكر أن هذه الشراكة والتى تم انشاؤها على غط خطة مارشال يقوم بالتأكيد على أهمية القيام بإصلاحات لجذب رؤوس الأموال وهدفها الطموح التى تسعى اليه هو الإستثمار السنوى لمبلغ ٦٤ مليار دولار للتخفيف من حدة الفقر وتقوية الإقتصاد ومثل هذا التصور مستبعد على المدى القصير بما أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة فى إفريقيا قد بلغت أحد عشر مليار دولار

العام الماضى للقارة ككل وذلك طبقاً لإحصائيات الأمم المتحدة .

ويؤكد روبر فولر أن خطه مارشال كانت قد نفذت فى أوروبا لأنه تم تطبيقها على إقتصاد متقدم ومدعم بفكر مؤسسى غاية فى التقدم وهما شرطان غائبان فى قارة افريقيا .. ويوضح فولر قائلاً : يجب أن يتم أولاً تهيئة المناخ فالأفارقة أنفسهم يتكلمون عن نهضة افريقية لكن خططهم وآمالهم سابقة لأوانها ويجب أن تكون الأهداف متواضعة وهذا يرجع للموارد المحدودة المتاحة

لنا كما يرجع لقدرة الأفارقة فى استيعابها . ويرى الممثل الشخصى لرئيس الحكومة الكندية أن ثمة معونة لإفريقيا . لازمة أكثر من أى وقت مضى فى ظل اعتداءات الحادى عشر من سبتمبر بما أن إهمال القارة يمكن أن يكون سبباً فى جعلها مأوى للإرهابيين . ويذكر أن رئيس الوزراء الكندى جان كريتيان لا يختلف معه فى رأى فهو يصر على أن تحترم مجموعة الثمانية خططها الخاصة بمساعدة افريقيا وذلك على الرغم من الإهتمام بقضية الإرهاب .

* * *

المبحث الثاني

ردود الفعل الدولية للشراكة الأوروبية الأفريقية

١- الشراكة الأمريكية - الإفريقية:

مثل الموقع الإستراتيجى للقارة والشروات الطبيعية وخطوط التجارة تدفع دوماً الى التأكيد على أهمية افريقيا فى منظومة السياسة الكونية للولايات المتحدة .

- تغير الصورة الذهنية الخاصة بافريقيا والتي ظلت مسيطرة فترة طويلة حيث طرأ تغير ملموس فيما يتعلق بسياسات التحرر الإقتصادى ، وهذا بالقطع من وجهة النظر الأمريكية . أضف الى ذلك وصول عدد من القيادات الجديدة الى السلطة وهى القيادات التى حاولت أن تدعم أواصر العلاقة مع الولايات المتحدة ، وقد واكب ذلك تزايد الإهتمام الأمريكى بدخول الأسواق الأفريقية التى تضم نحو سبعمائة مليون نسمة .

تفسير الرؤى والتصورات فى الإدارة الأمريكية بشأن المشكلات والصراعات التى تعاني منها مناطق معينة فى أفريقيا مثل الجنوب الأفريقى ومنطقة البحيرات العظمى وشرق إفريقيا ، فقد أدركت بعض مراكز

لاشك أن المتغيرات الدولية الجديدة التى سارت باتجاه العولمة أفضت الى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو أفريقيا من خلال التركيز على دبلوماسية التجارة كأداة للتعامل بالإضافة الى دعم قادة أفارقة جدد وقد إتضحت ملامح هذه السياسة منذ بداية عام ١٩٩٨ حيث سعت ادارة الرئيس كلينتون الى تأسيس شراكة أمريكية افريقية جديدة .

أهداف الشراكة الأمريكية الإفريقية :

خضعت السياسة الأفريقية للولايات المتحدة فى مرحلة مابعد الحرب الباردة لعملية تقويم وإعادة ترتيبها لأولوياتها وأهدافها وقد دفعها الى عملية التقويم مجموعة من العوامل والمتغيرات من أبرزها: (*)

ازدياد أهمية المرتكزات الإستراتيجية التى تقوم عليها العلاقات الأمريكية الإفريقية فى عصر العولمة فالمحددات الثابتة

(*) حمدى عبد الرحمن : « السياسة الأمريكية تجاه افريقيا من العزلة الى الشراكة » ، السياسة الدولية ، عدد ١٤٤ ، ابريل ٢٠٠٠ ، ص ١٩٣ ، ١٩٤

صنع القرار الأمريكى أهمية تحقيق الاستقرار والأمن وتدعيم فرص النمو الإقتصادى فى أفريقيا . بما يخدم المصالح الأمريكية الحيوية فى المنطقة .

إعادة تقويم السياسة الفرنسية فى إفريقيا حيث أضحت الحكومة الفرنسية تسعى الى إنتهاج سياسة أكثر قارية وهو يتمثل فى إجتماعات القمة الفرنسية الإفريقية والفرانكفونية التى أصبحت تضم دولا غير ناطقة بالفرنسيه فى نفس الوقت الذى اقتنعت فيه الإدارة الأمريكية بأن سياسة المساعدات التى تنتهجها القوى الأوروبية الكبرى قد أخفقت .

وبدل الخطاب السياسى لكبار المسئولين فى الإدارة الأمريكية على وجود هدفين رئيسيين للتوجه الأمريكى الجديد فى أفريقيا وهما الهدف الأول : دفع عملية الاندماج الأفريقى فى الإقتصاد العالمى ولدعم هذه الغاية فإن الإدارة الأمريكية تعمل على ثلاثة محاور دولية أساسية هى :

١- تطبيق مفاهيم الشراكة الأمريكية

الإفريقية التى تقوم على إنهاء مرحلة تلقى المساعدات المالية وإحلال مرحلة التبادل التجارى محلها ، اضافة الى تشجيع الإستثمارات الأمريكية فى القارة .

٢- دعم النظم التى تأخذ بمفاهيم التحول الديمقراطى وفقاً للتصور الأمريكى ولاسيما فى المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للمصالح الأمريكية فى القارة .

٣- العمل على منع الصراعات وإنهاء حروب التطهير العرقى بما يحقق الأمن والإستقرار وفقاً لمنظور المصلحة القومية الأمريكية .

الهدف الثانى : ويتمثل فى حماية المصالح الأمريكية الحيوية ولاسيما الإعتبارات الأمنية وفى هذا الإطار تولى الإدارة الأمريكية اهتماماً كبيراً بقضايا انتشار الأسلحة ودعم بعض الدول لأنشطة تقع فى إطار التصور الأمريكى للإرهاب .. وثمة قضايا أخرى محل اهتمام أمريكى مثل

تدفق المخدرات والجريمة وتفاقم أحوال البيئة .

مجالات الشراكة الأمريكية الإفريقية :

١- المجال الإقتصادي : يمكن تلمس أهداف التحرك الإقتصادي الأمريكي الجديد في أفريقيا من خلال التقرير الذي صدر في منتصف عام ١٩٩٧ بعنوان « تعزيز العلاقات الإقتصادية للولايات المتحدة مع إفريقيا » الذي أعده فريق مستقل من الخبراء بتكليف من مجلس العلاقات الخارجية .

وقد أوصى التقرير بأن تكون الولايات المتحدة في مقدمة الدول الصناعية الكبرى التي تستفيد من الفرص الجديدة في إفريقيا واستنادا الى ذلك ، عملت الإدارة الأمريكية بدأب شديد على إدماج إفريقيا في الإقتصاد العالمى من خلال :

أ - تشجيع الدول الإفريقية على إنتهاج سياسات اقتصادية ناجحة وهو الأمر الذى يحقق نمط التنمية المستدامة بما يخلق فى النهاية فرصاً أفضل للتجارة والإستثمارات الأمريكية فى القارة .

ب - قانون النمو والفرص فى إفريقيا ،

وهو الذى وافق عليه الكونجرس فى إطار تحقيق الرؤية الأمريكية الجديدة حول أفريقيا ، وبعد هذا القانون منافساً لإتفاقية لومى المبرمة بين دول الإتحاد الأوروبى ومنطقتى الكاريبى والباسيفيكي .

ج- سياسة المساعدات الأمريكية تجاه أفريقيا : إذ لا يخفى أن الرؤية الأمريكية الجديدة التى ترفع شعار التجارة بدلاً من المساعدات لاتعنى إلغاء أو تخفيض المساعدات الأمريكية المقدمة للقارة ولكنها تركز على مبدأ المساعدة من أجل جهود الإصلاح الإقتصادي والسياسى حسب المتطلبات فى المنطقة .

د - الإستفادة من التجمعات الإقتصادية الإقليمية فى إفريقيا مثل « جماعة تنمية الجنوب الإفريقى (السادك) » والجماعة الإقتصادية لغرب إفريقيا (الإكواس) .

٢- المجال الأمنى : إذ يعد هذا المجال

من أبرز ملامح السياسة الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا ويمكن أن نشير في هذا الخصوص الى المرتكزات الآتية :

أ - تحقيق الاستقرار والسيطرة الأمنية في منطقتين على جانب كبير من الأهمية وهما منطقة البحيرات العظمى ومنطقة القرن الإفريقي الكبير مع الاعتماد على قيادات افريقية جديدة تتسم بولائها الواضح للولايات المتحدة كما ظهر ذلك جلياً في مؤتمر « عنتيبي » الذي عقده كلينتون مع زعماء ست دول أفريقية ولا يخفى أن هذه السياسة تسعى كذلك الى محاصرة النظم الإفريقية التي لا ترضى عنها أمريكا كالسودان وليبيا . ومن المؤشرات التي تؤكد هذا التوجه الأمريكي أن وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت وضعت على قائمة زيارتها الإفريقية في أكتوبر ١٩٩٩ الاجتماع بأركان المعارضة السودانية

وعلى رأسهم جون جارنج زعيم الفصيل الرئيسي في حركة التمرد السودانية ، وكذلك التنسيق ما بين المبعوث الأمريكي للسودان هاري جونستون وممثل منظمة الإيجاد « الكيني دانيال موبيا ويأتي ذلك كله في إطار عدم تمثيل الجانب الحكومي الرسمي في السودان .

ب - تشكيل قوة تدخل افريقية لمواجهة الأزمات وذلك استناداً الى المبادرة الخاصة بمواجهة الأزمات الإفريقية وتتمثل الرؤية الأمريكية لهذه القوة في العمل من أجل تعزيز القدرة الافريقية على مواجهة الأزمات الإنسانية وتحديات حفظ السلام ، أما الدور الأمريكي فينحصر في التدريب وتوفير المعدات اللازمة والاتصال لتحقيق الترابط بين الوحدات في الدول المختلفة وتتألف هذه القوة من وحدات قوامها ما بين عشرة آلاف الى اثني عشر ألف

جندى إفريقى بقيادة ضباط أفارقة مؤهلين ، ومن الدول المشاركة فى هذه القوة السنغال واوغندا ومالاوى ومالى وغانا وأثيوبيا .

ج - التركيز على قضايا الإسلام السياسى خاصة بعد عملية تفجير السفارتين الأمريكيتين فى كل من كينيا وتنزانيا ورد الفعل الأمريكى المتمثل فى توجيه ضربات عسكرية لكل من السودان وأفغانستان .

٣ - المجال السياسى : من الملاحظ أن الإدارة الأمريكية السابقة قد رفعت شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان فى سياستها تجاه أفريقيا وهى تستخدم فى ذلك مجموعة من الأدوات مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومؤسسة الوقف القومى من أجل الديمقراطية ووكالة الإعلام الأمريكية وبعثاتها العاملة فى الخارج .

ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة تولى اعتبارات المصلحة القومية الأهمية القصوى وهو ما يعكسه اهتمامها بنظم هى ليست

بالضرورة ديمقراطية بالمعنى الحقيقى وأنها فى سعيها لتحقيق الديمقراطية تعمل على تشكيل نخب جديدة فى أفريقيا موالية للغرب عموماً وللولايات المتحدة بشكل خاص وأنها تستفيد من امكانات العولمة فى تسويق نمط الحياة الأمريكية وطرح قضايا معينه مثل دور المرأة ومؤسسات المجتمع المدنى ويلاحظ بصفة عامة أن السياسة الأمريكية تعول فى المجالات السابقة على التنظيمات الإقليمية الإفريقية فى تحقيق أهداف الشراكة الجديدة فى أفريقيا . فإذا نظرنا الى منطقة الجنوب الأفريقى نجد أن جماعة تنمية الجنوب الإفريقى «السادك» أضحت اداة محورية فى دعم التعاون التجارى والأمنى بين دول المنطقة وتهتم الولايات المتحدة اهتماماً بالغاً بهذا الإطار التنظيمى الإقليمى ويتضح ذلك من متابعة حركة التجارة الأمريكية مع دول السادك حيث بلغت عام ١٩٩٤ أكثر من سبعة ملايين دولار ، وفى عام ١٩٩٧ وقعت الإدارة الأمريكية اتفاقاً مع وزراء مالية

السادك بشأن تنمية العلاقات التجارية الأمريكية مع دول المنظمة . وتنظر الولايات المتحدة فى إطار هذا التجمع الإقليمى الى جنوب افريقيا باعتبارها حليفاً استراتيجياً حيث أن كلتا الدولتين تشتركان فى عدد من الأهداف السياسية العامة سواء داخل دولة جنوب أفريقيا ذاتها أو فى المنطقة بأسرها إذ تمثل جنوب إفريقيا ثانى أكبر شريك تجارى للولايات المتحدة فى أفريقيا حيث بلغ حجم تجارتها مع الولايات المتحدة عام ١٩٩٤ نحو (٤,٢) بليون دولار وهو ما يجعلها أكثر أهمية كشريك تجارى من دول شرق أوروبا مجتمعة ومن المتوقع أن تظل جمهورية جنوب أفريقيا الشريك الرئيسى للولايات المتحدة فى أفريقيا والقوة المحورية التى يعتمد عليها فى تحقيق الاستقرار والنمو الإقتصادى فى النظام الإقليمى لدول الجنوب الإفريقى .

ومن ناحية أخرى تعد الجماعة الإقتصادية لغرب إفريقيا « الأكواس » بمثابة الآلية المؤسسية لدعم جهود التعاون الإقليمى بين

دول المنطقة .

على أن نيجيريا تمارس دوراً محورياً وقائداً فى هذه الجماعة وهو ما ظهر جلياً فى قيادتها لقوات « الإيكوموج » فى ليبيريا وسيراليون ، وعلى الرغم من العقبات التى تعترض عملية التحول الديمقراطى فى نيجيريا فإنها تمثل أكبر شريك تجارى للولايات المتحدة فى أفريقيا قاطبة ، كما أنها تعد ثالث مصدر للنفط المتجه للولايات المتحدة بعد كل من المملكة السعودية وفنزويلا .

وعلى سبيل المثال بلغت قيمة الواردات الأمريكية عام ١٩٩٤ من البترول النيجيرى ومشتقاته نحو (٤,٤) بليون دولار ، مما يؤكد أن السياسة الأمريكية تسعى الى تحقيق مصالحها الإقتصادية والإستراتيجية فى غرب أفريقيا من خلال إعادة تقويم سياستها مع نيجيريا بما يحقق عودة الحكم المدنى لهذه الدولة الإفريقية العملاقة .

وفى دراسة لمركز الدراسات الدولية والاستراتيجية بواشنطن عام ١٩٩٩ عن

السياسة الإفريقية للولايات المتحدة فى التسعينات تم التأكيد على أن المصالح القومية الامريكىة فى القارة الإفريقية وإن لم تكن ذات طابع استراتيجى فإنها ذات أهمية بالغة ، فثمة روابط تجمع بين ثلاثين مليون أمريكى من أصول إفريقية وبين مواطنهم الأصلى فى إفريقيا ومن ناحية أخرى توفر إفريقيا ١٥٪ من إحتياجات الولايات المتحدة البترولية .

وقد حدد التقرير أربعة تطورات مهمة أثرت على المصالح الأمريكية فى أفريقيا خلال عقد التسعينات هى :

١- تدهور الاوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية فى القارة وفى نفس الوقت لم تشهد العلاقات الامريكىة بدول القارة تطوراً ملحوظاً فى فترة مابعد الحرب الباردة .. وقد ازدادت عملية تهميش افريقيا اقتصادياً حيث يعيش جانب كبير من سكانها على أقل من دولار أمريكى واحد فى اليوم . كما أن النزاعات

والصراعات المسلحة أصبحت تشكل واقعا حياتيا فى إفريقيا ، وعلى الرغم من الإهتمام الإعلامى والدبلوماسى الأمريكى بإفريقيا ، إلا أن الموارد المادية المخصصة لدعم العلاقات الأمريكية الإفريقية ظلت محدودة للغاية بحيث ظهر واضحاً أن هناك فجوة بين الأهداف والوسائل وربما تكمن المشكلة المحورية فى مدى التشكك حول تدعيم المصالح القومية الأمريكية فى القارة .

٢- ازدياد اعتماد الولايات المتحدة على أفريقيا فى الحصول على مصادر الطاقة فلا يخفى أن ١٥٪ من البترول الذى تحتاجه الولايات المتحدة يأتى من وسط وغرب إفريقيا . ومن المتوقع أن تزداد هذه النسبة لتصل الى ٢٠٪ ، كما أن الإستثمارات الأمريكية فى قطاع الطاقة ربما تزيد على الضعف . يعنى ذلك من الناحية الواقعية أن

السياسة الأمريكية في أفريقيا سوف تركز على دول مثل أنجولا ، ونيجيريا وغينيا الإستوائية ، وهي دول ذات طابع مؤسسى هش ، وتتسم بوجود مشاكل الفساد وعدم الإستقرار السياسى .

٣- انتشار مرض الإيدز يضع إفريقيا فى دائرة الإهتمام العالمى ويؤثر على توجهات السياسة الأمريكية فى إفريقيا خلال السنوات المقبلة إذ أنه من المتوقع خلال العقود القادمة أن يقضى هذا المرض الخطير على نحو ربع سكان القارة ، وتقليص الإقتصاديات الوطنية بنحو الثلث كما أنه سيؤدى الى حالة من الفوضى وعدم الإستقرار على المستوى القارى .

ومن المتوقع للسياسة الخارجية الأمريكية ولاسيما منذ الشراكة الأمريكية عام ١٩٩٨ أن يتم التركيز على التوجهات الآتية من قبل صانع القرار الأمريكى :

* التركيز على مناطق اقليمية معينة وإختيار دولة أو أكثر تمارس دور القيادة مثل جنوب أفريقيا فى الجنوب الإفريقى ونيجيريا والسنغال فى غرب إفريقيا وأوغندا فى وسط إفريقيا وإثيوبيا فى شرق إفريقيا .

* طرح قضايا معينة ووضعها على قائمة أجندة السياسة الإفريقية للولايات المتحدة مثل الإرهاب والتطرف وتدفق المخدرات والجريمة الدولية وحماية البيئة وحقوق المرأة الإفريقية وغيرها .

* المحافظة على الأمن والإستقرار من خلال انشاء قوة إفريقية لمواجهة الأزمات (اكرى) وهنا يقتصر الدور الأمريكى على التمويل والتدريب .

* العمل على محاصرة النظم غير الموالية والتي تدعم التطرف والإرهاب من وجهة النظر الأمريكية مثلما هو الحال مع السودان وليبيا .

* تأمين وتعزيز فرص الإستثمار والتجارة

فى المنطقة وهو ما يؤكد عليه مبدأ «
التجارة بدلاً من المساعدات» ومن
المتوقع ألا يحدث تحول كبير فى
مجال الاستثمار الأمريكى فى
القارة حيث أنها تركز على النفط
والتعدين .

وعلى الرغم من الاعتقاد الشائع بوجود
تنافس أوروبى أمريكى على مناطق النفوذ
والسيطرة فى أفريقيا فإن الواقع يشير الى
أحياء النمط القديم فى السياسة الأمريكية ،
والذى جسده زيارة نيكسون فى الخمسينات
(ارسل الرئيس إيزنهاور عام ١٩٥٧ نائبه
نيكسون الى أفريقيا حيث زار ثمانى دول
دفعة واحدة من أجل تحليل الأوضاع المتغيرة
التي شهدتها القارة فى ذلك الوقت)

حيث تم التأكيد على أن يكون للولايات
المتحدة سياستها الخاصة تجاه أفريقيا ولكن
فى إطار من التنسيق والتعاون مع القوى
الأوروبية ذات الميراث الاستعماري والخبرة
الطويلة فى إفريقيا . فلا يخفى أن زيارة
الرئيس الأمريكى السابق كلينتون لإفريقيا

وجولته فى ست دول افريقية مرة واحدة عام
١٩٩٨ إنما تعكس اهتماماً واضحاً من قبل
الإدارة الأمريكية ، بيد أنها مع ذلك لا تخلو
من الطابع الإعلامى كما يظهر ذلك فى فقرة
من خطاب الرئيس كلينتون فى العاصمة
الغانية أكرا يوم ٢٣ مارس ١٩٩٨ حيث قال
« ان الغاية المرجوة من هذه الرحلة هى أن
نتمكن سوياً من وضع الأمور فى نصابها
حتى يدرك أحفادنا بعد مائة عام من الآن
أننا قد وضعنا أسس النهضة الأفريقية
الحديثة ، وإذ كانت الطيور تعمل بدأب
جيئة وذهاباً كى تبني أعشاشها فإننا نعمل
كذلك على مساعدتكم فى بناء إفريقيا
الجديدة » (*) .

ومن الواضح أنه يتنازع التفكيك
الإستراتيجى الأمريكى اتجاهان رئيسيان
بشأن مستقبل أفريقيا فى الألفية الثالثة :

الأول : والذي يروج له عدد من
الدبلوماسيين وكتاب الرحلات ، وهو يعطى
صورة فوضوية وتشاؤمية عن أفريقيا ومن
أمثلة ذلك مقالة كابلان عن الفوضى القادمة

(*) طارق عادل الشيخ : « الصين وإفريقيا والتطلع الى القرن ٢١ » ، السياسة الدولية ، عدد ١٤١ ، يوليو
٢٠٠٠ ، ص ١٩٦

فى إفريقيا .

الاتجاه الثانى : يروج لإفريقيا ويعطى صورة مشرقة من خلال اندماج القارة فى الإقتصاد العالمى وتبنيها برامج التكيف الهيكلى وقيامها بالتحول نحو الديمقراطية الليبرالية وبغض النظر عن مدى تأثير كل من الاتجاهين على صانع القرار السياسى الأمريكى فإن إفريقيا تظل فاعلاً ضعيفاً وهامشياً فى النظام الدولى خلال المستقبل المنظور، وسوف تكون كذلك موضوعاً للتنافس بين القوى الدولية الكبرى .

٢- الصين وإفريقيا :

تحركت العديد من الدول نحو إفريقيا مدفوعة برغبتها فى الاستفادة من أسواق القارة الضخمة ومن مواردها الطبيعية والأيدى العاملة الرخيصة وكانت جمهورية الصين الشعبية فى مقدمة تلك الدول خاصة وإن إهتمامها بإفريقيا أمر ليس بجديد فقد كانت إحدى الدول التى فرضت وجودها وطابعها الخاص فى القارة أثناء الحرب الباردة خاصة وأن سياستها كانت فى بعض

المراحل تناوئ الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة .

كان بداية الإقتراب الصينى من دول العالم الثالث بشكل عام وإفريقيا على وجه الخصوص فى منتصف الخمسينات وتحديدًا منذ مشاركة الصين الشعبية فى مؤتمر الدول الأفريقية الآسيوية بباندونج عام ١٩٥٥ .

وفى عقد الستينات اتجهت الصين الى تشجيع الحرية والثورة العالمية وفى السبعينات حين برزت نظرية « العوالم الثلاثة » على يد الزعيم الصينى دينج زياوبينج (وهى نظرية أن العالم يتكون من القوتين العظميتين وهما من وجهه نظر الصين فى تلك الفترة قوى عدوانيه والعالم الثالث وهو القوى الرئيسية فى العلاقات الدولية وهو يصارع هيمنة القوى العظمى والعالم الثانى يضم الدول المتقدمة مثل الدول الأوروبية واليابان ويمكن لأعضاء هذا العالم أن يدعموا العالم الثالث .)

اتجهت الصين الى تأييد نظام اقتصادى عالمى جديد والتخلى عن العزلة التى فرضت

عليها اثناء الثورة الثقافية .

أما فى الثمانينات فقد تمسكت الصين بمبادئ التعايش السلمى .

فى الفترة السابقة على الثورة الثقافية وفرت الصين دعماً معنوياً ومادياً للثورات والحروب التحرر الوطنى وقدمت الصين خلال تلك الفترة مساعدات اقتصادية وفنية وعسكرية فى بعض الأحيان . وكان توجيه تلك المساعدات الى بعض الدول والحكومات فى أحيان والى جبهات ثورية مضادة لحكومات إفريقية محافظة فى أحيان أخرى، وعندما بدأت بعض الدول الإفريقية فى تجميد أو قطع علاقاتها مع الصين .. فعلى سبيل المثال طردت مالى القائم بالأعمال الصينى (١٩٦٧) وقطعت كينيا العلاقات (١٩٦٧) قبل أن تعود ثانية (عام ١٩٧١) وقطعت غانا علاقاتها بالصين (١٩٦٦) .

إلا أن علاقات الصين الخارجية مع دول العالم الثالث وإفريقيا عادت الى التحسن عقب تولى شوان لاي أمر السياسة الخارجية

الصينية واعادت بعض الدول الأفريقية علاقاتها مع الصين فى الوقت الذى اقدمت فيه دول أخرى على إقامة علاقات لأول مرة مثل سيراليون وأثيوبيا والكاميرون بحلول عام ١٩٧١ أثبتت العلاقات الصينية الإفريقية نجاحاً كبيراً عندما حققت انتصارها التاريخى فى الأمم المتحدة على الولايات المتحدة عوتايوان عقب التصويت لصالح انضمام الصين الشعبية الى المنظمة الدولية ولجلس الأمن بدلا من تايوان وذلك بعد محادثات صينية استمرت منذ عام ١٩٤٩ كان لإفريقيا دور رئيسى فى هذا الحدث التاريخى حيث صوتت ٢٦ دولة أفريقية لصالح الصين الشعبية (أى مايقرب من ثلث الدول المؤيدة) .

كان لنجاح الصين فى اجتذاب الأصوات الإفريقية راجعا الى تخليها منذ بداية السبعينات عن سياستها الخارجية الراديكالية واكتفائها إلى حد كبير بعلاقاتها الرسمية مع الدول دون التعامل مع الحركات الثورية المعارضة لبعض نظم الحكم المحافظة

فى القارة . وكان لتركيز السياسة الخارجية الصينية على استخدام الأدوات الاقتصادية (مساعدات وقروضا وتسهيلات كبيرة) والأدوات العلمية والتكنولوجية (من خلال تقديم المعونات الفنية) بالإضافة للمساعدات العسكرية دور كبير فى التقارب الصينى الإفريقى خلال عقد السبعينات الذى شهد العديد من المشروعات الصينية الكبرى فى القارة وكان أشهرها خط التان زام الحديدى الموصل بين زامبيا وتنزانيا والذى قدرت تكاليفه بـ ٤١٢ مليون دولار فى ذلك الوقت تسدها زامبيا وتنزانيا على ٣٠ عاما بعد فترة سماح .

والجدير بالذكر أن المساعدات العسكرية التى قدمتها الصين الى بعض الدول الإفريقية فى تلك الفترة كانت فى جانب منها محاولة من الصين لدعم سياستها المناوئة للاتحاد السوفيتى فى السبعينات . ويمكن اتخاذ الصراع فى أنجولا كمثال واضح على هذا التوجه ، فعندما تمكنت الحركة الشعبية لتحرير أنجولا التى كانت تحظى

بتأييد سوفيتى من الانفراد بالسلطة عام ١٩٧٥ قدمت الصين دعما عسكريا لخصوم الحركة مثل الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا وزائير ، إلا أن الدعم العسكرى الصينى تقلص بعد فترة قصيرة عندما اتسعت المواجهة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وحلفائهما فى تلك المنطقة .

خلال عقد الثمانينات إلتزمت الصين إلى حد كبير بأن تكون علاقاتها مع الدول على المستوى الرسمى بغض النظر عن نظمها الاجتماعية أو اتجاهاتها الأيديولوجية وأصبح الالتزام بمبادئ التعايش السلمى هو أساس السياسة الخارجية الصينية فى العالم الثالث عامة وأفريقيا خاصة .

تبنت الصين فى التسعينيات سياسة محددة تجاه القارة الإفريقية تركز على المصالح العامة والاستراتيجية الطويلة المدى لكلا الطرفين ومن ثم كانت زيارة الرئيس الصينى جيانج زيمين إلى أفريقيا فى عام ١٩٩٦ بمثابة بداية إرساء التوجهات الصينية الجديدة تجاه القارة خلال القرن ٢١ وطرح

زيمين عرضه الخاص بشأن علاقات صينية أفريقية متقدمة ثابتة طويلة الأمد - تعاونية تتميز بالموضوعية وذات توجهه الى القرن ٢١.

وسرعان ما أدرك الصينيون أن الولايات المتحدة تستعد للتعاون مع أفريقيا على نطاق واسع فقبل أيام قليلة من الزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكى السابق كلينتون الى القارة عام ١٩٩٨ أقر مجلس النواب الأمريكى سياسة الولايات المتحدة الجديدة تجاه القارة والتي حملت شعار التحول من المعونة الى التجارة وذلك من خلال خطوات من أبرزها إلغاء أو تقليص التعريفات المفروضة على غالبية الواردات الأمريكية من أفريقيا .

ومن هذا المنطلق ، وضعت الصين خططها للانتشار وتنشيط التعاون مع القارة . وتتلخص المجالات الجديدة والمستقبلية ذات الأولوية فى التعاون الصينى الأفريقى فى الاقتصاد والتجارة والتكنولوجيا والمعدات والتعاون فى مجال استغلال الموارد

الطبيعية. وتشير الاحصائيات إلى تنامى التعاون الصينى الأفريقى : ففى عام ١٩٩٧ استكملت الصين من ٦٠٠ - ٧٠٠ مشروع على أرض القارة ضمن المساعدات الصينية المقدمة لدول القارة وذلك فى الوقت الذى تشير فيه الاحصائيات الخاصة بالجمارك الصينية إلى أن حجم التجارة الصينية الأفريقية فى الفترة من يناير الى نوفمبر عام ١٩٩٨ تقدر بخمسة مليارات دولار . أما أهم ما فى التوجهات التجارية الصينية تجاه القارة فهو اقدام الصين على اقامة مشروعات (لانتاج أجهزة التلفزيون ، تكييف الهواء ، الشلاجات ، الفسالات ، ماكينات النسيج) فوق أرض القارة لتحقيق استفادة من أسواق التصدير فيما يعتبر أحد أحدث الخطوات الصينية فى مجال دفع النمو الاقتصادى . ومن المؤكد أن هذا التحرك قد أثار قلق متخذى القرار فى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى ففى حالة تخفيض أو إلغاء التعريفات المفروضة على وارداتهما من القارة الأفريقية ستحقق الصين أرباحا مذهلة

من خلال مصانعها الموجودة فى القارة
الأفريقية .

- تقديم المساعدات الاقتصادية :

فى شهر مايو ٢٠٠٠ أعلن بنك
الصادرات والواردات الصينى الذى تم
تأسيسه عام ١٩٩٥ أنه وقع ٤٢ اتفاقية مع
٢١ دولة نامية من أفريقيا وآسيا وأمريكا
اللاتينية بشأن قروض قدرت بـ ٢٩٧,٦
مليون دولار . كما شهد عام ١٩٩٨ وحده
توقيع ١٦ اتفاقية قدرت قيمتها بـ ٩٨
مليون دولار .

ومن المعروف ان تلك القروض توجه تحت
اشراف صينى إلى مجالات عديدة منها انتاج
الأخشاب والتعدين وتجميع السيارات
والصناعات النسيجية . ويلعب ممثلو البنك
المنتشرون فى شرق وغرب ووسط وجنوب
أفريقيا دوراً هاماً يتمثل فى إجراء
التحريات السابقة على توقيع اتفاقيات منح

القروض بالإضافة إلى اداراتها بعد التوقيع.
على صعيد آخر أعلنت الصين أنها
ستحاول التوصل الى سبل جديدة لتدعيم
التعاون مع أفريقيا بوجه عام ومع بنك
التنمية الأفريقى وصندوق التنمية الافريقى
بوجه خاص الذى تحتفظ الصين معهما
بعلاقات منذ عام ١٩٨٥ إلا أن التعاون قد
شهد تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة
للدرجة التى مكنت المسئولين الصينيين من
المشاركة فى الاستشارات المالية الخاصة
بالصندوق .

هذا بالإضافة إلى التقارب الصينى
الأفريقى من خلال الأمم المتحدة والمنظمات
الدولية حيث دعت الصين المجتمع الدولى
والأمم المتحدة إلى إنشاء مشاركة تنموية من
أجل القرن الـ ٢١ مع أفريقيا وأن تتخذ
خطوات قوية نحو مساعدة الدول الأفريقية
للخروج من دائرة التخلف الاقتصادى وجاء
ذلك من خلال مشاركة الصين فى لقاء خاص

الخلاصة

الانمائية الرسمية من الجانب الأوروبي من أجل تخفيف أعباء الديون ، وتوفير الموارد الإضافية لإستراتيجيات الحد من الفقر ، وتنمية إمكاناتها الاقتصادية والصناعية .

ثانياً : تعزيز وسائل الوصول الى الأسواق الأوروبية لجميع منتجاتها الرئيسية على أساس الاعفاء من الضرائب والخصص .

ثالثاً : الحصول على المساعدة الشاملة فى مجال التنوع الرأسى والأفقى لتعزيز المشاركة الفعالة فى النظام التجارى الدولى الجديد ، واتخاذ التدابير الفعاله لتمكينها من بناء قدراتها فى الانتاج والتموين ولمساعدة جهودها لجعل صادراتها أكثر تنافساً .

ببحث جدول أعمال الأمم المتحدة الجديد بشأن تنمية أفريقيا .

لاشك أن انعقاد أول قمة افريقية أوروبية فى القاهرة فى ابريل عام ٢٠٠٠ .. ووضع أسس التعاون بين الجانبين الأفريقى والأوروبى ، وإرساء بعد إستراتيجى جديد للشراكة بينهما ، والعمل على تعميق تلك الشراكة وجعلها أكثر فاعلية بما يتفق مع مستنيرات النظام العالمى الجديد يعتبر حدثاً دولياً بكل المعايير ..

الا أننا يجب أن نتساءل عما تريده أفريقيا من الشراكة الأوروبية وماتريده أوروبا من الشراكة مع أفريقيا .

- من الواضح أن أفريقيا سواء فى قمة أفريقيا / أوروبا أو فى اتفاق بروكسل - قد ركزت على مصالحها الاقتصادية التى تتمثل فى مجموعة من المتطلبات هى :

أولاً: الإعفاء من الديون الخارجية ، ومواصلة الحصول على المساعدات

رابعاً : التغلب على تحديات العولمة وتحقيق التنمية المستدامة بتعزيز القدرات التكنولوجية لاسيما فى مجالات تكنولوجيا ومراكز المعلومات والتعليم والاهتمام ببناء ودعم البنية التحتية المؤسسية .

خامساً : تشجيع الاستثمار الخارجى المباشر فى أفريقيا واستيفاء حاجات القطاع الخاص كمحرك للنمو الى التدفقات الداخلية والخارجية للاستثمار الخاص ، من أجل النمو المستدام واشراك مجتمع الأعمال فى تنفيذ الأنشطة ذات التوجه الانتاجى ، وتعزيز القطاع الخاص المحلى من خلال اتخاذ تدابير بناء القدرات والقطاع العام من أجل تهيئة البيئة الضرورية المواتية للتنمية المستدامة .

أما دول الاتحاد الاوروبى فتتمثل

مصالحها الاقتصادية فى أفريقيا أساسا فى ضمان الحصول على المحاصيل والمواد الخام من الدول الأفريقية وضمان أسواق هذه الدول فى الوقت نفسه لتصريف المنتجات الأوروبية وقد توجه الاتحاد الاوروبى من أجل تحقيق مصالحه الاقتصادية مع أفريقيا الى قيام شراكته وتعاونه معها على أساس مبدأ (النديه) والمساواة بين الشركاء ، وملكية استراتيجيات التنمية ، وان يعمل من أجل ذلك على مساعدة الدول الأفريقية النامية على النهوض والتقدم لتكون فى وضع يمكنها من تحقيق أهداف الشراكة والتعاون معها .

وفى تقويم الشراكة الأوروبية - الأفريقية يجب الأخذ بمجموعة من الاعتبارات هى :

الاعتبار الأول :

ان اهتمام الاتحاد الاوروبى بعقد قمة القاهرة مع الدول الأفريقية يأتى فى إطار توجهات الاتحاد من أجل توسيع وتنسيق نطاق المشاركات الأوروبية . وأول معالم هذا النطاق ان هذه المشاركات - قبل المشاركة

مع مجموع الدول الأفريقية فى قمة القاهرة ،
قد ربطت بين الاتحاد ومجموعة الدول
الثلاثية النامية فى اتفاق بروكسيل - (٤٨)
دولة أفريقية و ٢٣ دولة من منطقتى البحر
الكاريبى والمحيط الهادى) ، والثانى هو
توجه المشاركة نحو الربط مع دول جنوب
وشرق البحر المتوسط (وعددها ١٢ دولة)
واقامة تجمع اقتصادى معها يقدر لتحقيقه
عام ٢٠١٠ ، مع ملاحظة أن دول الاتحاد
الأوروبى (١٥ دولة) من المقرر أن يزيد
عددتها مستقبلا ، بحيث تضم معها مجموعة
من دول غرب وشرق أوروبا ، بل ودول
البلطيق الثلاثة التى انفصلت عن الاتحاد
السوفيتى السابق ، فضلا عن قبرص ومالطة
فى مياه البحر المتوسط .

الاعتبار الثانى :

ان قمة أفريقيا / أوروبا ضمت دول
شمال أفريقيا ، التى تشكل جنوب المتوسط
فى المشاركة المتوسطية ، وتشكل القمة فى
الوقت نفسه مجموع القارة الأفريقية بما فيها
هذه الدول مع مجموعة دول (اتفاق

بروكسل) ، وبذلك قد يمثل الشمال الأفريقى
حلقة وصل بين التجمع الأوروبى / المتوسطى
من جهة ، والمشاركة الأوروبية مع القارة
الأفريقية ككل ، كما تمثل قمة أفريقيا /
أوروبا بالقاهرة تأكيداً جديداً من الاتحاد
الأوروبى بوحدة القارة الأفريقية ويسقوط
الدعوى بتقسيمها الى شمال وجنوب
الصحراء .

الاعتبار الثالث :

التفرقة بين المشاركة الأوروبية فى إطار
(اتفاق بروكسل) عنها فى إطار قمة أفريقيا
/ أوروبا ، فالأولى خضعت للتقويم
والتطوير كما أنها مقننه فى اتفاق دولى
للمشاركة ، ولها تنظيم مؤسسى للتنفيذ
والتابعة ، والثانية حديثة وجاءت نتائجها
فى صورة إعلان بالتوجهات المشتركة ، ولها
آليات تتطلب بذل الجهد من أجل تحديد
مساراتها والأولى رباعية التشكيل (أوروبا
/ أفريقيا / الكاريبى / الهادى) وتربط
المشاركة الأوروبية مع الدول الأفريقية
بالمشاركة مع مجموعة أخرى من دول الجنوب

، والثانية ثنائية التشكيل (أوروبا - أفريقيا) ، كذلك فإن الأولى تضم ضمن المجموعة الثلاثية النامية جميع دول القارة الأفريقية ماعدا دول شمال أفريقيا حسبما سبق أما الثانية فهي تضم دول القارة كلها .

والاعتبار الرابع :

أن المجموعة الثلاثية في اتفاق بروكسل تضم جمهورية جنوب أفريقيا التي انضمت الى مجموعة (لوبي) بعد تحررها من التفرقة العنصرية ، وقد سارع الاتحاد الأوروبي نظراً للعلاقات السابقة لدوله معها قبل التحرر بإبراز الرغبة في تدعيم اقتصادها وتيسير اندماجها في الاقتصاد العالمى من خلال عمليات التحول فيها ، وأجرى معها المفاوضات منذ أوائل عام ١٩٩٢ حتى عقد معها اتفاقاً للمشاركة في عام ١٩٩٩ ، تضمن الاعفاء الجمركى لحجم كبير من صادراتها الى أوروبا ، وهكذا ضمت المجموعة دولة جنوب أفريقيا - باقتصادها المتميز كماً وكيفاً وعلاقاتها وقيادتها الاقتصادية لدول تجمع (سادك) لتنمية

منطقة الجنوب الأفريقى وبالتنسيق مع اتحادها الجمركى عبر أربعة من هذه الدول.

الاعتبار الخامس :

ان اتفاق بروكسل أتى بعد أن قام الاتحاد الأوروبى بإعادة تحديد مصالحه فى العالم ازاء التحولات والتغيرات الجغرافية السياسية والاقتصادية ، وأول هذه التحولات إن دول المجموعة الثلاثية النامية فى الاتفاق قد فقدت كثيراً من أهميتها السياسية منذ نهاية الحرب الباردة ، وثانيها هو توسع الاتحاد الأوروبى الى الجنوب، وثالثها ما أدت إليه التوجهات الجديدة للعولمة فى التجارة الى بقاء النماذج الاستعمارية التقليدية للتجارة فى المواد الأولية ، وهى النماذج التى لاتزال تسيطر على العلاقات بين الاتحاد الأوروبى ودول المجموعة ، بل أن فرنسا التى تعتبر أهم حليف سياسى أوروبى لدول المجموعة ، توقفت عن الدفاع عن التعاون فى اطار (لومى) بعد انهيار سياستها الأفريقية التقليدية بما فى ذلك الانسحاب الفرنسى من

زائير ومن رواندا ، وبالتالي انحياسها للموقف الانتقادي للدول الأخرى في الاتحاد الأوروبي .

الاعتبار السادس :

أن هناك عوامل أدت إلى المطالبة بمراجعة اتفاقيات (لومي) مراجعة دقيقة قبل التوصل إلى الاتفاق الجديد في بروكسل ، ومن أبرز هذه العوامل ما يقال من أن غالبية الدول الثلاثية النامية في الاتفاق ، ليس لديها الكثير من الإيجابيات التي يمكن إبرازها في مجال التقدم الاقتصادي بعد ثلاثين عاما من تعاون التنمية الذي اشتملت عليه اتفاقيات لومي ، بل على العكس من ذلك - برزت في مجموعة من هذه الدول مظاهر زيادة الفقر ، والفساد السياسي ، فضلا عن تفكك مؤسسات الدولة فيها .

الاعتبار السابع :

إن الجدل قد ثار حول نتائج المفاوضات التي أسفرت عن اتفاق بروكسل ، وهل أدت هذه النتائج إلى إضعاف المجموعة الثلاثية النامية ؟ أو إلى التأثير في الارتباط فيما

بينها ؟ والواقع أن الاتفاق جاء بعد خبرات طويلة لدى كل من الطرفين لكيفية التعامل مع الطرف الآخر ، حتى أصبح مسار تنفيذ الاتفاق الجديد مرتبطا بمدى تطبيع الأداء والممارسة من جانب دول المجموعة حسب القيود والشروط الموضوعية بل والتعقيدات من الجانب الأوروبي في النواحي الاقتصادية والسياسية.

الاعتبار الثامن :

أنه في مجال الجدل الذي ثار ، كانت بعض دول الاتحاد الأوروبي - خاصة الدول الاسكندنافية ترى ضرورة تغيير تشكيل المجموعة المستفيدة في اتفاق بروكسل بحيث تتشكل فقط من البلدان الأقل نمواً ، وقد مارست هذه الدول الضغط من أجل تحقيق هذا الهدف ، لكنها ووجهت بمقاومة سياسية من جانب المجموعة ، وإن كان يقال بأن خطر التقسيم يمكن أن يظل قائما في المدى الطويل من الناحية العملية ، خاصة لما يبرز من التفضيل والتركيز على الدول الأقل نمواً في مختلف أوجه المساعدات المقدمة .

الاعتبار التاسع :

أن المجموعة الثلاثية فى اتفاق بروكسل بالنظر لعددتها الكبير (٧١ دولة) تنقسم من الناحية الواقعية الى تجمعات إقليمية ، وقد قيل أن مايربط بين هذه الدول أنها كانت مسنعمرات فى الماضى للقوى الأوروبية ، وأن الارتباط الجغرافى ليس العامل الذى يربط هذه الدول بعضها ببعض بصفة عامة ،

فهناك روابط أخرى بينها من أمثلتها أن كثيرا من هذه الدول - دول مصدره للسكر ، كما أنها كلها تعتمد لدرجة كبيرة على صادرات المحاصيل ، هذا فى الوقت الذى تعتبر فيه أوروبا بالنسبة لها جميعا السوق الرئيسى لمنتجاتها ، وهذا ما يوضح المصالح المشتركة التى تربط بين الاتحاد الأوروبى ومجموعة هذه الدول .

الاعتبار العاشر :

* * *

الملاحق

ملحق (١) قمة أفريقيا أوروبا

تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي

القاهرة ، مصر ، ٣ ، ٤ إبريل ٢٠٠٠

خطة عمل القاهرة

أولا الديباجة :

نحن رؤساء دول وحكومات البلدان الأفريقية والاتحاد الأوروبي وكذلك اللجنة الأوروبية ، المجتمعين في القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، يومي ٣ و٤ إبريل ٢٠٠٠ بنا على الدعوة الكريمة التي وجهها فخامة الرئيس محمد حسنى مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية ، وتحت الرئاسة المشتركة لفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، رئيس الجمهورية الجزائرية ، بوصفه الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية ، ومعالي السيد أنتونيو جوتيريز ، رئيس وزراء البرتغال ، بوصفه الرئيس الحالي للمجلس الأوروبي ، إذ نتعهد بالعمل على تحقيق بعد استراتيجى جديد للشراكة الشاملة بين أفريقيا وأوروبا ، وإذ نتفق على خطة العمل التالية التي تؤكد الأولويات الموجهة للعمل والتي تعرض على القمة الثانية للبحث وإذ

نعرب عن اقتناعنا بأن هذه الإجراءات من شأنها أن تسهم فى تحقيق المبادئ والالتزامات الواردة فى إعلان القاهرة .

ثانيا : المسائل الاقتصادية : التعاون والتكامل الاقتصاديان الإقليميان نتفق على مايلى :

تعزيز الدعم لعمليتى التعاون والتكامل الإقليميين فى أفريقيا . وفى هذا السياق ، سوف نعمل على تهيئة البيئة اللازمة وعلى إقامة رطار فعال لتعزيز الحوار البناء بشأن المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإمائية .

دعم برامج التكامل الإقليمى فى أفريقيا والموجهة نحو زيادة الفعالية من خلال إزالة القيود المفروضة على التجارة عبر الحدود والاستثمار والمدفوعات ، وتوفير مجال اقتصادى متسق حث الهيئات المختصة على التعجيل ببرامج بناء القدرات فى المؤسسات الإقليمية والوطنية الأفريقية فى مجال

التعاون والتكامل الاقتصاديين .

تعزيز قدرة مؤسسات التكامل الإقليمي وخاصة الجماعة الاقتصادية الأفريقية ، ودعمها فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ برامجها ، طبقا للهدف من معاهدة أبوجا ، وعلى أساس تقييم احتياجاتها الذى يراعى فيه أثر تحرير التجارة المتعددة الأطراف على التكامل الإقليمي تعزيز تنفيذ أفضل الممارسات عند صياغة المشاريع وتنفيذها المشاريع القطاعية الإقليمية ومواءمة سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية التى تساعد على تنفيذ جهود التعاون والتكامل الاقتصادى فى أفريقيا والتعجيل بإنشاء الاتحاد الأفريقى .

ثالثا : دمج أفريقيا : ضمن الاقتصاد العالمى :

نعترف بالفرص والتحديات الناجمة عن العولمة بالنسبة لجميع الدول ، ونتعهد بالتعاون من أجل تعزيز بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية ملائمة لتججيع التعاون

الدولي والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفقات الأخرى .

التجارة

نتفق على ما يلى : تعميق الصلة بين التجارة والتنمية فى إطار النظام التجارى المتعدد الأطراف ، بغية ضمان الاستفادة من مزايا تعزيز تحرير التجارة والقواعد المتعددة الأطراف فى تخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وسوف نولى اهتماما خاصا فى هذا الصدد فى المستقبل للمؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية والتى سوف تتعاون لضمان تنمية القدرات الاقتصادية والصناعية لأفريقيا بصورة أكثر .

تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على تحقيق أكبر قدر ممكن من الفوائد من الفرص التى تتيحها منظمة التجارة العالمية مع الأخذ فى الاعتبار الأنشطة التى تضطلع بها فى هذا الصدد الجماعى الاقتصادية الأفريقية وسوف نعمل أيضا على توفير الموارد اللازمة لتعزيز قدرة البلدان الأفريقية على الدخول فى

اتفاقيات للشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي وصياغة سياسات تجارية مناسبة والمشاركة بنشاط في المفاوضات التجارية بما في ذلك ما يتم منها في إطار منظمة التجارة العالمية .

اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين بنود المعاملة التفصيلية والخاصة المنصوص عليها اتفاقيات مراكش ومعالجة قيود التنفيذ التي تواجهها البلدان الأفريقية .

مساندة البلدان الأفريقية بتقديم المساعدات الفنية اللازمة لتعزيز قدراتها على الاستجابة للتحديات والفرص التي تتوفر في إطار دمجها ضمن الاقتصاد العالمي .

دعم عمليات وضع البرامج بشأ التنوع وتعزيز القدرة على الإنتاج في زفريقيا .

كفالة تعزيز الترتيبات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا للتعاون في كافة المجالات المتعلقة بالتجارة ، القائمة على مبادرات التكامل الإقليمي الموجودة داخل القارة الأفريقية ، وطبقا لأهداف معاهدة أبوجا .

نعتزف بالتزام الاتحاد الأوروبي ببءء عملية في عام ٢٠٠٠ لتمكين كافة المنتجات تقريبا لأقل البلدان نموا ، من الوصول رلى الأسواق معفاة من الجمارك وتبسيط قواعد المنشأ وشروط التراكم التي تنطبق على صادراتها بحلول عام ٢٠٠٥ .

تنمية القطاع الخاص

نتفق على ما يلي :

دعم جهود البلدان الأفريقية للاستمرار في اعتماد سياسات سليمة للاقتصاد الكلي والاضطلاع بإصلاحات أخرى في السياسات بما في ذلك سياسات التعديل الهيكلي ، وكذلك جهود القطاع العام الرامية إلى خلق البيئة الملائمة لتنمية أنشطة القطاع الخاص .

تحسين الحوار بين القطاعين العام والخاص داخل أقاليمنا المختلفة وفيما بينها ، وتشجيع التعاون بين الشمال والجنوب بهدف تنمية القطاع الخاص في البلدان الأفريقية ويقتضى ذلك تعزيز المؤسسات التي تمثل القطاع الخاص من خلال بناء القدرات والمؤسسات ، باعتبارها أطرافا رئيسية في الحوار المعزز بين الشمال والجنوب وتقوية

الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، وإقامة محافل تجارية مشتركة كطريقة ممكنة لإبراز اهتمامات الجنوب في المناقشات الدولية التعاون مع البلدان الأفريقية على بناء قدرات القطاع الخاص من خلال تبادل التجارب في مجال إدارة الأعمال ، وتعزيز المشاريع المشتركة ، والاستثمارات ، وتعزيز التجارة ، ودعم تنمية أنظمة التمويل الجزئي والقطاع غير الرسمي .

الاستثمار :

نتفق على ما يلي :

التعهد بخلق بيئة مواتية في أفريقيا لتعزيز تنمية القطاع الخاص بما في ذلك مؤسسات الاقتصاد الجزئي والكلي القادرة على التنافس .

العمل مع الحكومات والقطاع الخاص من أجل تحسين الإطار التنظيمي لمجتمع الأعمال القيام ، على المستويين الوطني والإقليمي ، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية الأفريقية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ، بوضع برامج بشأن تعزيز تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أفريقيا .

دعم التعاون بين الجنوب والجنوب من خلال آليات ثلاثية بغية بناء القدرات في مجال إدارة الأعمال وتبادل التجارب وكذلك تعزيز المشاريع المشتركة والاندماج بين المؤسسات وتملكها ، من خلال القيام بين أمور أخرى بنوفاير المساعدات الفنية الرامية إلى تعزيز الأسواق والاتفاقيات المالية الأفريقية .

تطوير معلومات أفضل بشأن فرص الاستثمار في أفريقيا ، وتعزيز المنشآت الأفريقية الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع الأنظمة وإبرام الاتفاقيات المناسبة وتشجيع المشاريع المشتركة بين المستثمرين الأفريقيين والأوروبيين ، بدعم من الاتحاد الأوروبي . وإقامة مراكز إدارية تابعة لأفريقيا الاتحاد الأوروبي في أفريقيا لفتح المجال أمام الخدمات التكنولوجية الأوروبية لتعزيز عمليات تنظيم المشاريع في أفريقيا في هذا الصدد .

التعاون في مجال التصدي لمشكلة هروب رأس المال من أفريقيا بكافة جوانبه بما في ذلك توجيهها إلى المراكز المالية الخارجية ،

وبحث التدابير المناسبة في هذا الشأن .

الموارد اللازمة للتنمية

نتفق على ما يلي :

هناك حاجة إلى موارد ميسرة الشروط من نوع المساعدات الإنمائية الرسمية بغية التمكن كمسألة ذات أولوية من معالجة الصلابة الهيكلية التي تعيق جهود التنمية في أفريقيا ، وخاصة تنمية قدرات الموارد البشرية والقضاء على الفقر وكذلك توسيع البنية الأساسية والقدرات الإنتاجية .

تكثيف الجهود من أجل بلوغ الأهداف المتفق عليها دوليا بشأن تحويل الموارد إلى البلدان النامية

تشجيع جميع الشركاء المتعاونين في مجال التنمية والمانحين وكذلك المستفيدين علي تنظيم مساعداتهم الإنمائية بصورة أكثر فعالية ، وعلى العمل لكفالة المزيد من التنسيق والتكامل من خلال القيام بين أمور أخرى بمواءمة وتبسيط الإجراءات

مشاكل البنية الأساسية والقاعدة الصناعية

نتفق علي ما يلي :

مواصلة دعم البلدان الأفريقية في جهودها الرامية الى زيادة قدراتها الإنتاجية وتعزيز قاعدتها الصناعية وتقوية قدراتها التنافسية وتنويع اقتصاداتها

مواصلة دعم البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى توسيع شبكاتها وخدماتها للنقل والمواصلات بغية زيادة فرص وصولها إلى المناطق الريفية والمعزولة وكذل الربط بين شبكاتها الوطنية .

تعزيز قدرتها على خلق البيئة المواتية وبناء القدرات اللازمة لمجالات التنظيم وصنع السياسات وتنفيذ العمليات .

توفير الموارد المالية والدعم الفني لتطوير البنية الأساسية والصناعة وصيانتها وتعزيز اشتراك القطاع الخاص في هذا المجال .

دعم البرامج الخاصة بالتحول الاقتصادي وتعزيز القاعدة الصناعية في أفريقيا مع الأخذ في الحسبان للاهتمامات البيئية والصحية للمقارة .

منح أولوية قصوى للسلامة الجوية في أفريقيا والاتفاق على التعاون من أجل تعزيز قدرة ابلدان الزفريقية على تطبيق أنظمة

الاتصالات والملاحة والمراقبة وإدارة حركة المرور الجوى والسلامة الجوية بما فى ذلك البرامج المناسبة .

الأبحاث والتكنولوجيا

نتفق على ما يلى :

التشجيع على صياغة برامج شاملة فى مجال تطوير التكنولوجيا ونقلها مع التركيز ، بصفة خاصة ، على العلم والتكنولوجيا المحلية وتطوير أنظمة التعليم والتدريب وتكنولوجيا المعلومات دعم التغيير التكنولوجى فى زفريقيا وكذلك تطوير وتحديث التكنولوجيات المحلية الأفريقية اعترافا بالدور الحاسم للتكنولوجيا فى تنمية أفريقيا وتحولها الاقتصادى .

مساعدة البلدان الأفريقية فى جهودها الرامية فى جهودها الرامية إلى بناء وإعادة تأهيل بنيتها المؤسسية الأساسية وتعزيز عمليات نقل التكنولوجيا وتطويرها عن طريق مراكز المعلومات والابتكار التكنولوجية وغيرها

الديون الخارجية

نتفق على ما يلى :

الترحيب بالمبادرة المعززة بشأن البلدان الفقيرة المثقلة بعبء ديون كبيرة والتي تم

الاتفاق عليها فى السنة الماضية ومناشدة المجتمع الدولى كفالة التعجيل بتنفيذها . وتوفر هذه المبادرة موارد إضافية لصالح استراتيجيات تخفيف حدة الفقر . ونرحب أيضا بالمبادرات الأخرى التى تتخذ على زساس ثنائى بما فيها المبادرات المتعلقة بإلغاء الديون الخاصة بالمساعدات الإنمائية الرسمية .

الترحيب بالتزام الاتحاد الأوروبى بالإسهام بما قيمته ١ بليون من العملة الأوروبية اليورو لصالح المبادرة الخاصة بالبدان الفقيرة المثقلة بعبء ديون كبيرة وربط هذه المساهمة بتدابير تخفيف حدة الفقر . ونناشد أيضا جميع الدائنين الاشتراك بالكامل من خلال تقديم حصتهم المناسبة فى تخفيف عبء الديون فى إطار المبادرة المذكورة وفى حينه .

تسهيل تنفيذ التدابير التى تؤدى إلى منع بلوغ الديون مستويات يضعب تحملها فى أفريقيا وذلك من خلال القيام بين أمور أخرى بالإصلاحات الفعالة للسياسات وتحسين إدارة الديون .

دعم البلدان الأفريقية فى توجيه مبالغ الموارد الناجمة عن تخفيف عبء الديون نحو

الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالقضاء على الفقر بما في ذلك البرامج والاستراتيجيات الخاصة بالقطاع الاجتماعي وقطاع الهياكل الأساسية . وفي هذا الصدد ، نؤكد مجددا التزامنا بتحقيق الهدف المتفق عليه عالميا لتخفيف حدة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ .

قيام المجموعة الثنائية الإقليمية على مستوى كبار المسؤولين باتخاذ التدابير اللازمة لإعداد تقرير حول الديون الخارجية للبلدان الأفريقية والذي سوف يتم دراسته في إطار زمني معقول على المستوى الوزاري وفي إطار آلية المتابعة .

التعاون في المحافل الدولية

نتفق على ما يلي :

العمل معا على تحسين التفاهم الدولي والتعاون لتحقيق التنمية والتقدم الإنساني الأخذ في الحسبان مصالح واهتمامات الدول الأفريقية ولا سيما أقلها نموا ، في كافة المحافل الدولية .

العمل على بلوغ الأهداف المعتمدة في المؤتمرات الدولية الرئيسية التي يتم تنظيمها

تحت رعاية الأمم المتحدة .

رابعا : حقوق الإنسان ، المبادئ والمؤسسات الديمقراطية ، الحكم الرشيد وسيادة القانون حقوق الإنسان

نتفق على ما يلي :

تعزيز واحترام وحماية الإنسان بالكامل في بلداننا من أجل ضمان التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجنس البشري كله بغض النظر عن نوع الجنس أو العرق أو الموطن الأصلي أو الدين أو الوضع الاجتماعي أو الخلفية العرقية أو الآراء السياسية أو اللغات اتخاذ نهج شامل تجاه مهمة القضاء على أسباب انتهاكات حقوق الإنسان .

تعزيز تعاوننا وقدراتنا الوطنية وتوفير المساعدات الفنية اللازمة لتعزيز حقوق الإنسان .

تشجيع التصديق على كافة الاتفاقيات الدولية الرئيسية بشأن حقوق الإنسان وتنفيذها ، والتعاون بصورة كاملة مع الآليات الدولية المتفق عليها لحقوق الإنسان . تشجيع جميع الدول التي لم تقم بعد

بدمج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في دساتيرها وتشريعاتها الوطنية ، على أن تقوم بذلك

دعم المؤسسات والمنظمات التي تتناول مسألة حماية حقوق الإنسان بما يشمل تقديم المساعدات المالية اللازمة إليها .

التحلى بالحذر في جميع الأعمال السياسية وكذلك في صياغة وتطبيق السياسات الإنمائية بطريقة تضمن المساواة في المعاملة وتكافؤ الفرص للجميع العمل على تعزيز وحماية الحقوق الأساسية للمرأة عن طريق القضاء على العنف الذي يرتكب ضد النساء والبنات والتطبيق الكامل لجميع الاتفاقيات ذات الصلة ولا سيما الاتفاقية وحول القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة .

اعتماد تدابير لمكافحة العنف الذي يرتكب ضد النساء والأطفال بما في ذلك القضاء على كافة أشكال استغلال الأطفال وخاصة وضع حد لتجنيد الأطفال ودعم عمليات إعادة ودمجهم في المجتمع .

ضمان الحريات الأساسية وخاصة حرية

الصحافة

الدعم الكامل لإنشاء محكمة جنائية دولية وحث الدول على التصديق على قانون روما بأسرع ما يمكن

حث الدول على تطبيق القانون الإنساني الدولي بالكامل ومكافحة عن طريق اعتماد تشريعات وطنية لمعالجة ثقافة الإفلات من العقوبة ومحاكمة مرتكبي جرائم الحرب ضد الإنسانية وعمليات الإبادة الجماعية ، وذلك بالتأكد من دمج القانون الإنساني الدولي بالكامل ضمن برامج التدريب والإجراءات المتعلقة بعمليات القوات المسلحة وقوات الشرطة وبضمان وصول المنظمات الإنسانية المحايدة أثناء النزاعات المسلحة بصورة آمنة وعاجلة وبدون إعاقة ، إلى السكان المدنيين.

المبادئ والمؤسسات الديمقراطية

نتفق على ما يلي :

دعم إنشاء وتعزيز مؤسسات ديمقراطية عامة على أساس التعددية وفصل السلطات والعمليات القائمة على المشاركة ، واحترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون تقوية مؤسسات ديمقراطية وتقديم

المساعدات المؤسسية والمالية اللازمة لتعزيزها .

تعزيز أنظمة قضائية تتسم بالعدل والشفافية والاستقلال وتقوم على مبدأ سيادة القانون .

دعم الدور النشط لمجموعات المجتمع المدني باعتبارها الدعائم المهمة التي يقوم عليها المجتمع الديمقراطي المستقر

ضمان إجراء انتخابات منتظمة وشفافة وحرية وعادلة وتنمية القدرات اللازمة لتنظيمها ومراقبتها على نحو سلس .

ضمان مشاركة شعوبنا كلها في عملية صنع القرارات وكذلك في التوزيع العادل للثروات الوطنية .

الحكم الجيد وسيادة القانون

نتفق على ما يلي :

دعم وتشجيع الجهود الرامية الى الرامية إلى تعزيز الحكم الجيد وسيادة القانون ، وعلى وجه التحديد ، تعزيز قدرة الدول على الاضطلاع بالمهام الرئيسية لوضع السياسات وتوفير الخدمات ، وتعزيز الحكومات التي تتسم بالشفافية والمسئولية ، ومنع الفساد

، وضمان الأمن والعدالة للجميع وفي هذا السياق ، سوف نقدم المساعدات الفنية اللازمة والتدريب وتبادل تجاربنا وخبراتنا اتخاذ إجراءات فعالة لمنع ومكافحة الرشوة والفساد والمحاباة كما يعترف بها كعقبات رئيسية في طريق الحكم الجيد والتنمية الاجتماعية والاقتصادية

اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الفساد على المستويين الداخلي والدولي وضمان التحقيق في الأموال العامة المكتسبة بصورة غير سرعية والمودعة في المصارف الأجنبية وإعادتها الى أصحابها الشرعيين في البلدان الأصلية

الإغراب عن قلقنا إزاء الأثر السلبي على التنمية للمصروفات العسكرية المتزايدة على نحو مستمر

المجتمع المدني

نتفق على الاعتراف بدور المنظمات غير الحكومية في خلق مجتمع مدني نابض بالحياة والمحافظة عليه

الهجرة

نتفق على ما يلي :

دعم البلدان الأفريقية بشكل ملائم
لكفالة حرية انتقال العمالة والهجرة داخل
أفريقيا قشياً مع روح معاهدة أبوجا

التعاون في معالجة الأسباب الجذرية
للهجرة وطلب اللجوء ، في البلدان الأصلية
وبلدان العبور والبلدان التي تستقبل
المهاجرين

التعاون على نحو أكبر بخصوص مسألة
الدمج المتبادل للمهاجرين وحقوق المهاجرين
واتفاقيات إعادة القبول بين البلدان الأوروبية
والأفريقية

الاعتراف بالحاجة إلى اتخاذ تدابير
لمناهضة العنصرية وكرهية الأجانب وضمان
احترام كرامة المهاجرين وحماية الحقوق التي
يحق لهم التمتع بها بموجب القانون الدولي
المطبق وخاصة الحق في المعاملة على أساس
مبدأ عدم التمييز

اللاجئون والنازحون

بغية معالجة مشكلة اللاجئين والمشردين ،
نتفق على اتخاذ الإجراءات العاجلة التالية
التنفيذ لكافة الاتفاقيات ذات الصلة بصورة
كاملة

التعاون على نحو وثيق من أجل القضاء
عل بالأسباب الرئيسية للاجئين والنازحين
الاستمرار في تقديم المساعدات الى اللاجئين
والنازحين والمشاركة ف يعودتهم الطوعية
وإعادة دمجهم في المجتمع طبقاً للقانون
الدولي واتفاقيات التزم المتحدة ذات الصلة
دعم جهود الهيئات والعناصر الفاعلة الدولية
والوطنية لحماية الطابع المدني والإنساني
لمخيمات ومستوطنات اللاجئين .

خامساً : تعزيز السلام ومنع النزاعات

وإدارتها وتسويتها

نتفق على ما يلي :

الإسهام في ضمان بيئة يسودها السلام
والأمن في بلداننا

معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات بغية
منع حدوث المزيد منها

تعزيز الآليات القارية والإقليمية لمنع
النزاعات وإدارتها وتسويتها من خلال القيام
، بين أمور أخرى ، بتعزيز آلية منظمة
الوحدة الأفريقية وزيادة قدرة وفعالية مركز
إدارة النزاعات العمل على تشغيل نظام
الإنذار المبكر لمنظمة الوحدة الأفريقية

تعزيز التعاون القائم بغية الإسهام في
تسوية النزاعات الحالية

الاستمرار في توفير الدعم السياسى
والمادى والمالى عند اللزوم للقائمين بتسهيل
عمليات السلام .

صياغة برامج لتوعية الشعوب وزيادة
معرفتها بثقافة السلام .

الاستفادة من التجربة التي اكتسبها
الاتحاد الأوروبى لتعزيز القدرة التشغيلية
لمنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الإقليمية
انفرعية ونرحب أيضا بقرار قمة سرت بشأ
عقد مؤتمر زوار أفريقى حول الأمن
والاستقرار والتنمية والتعاون فى القارة فى
مايو ٢٠٠٠ بزوجا ، نيسجيريا تأييد
إشتراك المرأة فى عمليات منع النزاعات
وإحلال السلام من خلال تضمين منظور نوع
الجنس فى جداول الأعمال الخاصة بمفاوضات
السلام ، وتسهيل المشاركة النشطة للمرأة
فى الدبلوماسية وعلى موائد التفاوض بشأن
السلام

اتخاذ تدابير للحيلولة دون الاستغلال
غير المشروع للموارد الطبيعية ومكافحة

الاتجار غير المشروع بسلع معينة مرتفعة
القيمة وخاصة الماس مما يؤدي الى تفاقم
النزاعات واستمرارها ونناشد جميع الدول
تطبيق العقوبات ذات الصلة التي تفرضها
الأمم المتحدة فى هذا الصدد بالكامل .

نزع الأسلحة وتسريح الجنود وإعادة
الدمج فى المجتمع

نتفق على دعم برامج نزع الأسلحة
وتسريح الجنود وإعادة دمجهم فى المجتمع .
وفى هذا الصدد ، سوف تمنح عناية خاصة
لمسألة تجنيد الأطفال وتوفير التدريب المهنى
للمقاتلين السابقين والمسرحين ويجب أن
تقترن بذلك إدارة فعالة للأسلحة الصغيرة
والخفيفة المتراكمة وتدميرها فى النهاية

الإرهاب

نتفق على ما يلى :

العمل معا على تحسين التعاون الدولى
فى مجال مكافحة الإرهاب بغية القضاء
على هذه الظاهرة بكافة أشكالها ومظاهرها
طبقا لالتزاماتنا الدولية وميثاق الأمم المتحدة
والمعايير العامة للقانون الدولى بما فى ذلك
احترام حقوق الإنسان . وبصفة خاصة ، دعم

الدور المركزي للأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب والتعهد بالعمل معا على تحقيق الالتزام الدولي على أوسع نطاق باتفاقيات الزمم المتحدة المناهضة للإرهاب وبما يشمل عقد مؤتمر دولي حول الإرهاب .

التعبيل بالتصديق على الاتفاقيات ذات الصلة حول الإرهاب وتنفيذها بالكامل تعزيز التعاون بهدف إحباط الإرهاب ومكافحته ووضع استراتيجيات وأساليب مناسبة لا سيما لتبادل المعلومات في هذا الشأن كلما لزم

الأسلحة الصغيرة والخفيفة

نتفق على ما يلي :

تكثيف الجهود من اجل التعاون بصورة كاملة في المحافل الدولية لمكافحة مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة ، بما في ذلك الحد من تدفقات الأسلحة إلى مناطق النزاعات ، ودعم المبادرات الأفريقية والأوروبية ذات الصلة السعى الى ضمان النجاح لمؤتمر الأمم المتحدة حول الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة بكافة مظاهره ، في عام

٢٠٠١

الألغام الأرضية

نتفق على ما يلي :

توفير المساعدات المالية والفنية لإزالة الألغام الأرضية الموجودة في البلدان الأفريقية

العمل على المساعدة في إعادة تزهيل ضحايا الألغام الأرضية وتعزيز الوعي بالألغام وتنمية القدرات والمهارات الوطنية في مجال إزالة الألغام

مؤتمر عام ٢٠٠٠ لمراجعة المعاهدة الخاصة

بمنع انتشار الأسلحة النووية

نتفق على ما يلي :

العمل بصورة وثيقة على إجراء مراجعة شاملة لتنفيذ المعاهدة الخاصة بمنع انتشار الأسلحة النووية بغية تحقيق نتائج إيجابية لمؤتمر المراجعة في عام ٢٠٠٠ مع الأخذ في الاعتبار الأهمية الأساسية للمقرارات الثلاثة والقرار المعتمد من قبل مؤتمر المراجعة والتمديد لعام ١٩٩٥ ومراعاة الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية وإنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية طبقا

للقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وفيما بين دول المنطقة المعنية دعم معاهدة بليندايا التي تم توقيعها في القاهرة والتي تعلن القاهرة ، والتي تعلن القارة الأفريقية بموجبها منطقة خالية من الأسلحة النووية ، وفي هذا الصدد نؤكد مجددا التزامنا المشترك بالمساهمة في تعزيز نظام عدن انتشار ونزع الأسلحة النووية المساعدات في فترة ما بعد النزاعات نتفق على المساعدة على إصلاح الهياكل الأساسية المدمرة وعلى خلق بيئة ملائمة للتنمية في البلدان التي انتهت فيها أوضاع النزاعات

سادسا : وسائل التنمية

تحديات التنمية المستدامة في أفريقيا والقضاء على الفقر نتفق على ما يلي الاستمرار في العمل معا من أجل مكافحة الفقر ، ونؤكد مجددا التزامنا بتحقيق أهداف التنمية الدولية ومواصلة تركيز جهودنا للقضاء على الفقر بدعم النهج الزامية الى دمج مساعي النمو الاقتصادي

مع الاعتبارات السياسية والاجتماعية والبيئية والثقافية دعم صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات وكذلك البرامج الموجهة نحو القضاء على الفقر وخاصة في المناطق الريفية من خلال العمل - بيئة أسرار أخرى - على إنتعاش الاقتصادات الريفية وإقامة شبكات الضمان الاجتماعي . وفي هذا الصدد نشاطر منظمة الوحدة الأفريقية ما أعربت عنه من أمل في إنشاء صندوق عالمي للتضامن بغية معالجة تنمية أفريقيا مع التركيز صفة خاصة على القضاء على الفقر دعم المبادرات الرامية إلى دمج مسائل الجنسين عند تراعى هذه المسائل

التعليم

نتفق على ما يلي :

العمل على تحقيق التعليم للجميع بمنح الزولية لبلوغ الهدف الدولي لتطوير التعليم الابتدائي العالمي بحلول عام ٢٠١٥ وتحقيق المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس بحلول عام ٢٠٠٥ ونلتزم بتعزيز تعاوننا من أجل كفالة وضع استراتيجيات سليمة محددة

السعى إلى القضاء على الأمراض
المستوطنة والطفيلية والمعدية مثل الملاريا
والسل وشلل الأطفال والأمراض المعدية
الرئيسية وعمى الأنهار والتي أدت إلى
تخلف نوعية الموارد البشرية وإنتاجيتها في
أفريقيا

زيادة الدعم لسد الاحتياجات الأساسية
للمجموعات الضعيفة والمحروقة وتوفير
حماية أكبر وفرص أفضل لها وخاصة ،
الأخذ في الحسبان بصورة أكبر للمسائل
المتعلقة بصحة المرأة وتنظيم الأسرة وزيادة
الدعم من أجل وضع أنظمة للحماية
والضمان الاجتماعيين

مواصلة العمل على
إتاحة فرص أكبر لتوفير المياه النظيفة
 والمرافق الصحية

خفض نسبة الوفيات بين الأمهات
خفض نسبة الوفيات بين الأطفال دون سن
الخامسة من العمر
خفض أعداد الأشخاص الذين يعانون من
سوء التغذية

تعزيز صياغة السياسات

التكلفة لبلوغ هذه الأهداف الرئيسية وتلقيها
لدعم متسق وقوى

دعم الحكومات الأفريقية في جهودها
الرامية إلى منح الأولوية القصوى لبناء
القدرات الوطنية والإقليمية في مجال العلم
والتكنولوجيا عن طريق صياغة سياسات
وطنية سليمة وفعالة للتعليم والتدريب في
مجال العلم والتكنولوجيا لصالح التنمية
وكذلك إقامة شبكات للمؤسسات ومراكز
الدراسات المتقدمة الوطنية والإقليمية وفي
هذا الصدد ، نناشد الحكومات الأفريقية
تخصيص نسبة ١٪ على الأقل من إجمالي
الناتج المحلي لتنمية هذه المجالات

دعم جهود البلدان الأفريقية الرامية إلى
خلق البيئة الملائمة للاحتفاظ بالخبراء
الأفريقيين داخل القارة ، ونتفق على ضرورة
العمل لتنمية هذه المجالات

دعم جهود البلدان الأفريقية الرامية إلى
خلق البيئة الملائمة للاحتفاظ بالخبراء
الأفريقيين داخل القارة ، ونتفق على ضرورة
العمل على وقف هجرة العقول الصحة
نتفق على ما يلي :

والاستراتيجيات الدوائية الوطنية بغية
تحسين فرص الحصول على الأدوية الأساسية
بأسعار معقولة

التعاون أيضا علي توفير مساعدات
مالية وفنية كافية للبلدان الأفريقية
وتوجيهها نحو القضاء على الأمراض
المستوطنة مثل الملاريا والسل وشلل الأطفال
وعمى الأنهار

التأكيد مجددا على الطابع المدمر لوباء
فيروس العوز المناعي البشري الإيدز باعتباره
من الطوارئ الوطنية التي تواجه العديد من
البلدان الأفريقية

العمل معا على تركيز البرامج الوطنية
بشأن فيروس العوز المناعي البشري الإيدز
على استراتيجيات معروفة وفعالة للحد من
انتشار هذا الوباء ونناشد الحكومات
الأفريقية والشركاء في الاتحاد الأوروبي
والوكالات الخارجية ، العمل مع الشراكة
الأفريقية لبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة
الإيدز والمجتمع المدني من أجل تخفيف الأثر
المدمر لوباء فيروس العوز المناعي البشري
الإيدز .

الاعتراف بالعبء المتزايد لفيروس العوز
المناعي البشري على عاقل الأفراد . ونلتزم
بمحاولة إزالة الشعور بالخزي عند الأشخاص
المصابين بهذا الوباء وتعزيز الحلول المحلية
مثل الرعاية المنزلية ووضع البرامج اللازمة
لمساعدة الأيتام المتباعدة للإيدز على أن
يصبحوا ويظلوا أعضاء منتجين وذوي مكانة
في المجتمع ، وتحسين الخدمات الصحية ،
وتعزيز وتحسين فرص الحصول على الأدوية
الأساسية .

تعزيز التعاون في الأبحاث المتعلقة
بأنظمة العلاج الجديدة وتسجيلها وكذلك
استخدام مضادات الانتكاس بالفيروس
للوقاية من انتقال العدوى بفيروس العوز
المناعي البشري الإيدز من الأم الى الطفل ؛
كما ينص عليه إعلانا داكارا ١٩٩٢ وتونس
١٩٩٤ لرؤساء الدول والحكومات حول
فيروس العوز المناعي البشري الإيدز كما
ندعم المبادرات الرامية لإيجاد مصل مناسب
والعوز المناعي البشري الإيدز .

دعوة شركات الأدوية سواء كانت مكرزة
علي البحث أم لا ، إلى بذل جهودها لتوفير

الأدوية التي لها شهادة تسجيل أم لا بأسعار معقولة لا سيما لأشد الفئات فقرا والمصابين بالأمز مثل فيروس العوز المناعى البشرى الإيدز .

وفى هذا الصدد ، نناشد الحكومات والمانحين الآخرين توفير قدر أكبر من الموارد لمساعدة هذه البلدان فى كفاحها ضد الوباء إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها .

نتفق على ما يلى :

مواصلة العمل على نحو وثيق مع الشركاء الأفريقيين من أجل التصدى بقوة للاتجار بالمخدرات وغسل الأموال وذلك على أساس متعدد الأطراف وثنائى ونتفق أيضا على مكافحة الطلب على المخدرات والعقاقير والمؤثرات العقلية غير المشروعة والمعروض منها ، طبقا للتوصيات ذات الصلة الصادرة عن الدورة العشرين الخاصة العامة للأمم المتحدة حول المخدرات ونسعى الى توفير بدائل مسموح بها قانونا للسكان بدلا من زراعة المحاصيل غير المشروعة .

تعزيز تعاوننا لوضع الاستراتيجيات

واتخاذ التدابير اللازمة لبناء القدرات من أجل تحقيق ذلك مساعدة البلدان والمنظمات الأفريقية على تعزيز قدراتها على مكافحة المخدرات والاتجار غير المشروع بها وغسل الأموال .

البيئة

نتفق على ما يلى :

تعزيز التعاون فى مجال الوقاية من الكوارث الطبيعية وإقامة آليات للوقاية من هذه الكوارث والاستعداد لمجابهاتها ، بما فى ذلك أنظمة للتقليل من آثارها وأنظمة للإنذار المبكر فى حالة حدوثها ، مع الأخذ فى الاعتبار بصفة خاصة الأعمال التى تم استكمالها بخصوص العقد الدولى للحد من الكوارث الطبيعية ونتفق أيضا على تعزيز تعاوننا بشأن المساعدات الإنسانية وإعادة التأهيل والبناء المتعلقة بعواقب مثل هذه الكوارث .

إعطاء الأولوية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مكافحة التصحر .

التعاون فى المسائل البيئية كأساس لضمان التنمية المستدامة .

تعزيز السياسات المسؤولة الرامية الى
حفظ الموارد السمكية الأفريقية .

مراعاة البعد الإقليمي في المسائل البيئية
في القارة الأفريقية .

ضمان حظر تصدير وعبور النفايات
الخطيرة الى أفريقيا كما تنص عليه
الاتفاقيات الدولية الصلة .

دعم الجهود الرامية الى الحفظ والإدارة
والتنمية المستدامة للغابات الأفريقية
المترامية الأطراف من خلال القيام ، بين أمور
أخرى ، بوضع برامج تكون أيضا مفيدة
بالنسبة للمجتمعات المعنية الالتزام
بالمحافظة على تراث أفريقيا القيم من التنوع
البيولوجي الذي يعتبر ثروة عالمية وتعزيز
استخدام هذا التراث باستمرار لصالح
السكان المحليين .

دعم الإجراءات الخاصة التي تبادر البلدان
باتخاذها بغية تعزيز قدرتها على تنفيذ
الالتزامات الناجمة عن الاتفاقيات الدولية
ذات الصلة في مجال البيئة ، وسنواصل
بصفة خاصة مساندة تنفيذ ما تم التعهد به
من التزامات بموجب الاتفاقيات الاطارية

للأمم المتحدة بشأن التصحر وتغير المناخ
والتنوع البيولوجي وهذا يشمل مشاركة
خبراء أفريقيين في الفريق الحكومي للخبراء
بشأن تطور المناخ وتعزيز نقاط الاتفاق حول
السياسات المناخية الوطنية وإعداد تنفيذ
السياسات وبرامج العمل المتعلقة بالتغيرات
المناخية ووضع مشاريع متعلقة بالآلية من
أجل تنمية خاصة التي أنشئت بموجب
بروتوكول كيوتو واختبار التكنولوجيات
المبتكرة في مجال مصادر الطاقة الجديدة
والمتجددة وفعالية الطاقة ونقل تكنولوجيات
متعلقة بالتغيرات المناخية الى أفريقيا .

الأمن الغذائي

نتفق على ما يلي :

التعاون في صياغة وتنفيذ سياسات
بالأمن الغذائي بما في ذلك دعم الإنتاج
الغذائي وتصنيع المواد الغذائية وتخزينها
وتسويقها وتوزيعها وتحسين فرص الحصول
على الغذاء وكذلك ضمان جودة غذائية
كافية لهذه المواد . ونتفق أيضا على التعاون
من أجل إنشاء أنظمة الإنذار المبكر لمراقبة
الجفاف وإنتاج المحاصيل .

تأييد إقامة شبكات أفريقية مع الشركاء من الاتحاد الأوروبي في مجالات التكنولوجيا الزراعية والمعرفة التقنية ، وتقديم الخدمات في هذا الحقل والهيكل الأساسية الريفية .

دعم الاستثمار في مجال الأبحاث في مناطق المحاصيل المرتفعة الغلال وحفظها المستمر وتخزينها وتوفير الدعم اللازم لبناء القدرات الوطنية والإقليمية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بما في ذلك توافر الشروط الصحية في المواد الغذائية وغيرها من أنظمة التجارة في المواد الزراعية .

المسائل الثقافية

نتعهد بإيلاء اهتمام للتعاون الثقافي بين أفريقيا وأوروبا كجزء لا يتجزأ من التنمية فيما يتعلق بالملكيات الثقافية المسروقة أو المصدرة بصورة غير شرعية ، فقد أحطنا علما بما يساور الدول الأفريقية من مشاعر القلق ونطلب من كبار المسؤولين أن يبحثوا الآثار القانونية والعملية بغية اتخاذ مزيد من الإجراءات في هذا الشأن وتقييمها على المستوى الوزاري وفي إطار موعد معقول

سابعاً : آلية المتابعة

نتفق على تطبيق كافة الأطر المرجعية المتعلقة بالمشاركة في القمة الأولى على جميع الآليات ذات الصلة ، وعلى هذا الأساس .

نتفق على اعتماد الآلية التالية لمنح القوة الدافعة اللازمة لتنفيذ خطة العمل ومراقبتها عقد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات على أساس مبدأ الاستمرارية .

عقد اجتماع الوزراء خلال الفترات الفاصلة بين مؤتمرات القمة .

مجموعة ثنائية إقليمية على مستوى كبار المسؤولين .

سوف تعقد المجموعة الثنائية الإقليمية على مستوى كبار المسؤولين اجتماعها بانتظام ، وتقوم برصد وتشجيع الإنجازات ذات الأولوية من أجل العمل من وجهة النظر السياسية ويهدف الإسهام ، استناداً إلى الآليات المتاحة ، في تحقيق حوار شامل لتعزيز الشراكة الاستراتيجية الإقليمية الثنائية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتعليمية والثقافية

والفنية والعلمية .
وفضلا عن ذلك ، فإن أولويات العمل
المعتمدة من القمة سوف يتم تعزيزها
وتنفيذها من خلال المناقشات الوزارية الحالية
بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الأفريقية في
إطار الآليات ذات الصلة للتعاون فيما بين
الأقاليم .
سوف تعقد القمة الثانية في أوروبا عام
٢٠٠٣ .

* * *

ملحق رقم (٢)

كلمة السيد الرئيس محمد حسنى مبارك

فى الجلسة الافتتاحية لقمة (أفريقيا/أوروبا) بالقاهرة

٣ أبريل ٢٠٠٠

والرسالات السماوية ، والتي كانت دوما
منبعاً للمعرفة والفنون ، وملتقى للثقافات
والعلوم ، وجسراً يصل بين الشعوب ،
وهمزة وصل بين قارات العالم القديم
والحديث .

إن إستضافة مصر لهذا الحدث الفريد
اليوم ، والاتصالات المكثفة التى قامت بها
مصر لتحقيق هذا اللقاء التاريخى بين
أفريقيا وأوروبا ، إنما يجسد إقتناع مصر
الكامل بأهمية إقامة شراكة استراتيجية ،
تعكس إرادة الجانبين السياسية وتصميمهما
المشترك على استثمار علاقات الماضى ،
وتطوير أواصر الحاضر ، وتحقيق طموحات
المستقبل ، لدعم روابط الصداقة والتعاون
بين الجانبين ، وتحقيق مصالحهما المشتركة
، وصولاً لحياة أفضل للشعوب الأفريقية
والأوروبية على حد سواء .

ولا يسعنى فى هذا الإطار إلا أن أحيى

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس
جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية
الشقيقة .. الرئيس الحالى لمنظمة الوحدة
الإفريقية .

السيد أنطونيو جوتيرش رئيس وزراء
البرتغال .. الرئيس الحالى للاتحاد
الأوروبى .

أصحاب الجلالة والفخامة الملوك والرؤساء
أصحاب السعادة رؤساء الحكومات
السيد سالم أحمد سالم سكرتير عام
منظمة الوحدة الإفريقية

السيد رومانو برودى رئيس اللجنة
الأوروبية

السيدات والسادة

يسعدنى - فى بداية كلمتى - أن أرحب
بكم جميعاً ضيوفاً أعزاء على أرض مصر
الإفريقية ، مهد الحضارات الإنسانية

المبادرة البرتغالية الأوروبية التي تبنت فكرة هذه القمة ، وأن أشيد بالتجاوب البناء من جانب منظمة الوحدة الأفريقية والدول الأفريقية جميعاً لإخراج هذه المبادرة إلى حيز الوجود ، فى عالم يبرز فيه دور التجمعات الكبيرة، التي أصبحت سمة العصر . ويشهد تنامياً متواصلاً وأشكالاً متعددة لمحافل التعاون والحوار ، بما يفتح آفاقاً جديدة للتفاعل والتكامل الاقتصادى ، ويدعم السلم والأمن الدوليين .

وإذا كنا نتطلع إلى قيام شكل جديد من الشراكة الوثيقة بين دولنا ، على أساس من المصالح المشتركة ، والمنفعة المتبادلة تجاه الهدف الأسمى لتحقيق رفاهية ورخاء شعوب القارتين ، فمن الجدير بالتسجيل أن دول القارة الأفريقية قد قطعت شوطاً هاماً خلال العقد الماضى لتهيئة المناخ المواتى ، الذى يمهد لخروج القارة من دائرة المشاكل التى ظلت تعاني منها لسنوات طوال ، والذى يؤهلها للاندماج فى الاقتصاد العالمى ، والتفاعل معه انطلاقاً من أرضية ثابتة

لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرجوة .

فقد تبنت دول القارة خلال العقد المنصرم برامج واسعة للإصلاح الهيكلى لاقتصادياتها ، وتحديث بنيتها الأساسية ، بالتوازي مع استمرار التجمعات الاقتصادية دون الإقليمية فى المضى نحو غاياتها ، وإرساء الدعائم الأساسية التى سيقوم عليها بناء الجماعة الاقتصادية الإفريقية .

وهناك العديد من النماذج والإنجازات البناءة التى حققتها هذه التجمعات فى سعيها لتحقيق هذا الهدف وقد شجعت هذه التجاحات ، إضافة إلى الوعى بضرورة الاسراع بعملية الاندماج الإقليمى الأفريقى لمواكبة المتغيرات الجديدة على الساحة الدولية ، على اتخاذ القادة الأفارقة لقرارهم بالتعجيل بإنشاء مؤسسات الاتحاد الأفريقى ، وبرلمان عموم أفريقيا ، فضلاً عن إعلان عام ٢٠٠٠ عاماً للسلام فى إفريقيا ، وعقد مؤتمر وزارى حول الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون فى القارة .

كذلك شهدت أفريقيا جهوداً حثيثة في الفترة الماضية نحو ترسيخ دعائم الديمقراطية والحرية ، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون ، بغية تدعيم المشاركة الشعبية في كافة المجالات ، وتعظيم إسهام المجتمع المدني في بناء قدراتها . وتأكيد حقوق المواطن الأفريقي والارتقاء بمستوى أدائه ووعيه ، ومن حسن الطالع أن يصادف هذا الشهر مرور عام على صدور إعلان وخطة عمل «جسراند باي غوشهط صشت» للمؤتمر الوزاري الأفريقي الأول لحقوق الإنسان الذي جسّد إيمان أفريقيا بهذه المبادئ السامية .

وفي إطار هذه الجهود ، وإدراكاً منها للارتباط العضوي بين أضلاع مثلث التنمية والديمقراطية والاستقرار ، لم تألّ دول القارة الأفريقية جهداً في سعيها للحد من النزاعات التي لازالت تشكل مصدراً رئيسياً للمعاناة ، وإهداراً للموارد والطاقات في عدد من المناطق الأفريقية حيث تم بالقاهرة عام ١٩٩٥ إنشاء آلية منظمة الوحدة الإفريقية

لمنع وإدارة وتسوية المنازعات التي برهنت في أكثر من مناسبة على قدرة أبناء القارة على تولى زمام أمورهم ، والقيام بدورهم الطبيعي في منع تفاقم النزاعات ، ومحاولة إيجاد حلول عاجلة لها ، دون إغفال للمسئولية الأساسية المنوطة بمجلس الأمن في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وفي هذا الإطار أيضاً ، فقد تابعت أفريقيا باهتمام تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة حول «أسباب النزاعات وسبل التوصل للسلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا» الذي كان له أثر طيب في توجيه الاهتمام الدولي في الفترة الأخيرة نحو الآثار السلبية لنزاعات القارة على إقتصادياتها وقدراتها التنموية .

ويهمني في هذا السياق الإشارة بصفة خاصة إلى إنجازين بارزين أمكن تحقيقهما بفضل حكمة وبصيرة الزعماء الأفارقة ، بهدف تعزيز مفهوم الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية ... أولهما التوقيع بالقاهرة على معاهدة «بلندابا» عام ١٩٩٦ لإنشاء

منطقة خالية من الأسلحة النووية في إفريقيا، والتي نأمل أن تُستكمل بإنجاز مماثل بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، خاصة في ضوء الارتباط الوثيق، ليس فقط بين أمن المنطقتين، وإنما أيضا بينه وبين الأمن الأوروبي ... أما ثانياً هذه الإنجازات فيتمثل في إقرار قمة الجزائر للاتفاقية الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته ، وهو إنجاز نتطلع لأن يلقى مساندة المجتمع الدولي ، من خلال عقد مؤتمر دولي تحت مظلة الأمم المتحدة لوضع استراتيجية شاملة للقضاء على الإرهاب ، الذي يهدد أمن مجتمعاتنا جميعاً.

وبالإضافة لهذه الإنجازات ، فقد شهدت الآونة الأخيرة إنجازات إضافية تمثلت في تسوية عدد من القضايا الأفريقية التي طالما أرقّت قادة المنطقة ، وأخص بالذكر قضايا سيراليون وإفريقيا الوسطى وغينيا بيساو وليبيريا . كما نجحت مجهودات قادة القارة بالتنسيق مع الأمم المتحدة في التوصل

لإتفاق نأمل أن يضمن تسوية مشكلة الكونغو الديمقراطية وتبذل حالياً جهود إضافية لتسوية المشكلات في الصومال وأنجولا ولتهدئة الأوضاع بين إريتريا وأثيوبيا وغيرها من مواطن التوتر حتى يعم السلام القارة الأفريقية ويتفرغ أبنائها للبناء والتنمية .

**أصحاب الجلالة والفخامة الملوك والرؤساء
أصحاب السعادة رؤساء الحكومات
ضيوفنا الأعزاء**

إن تنمية القارة الأفريقية هي - في المقام الأول - مسئولية أبنائها شعوبا وحكومات ، وهو مفهوم أكدت عليه وثيقة برنامج عمل القاهرة الصادرة عن القمة الأفريقية عام ١٩٩٥ ، مثلما أكدت على أن الديمقراطية والحكم الرشيد والسلام والأمن والاستقرار والعدل ، هي من العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الأفريقية .

وعلى الرغم من أن برامج الإصلاح الهيكلي في معظم دول القارة قد ساهمت

فى ترشيد الموارد المتاحة ، وتعظيم الاستفادة منها .. وبالإضافة لما صاحب هذه البرامج من جهود جادة لبناء المؤسسات الديمقراطية ، فمن الضرورى أن نعمل معا على دعم هذا التحسن فى المناخ الاقتصادى والسياسى من خلال الزيادة المضطردة فى تدفق الموارد الاستثمارية ، وهو ما لم يتحقق حتى الآن بالصورة المرجوة فى أنحاء كثيرة من قارتنا الأفريقية ، بل إن التدفقات المالية الرسمية والخاصة إلى القارة خلال العقدى الماضيين شهدت انخفاضا ملموسا ، فى الوقت الذى يتواصل فيه تدنى الأسعار العالمية للسلع الأولية، ويتقلص معه نصيب القارة من التجارة الدولية وفى ظل تلك الظروف الخارجية غير المواتية، تفاقمت أزمة الديون الأفريقية لتبلغ أبعاداً غير مسبوقة ... فيما أثبتت الآليات القائمة ، إما بطنها الشديد ، أو عدم قدرتها على التخفيف من أعبائها . ولعل فى تعدد المبادرات التى ظهرت مؤخرا للتعامل مع هذه المشكلة ، ما يعبر عن إدراك المجتمع الدولى لضخامتها ،

والحاجة إلى التوصل لحلول غير تقليدية لتجاوزها .

وفى الوقت الذى تؤكد فيه قناعتنا بضرورة إيجاد حل جذرى لهذه المشكلة ، يتيح للقارة الإفريقية الاستفادة من تلك الموارد فى تعزيز جهود التنمية وتحديث بنيتها الأساسية ، فإننا نحى فى هذا الإطار جهود الأخ الرئيس عبدالعزیز بوتفليقة رئيس الجزائر، والأخ الرئيس تابو مبيكى رئيس جنوب إفريقيا ، فى تنفيذ التفويض الذى أوكل إليهما فى قمة «سرت» الأخيرة لمنظمة الوحدة الإفريقية بالتفاوض مع الدول الدائنة بهدف تخفيف عبء الديون وتكلفة خدمتها ، ونأمل أن يعطى مؤتمرنا هذا دفعة قوية لهذه الجهود تسهم فى تحقيق غاياتنا المشتركة .

أصحاب الجلالة والفخامة الملوك والرؤساء
أصحاب السعادة رؤساء الحكومات
السيدات والسادة

إن ما نتطلع إليه من خلال هذا الحدث التاريخى الذى تشهده القاهرة اليوم ، ليس

سعيًا لزيادة المعونات ، بقدر ما هو رغبة في تطوير علاقات المشاركة وبرامج التعاون بيننا ، ومساندة الجهود الحثيثة التي يقوم بها أبناء القارة على مختلف الأصعدة لتحقيق النهضة الشاملة للقارة ، وتبوءها للمكانة التي تليق بها ، بما يحقق في النهاية المصالح المشتركة للجانبين .

وليس من شك في أن الوصول إلى مستوى مناسب من التنمية المستدامة في إفريقيا - بمفهومها الواسع - سيكون له مردوده الإيجابي أيضا على بقية بقاع العالم بصفة عامة وعلى أوروبا بصفة خاصة ، من خلال زيادة قدرات أفريقيا على الإنتاج والاستهلاك ، وخلق فرص جديدة للاستثمار والتجارة .

وإذا كان هناك العديد من برامج التعاون والاتفاقيات المشتركة القائمة بالفعل بين الجانبين الأفريقي والأوروبي ، سواء على المستويات الثنائية أو دون الإقليمية ، فإن إسهام هذه القمة التاريخية إنما يتمثل أساسا في إرساء مفهوم شامل وفاعل لمشاركة

استراتيجية بين الجانبين ، يحقق نقلة نوعية في حجم وعمق التعاون بينهما ، تسانده إرادة سياسية مشتركة على استمراره وتعظيمه على مدى الأيام .

وختاما .. أؤكد لكم على ثقتي في أن مناقشاتنا ومداولاتنا ، بحقل وقالب مفتوح ، سوف تسهم في وضع أسس صلبة لشراكة استراتيجية متصلة ومتطورة ، في إطار برنامج عمل محدد المعالم والأهداف ، يتيح متابعة فاعلة وبناءة لما يتم الاتفاق عليه ، ويشكل قاعدة راسخة لعلاقات مستقبلية مثمرة ، تحقق المصالح المشتركة لشعوبنا ، وتسهم في إقامة مجتمع دولي يسوده الأمن والعدل والسلام والرخاء .

تمنياتى لكم - أيها الاخوة والأخوات - بإقامة سعيدة في مصر ، وتمنياتى لمؤتمرنا التاريخي بالنجاح في تحقيق أهدافنا المشتركة .

وشكراً ،،

المراجع

- ١ - حمدى الطاهرى : افريقيا بين الاستعمار والاستقلال (القاهرة - مكتبة الآداب ١٩٩٨)
- ٢ - د . شوقى الجمل : استعمار أفريقيا وإستقلالها - محاضرات الدورة الاعلامية التثقيفية عن أفريقيا خلال عامى ٩٢ - ٩٣ ، (القاهرة - الجمعية الأفريقية) .
- ٣ - محمد السيد غلاب : الخريطة السياسية لأفريقيا - محاضرات الدورة الاعلامية التثقيفية عن افريقيا خلال عامى ٩٢ - ٩٣ ، (القاهرة - الجمعية الافريقية) .
- ٤ - محمد عبدالغنى سعودى : الايدز فى افريقيا - محاضرات الدورة الاعلامية التثقيفية عن القارة الافريقية خلال عامى ١٩٩٤ - ١٩٩٥ ، (القاهرة - الجمعية الافريقية) .
- ٥ - د . عبدالرحمن محمد الصالحى : دليل الدول الافريقية - (القاهرة - مطبوعات الجمعية الافريقية - ١٩٩١) .
- ٦ - السفير أحمد طه محمد : الأبعاد السياسية للشراكة بين أوروبا وأفريقيا ،
- ٧ - خالد عبدالعظيم : القمة الفرنسية الأفريقية وتفعيل الدور المصرى فى أفريقيا ، السياسة الدولية . عدد ١٤٤ ، ٢٠٠١ .
- ٨ - ساميه بيبرس : « قمة افريقيا: أوروبا ومسألة المديونية الافريقية » ، السياسة الدولية ، عدد ١٤١ ، يوليو ٢٠٠٠ .
- ٩ - حمدى عبد الرحمن : « السياسة الامريكيه تجاه افريقيا من العزلة الى الشراكة » ، السياسة الدولية ، عدد ١٤٤ ، ابريل ٢٠٠٠ .
- ١٠ - مها عبد المجيد : المنظمة الفرانكفونية الدولية .. نشأتها تطورها دراسات دوليه - الهيئه العامه للاستعلامات ، ٢٠٠٠ .
- ١١ - « كثيف حساب مثقل بالمشاكل » ، جريدة الجرائد العالمية ، ١٠/٢/٢٠٠٢ .
- ١٢ - ديفيد لجنجرين « لا توجد خطة مارشال لافريقيا » ، (جين افريك

- ١٦- جير تكومبو موكا : معوقات التكامل الاقتصادي في افريقيا - افاق افريقيه - العدد السابع ٢٠٠١ - الهيئه العامه للاستعلامات
- ١٧- ساميه بيبرس : تجمع دول الساحل والصحراء - افاق افريقيه - العدد السابع ٢٠٠١ - الهيئه العامه للاستعلامات
- ١٨- احمد طه محمد : قمه باريس وشراكه التنميه الافريقيه الاهرام ، القاهرة - ٧ فبراير ٢٠٠٢ .
- ١٩- حمدى عبد الرحمن : نحو خطه مارشال افريقيه جديده ، الاهرام - ١٣ مارس ٢٠٠٢ .
- ١٠/٢/٢٠٠٢ - المصدر السابق) .
- ١٣- جريدة الجرائد العالميه ، ٢٧/٣/٢٠٠١ .
- ١٤- رحاب عثمان محمد عثمان «الجماعه الاقتصاديه لدول غرب افريقيا » ، (القاهرة : الهيئه العامه للاستعلامات، مجله آفاق افريقيه ، العدد ٧ ، ٢٠٠١ - الهيئه العامه للاستعلامات)
- ١٥- محمد عاشور مهدى ، الجماعه الانمائيه لأفريقيا الجنوبيه « سادك » ، (القاهرة : الهيئه العامه للاستعلامات ، مجله آفاق افريقيه) ، العدد ٧ ، ٢٠٠١ .



الاعراج الفني والمالكيت
الادارة العامه للنشرات العاجلة والليزر

اعداد
ايمان حتاته

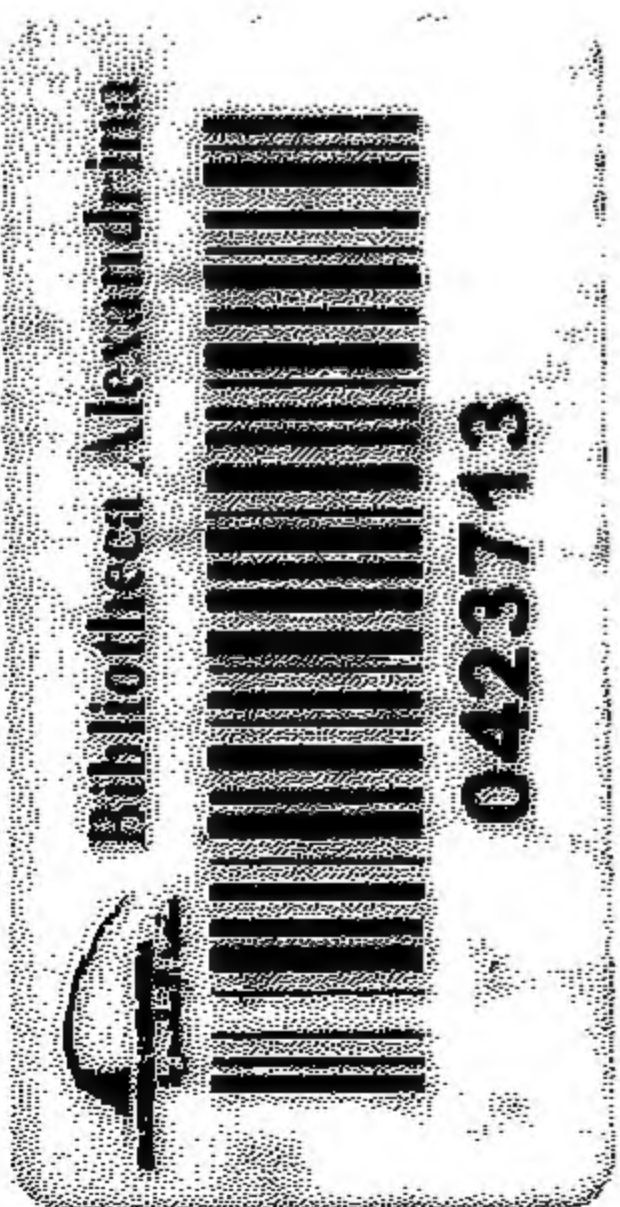
موقع الهيئة العامة للاستعلامات على شبكة الانترنت

Website: <http://WWW.SIS.gov.eg>



٢٠٠٢

طبع بمطابع الرونيو



مطابع الهيئة العامة للإستعلامات